

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی



بازدید شد

۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

اسم کتاب: چهار سقا (اربع سقا) از قلم نجف اشرف

مؤلف: ابن سینا

موضوع تألیف:

بازرسی شد

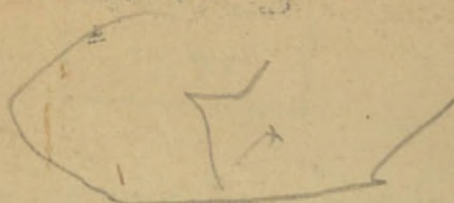


مؤسسه ۱۳۰۲

شماره دفتر

۱۴۷

۱۰۹



۱۳۸

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20



بازدید شد  
۱۳۸۱

1  
2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19

طریقه نماز صحر و بعد از آن تسبیح و تحمید

اولاد و بنو سه مرتبه و سهار ابدیست در مرتبه مضاعف سه مرتبه استثنای  
باید کرد و بعد از آن هر دو دست سه مرتبه آب بر صورت باید ریخت  
از وقتیه باید ایستاد که در تالار است و در سهار ابدیست سه مرتبه  
باید آب ریخت از سر گشتن ابتدا باید کرد تا آرنج و بعد از آن آب  
تا زنه بر دست و دست و دست و دست سر را باید کشید و دست که شست  
کردن سه طوق و از سر باید کشید و بعد از آن پا را باید شست اگر طریقه  
در منوب بود طریقه نماز است که اذان و اقامه گوید و حیرت علی  
که تسبیح در اذان و اقامه میگویند نباید گفت و بعد از اذان و اقامه  
باید خواند سبحانک اللهم و بحمدک و تبارک اسمک و تعالی جلالک  
و لا اله الا انت و بعد از آن نیت باید کرد و بسم الله الرحمن الرحیم و قرائه  
حمد که تمام شود آمین باید گفت و بر سر باید ایستاد و در هر مرتبه  
سه بار سه بار باید کرد و بعد از بسم الله الرحمن الرحیم در نماز دست راست  
را بر روی دست چپ باید گذاشت و پای راست باید گذاشت

۱۳۸۱

برای شفا











وان كان الاول حسن من وجه فان الاول حسن من وجه حسن الجسم  
والشقة على الزرع جاز والاشقة من جهة حسن الجسم لا بد من ذلك  
لان حاد الجبل انما هو على الوتر والاشقة من جهة حسن الجسم لا بد من ذلك  
براه في القياسات البرهانية ان على كل المولود من مميزات محسوسة و  
جبرية وادوية او اولوية القياس كما ستعرف على ذلك في القياسات البرهانية  
من المستويات المذكورة فان القياس الجليل فيكون المقدمات المشهورة او  
من المستويات يجب العلم ويجب الدعوى وكل مقدمة محسوسة او جبرية او  
ادوية فانها مشهورة وفي حكمها ولا شك في كل استقراء يتحقق فوائدهم  
بجملتهم ولا يخفى ان كل ما اورد في الجدل فهو في الحقيقة البرهاني  
بل كثير من المواد البرهانية المذكورة في الجدل لا تتصل بوجه من حيث هي  
بواسطة او بلا واسطة بل من حيث هي مشهورة ولو اخذت من حيث  
هي صارت في علم مريض مشهورة في حقا وحقا المادة الجبرية الاولى  
من المادة البرهانية الاولى ونعم يشهد بذلك البرهان الى مواد  
يكون مشهورة ولكن ليست تلك المواد بالمواد الاولى للبرهان  
ومع ذلك فان النسب التي تميز بين تلك المواد البرهانية لا يشهد  
الجلل انها على ان لا يستعملها لانه ليس له الى موضوعها سبل وانما  
التي بين تلك المواد ونسبها على في الجدل لكن الجدل انما هو رجا ومقت  
عن الجدل في المنطق لا يعطى اليه في تعليم ضافة الى الجدل وبل يعطى لنسب  
البرهان الجدل في نسب المواد الثواني في ما يعطى لفظا في تعليم ضافة

اولوية

بواسطة او بلا واسطة

فان

الجلل

الجلل يجب العلم وان كان ذلك في نفسه ما هو الجدل ونسبته اليه  
يعطى الجدل والمواد في تعليم فان البرهان وحاشا ان يخفان نسبة  
الجلل الى القياس البرهاني وان كانت هذه النسبة اعم  
الى تعليم كتاب الجدل لان الجدل في نفسه فرق وذلك لان العام قد يعنى  
مقوله لا يشي وقد يكون عارضا ونسبته القياس المطلق الى القياس البرهاني  
هي نسبتة مقدم ونسبته الشهادة الى العقاقير بلا واسطة ليست بنسبة  
مقدم وذلك اذا انفتحت الانسان الى العقاقير بلا واسطة من حيث  
هو صادق بلا واسطة ولم يفتت في شدة بل في غير مشهور  
ما وقع ذلك خلا في الشك في بقاء الوصل بين القياس البرهاني والجلل  
المطلق لا يتخلل لا شئ كمن وان كان ذلك فان الاشارة بالاعمال  
التي تخرج الى الاخص تعرفها في الفعل منه وبين ما يشك في ذلك العام  
انما يقع وان كان العام ليس مقوما على هذا المقولة حصلت تلك البرهان  
فان فطن اول الجدل ثم اشغل الى البرهان وايضا فان امور البرهان اذا  
طلبت فانما يتوصل اليها في اكثر الامور لا يورد اول قياسات جبرية  
على سبل الارياض ثم تخلص منها الى القياس البرهاني وهذا شئ يعلم  
في ضافة الجدل واما ضافة الخطبة فانها من جهة ان عن النسخ في  
الكيفية النظرية وذلك لان موضوعها للامور الجبرية وانما هي  
الامور الكيفية فطنت الى والامور الكيفية فاما المعالجة فانها وان  
شاركت الجدل من زمان كانت اولها في البرهان في الزمان فانما انما كانت

ففتت  
اجل  
الاول  
لحد  
منها

١٧١



يقدم تقدم القمار التاسع وتقدم الجدل تقدم التاسع والمطهرية  
 مما يقع بوجه ذلك ولا سيما كماله البرهان بوجه في المادة المطهرية  
 تحمل على مادة البرهان ولا حوتها على حوتها ولا بالكمس والخطبة انما تقدم  
 تقدمت من البرهان في الزمان كانت اشبه بالجل في حكم الجدل انما  
 على حكم الملاحظة وليس تقدم في الزمان هو التقدم بل التقدم انما في الفكر  
 مع مشاركة **فصل** في ان كل تقدم وتعلم في علم في علم في التعليم  
 والتعليم من اجل تقدم العلم المتعارف والباقي انما يحصل بالمواد على التلطف  
 بملك الالفاظ والاصوات ليجعل كل كلمة في رتبة ما دعي وانما يحصل بالمشقة  
 على متغير ومنه تعليم في رتبة انما يلفت اعتقاد راي ما وانما يحصل  
 من جهة الله بالتعليم ومنه متغير كمال من يعلم ان العلم ليس بغير الحيد  
 كغيره فان من في وقت ولا يتعلم لذلك عند احسانه صا في الحقيقة  
 يتعلم منه فيق له هذا هو المشاطيس الذي عرفت سائر رتبته ويزول  
 عنه الشجب او كرم بطلب الدواعي فلا تظن انما نقص في العبارة ان  
 في رتبته في حال في تفرقة له ومنه اصناف افر ليس شي منها في  
 او كرم في الدننى والعلم في هو الذي يكتب بعول مسوع او مفعول  
 شأنه ان يقع اعتقاد او اياكم في او تفرقة له من كماله في هذا التعليم  
 والتعليم الذي في رتبته من الشانين وتكون بين الشان واحد في رتبته  
 من جهة في رتبته كماله في رتبته في العلم في رتبته من جهة  
 ليستفيدا التفرقة في العلم في رتبته والتعليم بالرتبة واحد وبالاعتبار

لقد سبها كرم

على حال افعال الشان  
 من تعليم في رتبته ما  
 فترقة ما وانما يحصل بالمواد

اشان

واحد ام

اشان فان شيئا من تعليم في رتبته في العلم في رتبته من جهة  
 يحصل في تعليم في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته  
 والحركة وكل تعليم وتعلم في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته  
 التعليم في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته  
 ويجب ان يكون ذلك التعليم معلوما ولا يجب ان يكون معلوما لا كيف لا في  
 بل من جهة ما شأنه ان يكون معلوما بالعلم ان لم يكن بالفعل في القدر اما  
 التعليم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته  
 به بعد ذلك التعليم في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته  
 القول الذي في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته  
 بالعلم وسواء حصلت القول الذي في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته  
 او في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته  
 وحينئذ من جهة التعليم في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته  
 لم يكن واما التعليم في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته  
 وفي الضمانات التعليمية انما يتصل الى التعليم والتعليم من علم تعليم  
 كما ان تعليم المتعارف يجب ان يعلم اوله والخشب والقدر وان  
 الخشب من شأنه ان ينجح بالقدم ونشئة بالمشا وتغيب الخشب  
 وما يشبه هذا واعلم ان لما قيل كل تعلم وتعليم في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته  
 في قوله في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته  
 في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته من جهة في رتبته في العلم في رتبته







فان عاد فسكر من نفسه فذلك يعلم نفسه او عاد فاستغنى المعلم  
مرة اخرى وفتح فالعلم هو الذي في هذه الكلمة ثم قد علم ان الكلمة  
او كما لو كانت لنفسه فيقول بها من شئ الى شئ وبقية دو طالب العلم والرجاء  
فانما يحصل في العلم والعلوم هذه الحركة على وجهها لم يكن هناك كلمة  
او كما ان كل تعليم وتعلم لا يورث الحقيقة فهو اما على سبيل الفكر او الحس  
او الفهم وليس هناك من التصديق فقط بل وفي القصور وكل ذلك  
وهي فتعلم تعليم ذهني وهو اصوب والشي الذي اذا وقع اليه  
يركان في تصديدها القوة التي افرجها عن طوره او ما منه او كل قوة او

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
ومشياً مستقيماً والعبادة  
علم بالحق والهدى إلى العلم على  
ما بعده

عمد و قلم عبدی که قلم او از کمال  
دلف قدس

بالعيسر الاستثنائي من شرطنا بمتفعله والحكي ادخاله وجوده وحكمه  
بالحجاب او استب كان ذلك ظنا بالقوة على الحكي الذي توفقه ان  
كان المعلوم حكما لم يكن خبري وذلك بالاستقراء التام والبراني اذ لم  
يوجد حكم عليه كان ظنا بالقوة ان الحكم خبري فهو اذ كان ثابتا  
في غير ذلك باتمهل فاذا نكل صفة العلم والنقل المكتسب اذ كان  
الكتاب به مبنيا فهو علم اذ نقل سباني سويلا كان يتعلم من الغير او سباني  
من النفس وليت فله كلها سواء في كونها علما بالقوة او في حقيقة  
اقراب وقوة بعضها بعد ما لا لازم لم يتعلم في اللزوم اذ لم يكن  
لزومه على سبيل وضع وحل وان اذ قلنا كتب المتقي في القول

27

كل واحد من تحت ب و ح ما يصف ب ويضع لب فهو مقدر موصوف  
في فاعلكم هذه المعرفة بالقوة التي كانت داخل العالم بان الوسط موجود ولا ضرر  
ليس على القوة بان الاكبر موجود اذ كان الاكبر لا يكون فان كون الاكبر لا يصلح  
صحة للقوة مدعى ان كون للوسط لا يحط كنه محذور تحت الابرار بالكون  
اذا علمت ان كتاب نقد علمت ان كل موصوف ب هو آخذ في  
الموصوفة ب وب اما اذا علمت ان كل ج تب فلم يعلم الذي هو محمول  
على ب في هذا الفعل لا قوة لان قولنا كتب اسماء كل موصوف ب  
و ادخل تحت تب دوام ليس كذلك كج تب لم يكن معناه كل ج هو كذا  
اذا الفية في حب الرضوخ فان قال فلان اذ كان كج ب كان ج موصوف  
محمل لب فلا شك وان كان حقا في نفس مفرد نفس للفعل بل هو له رسم  
واذا قلت ب كل فقد هو كل موضع تحت ب وليس يجب ان يظهر  
بلا سبق موافق الزمان بل بالبدات ففهم الاشياء ما نوهها الآن بالفعل  
او كان متغيرا معرفة مرتبة بالقوة التي كانت فعل وكيفية تلك المعرفة  
سبقت الزمان وبعضها انما نوهها مع العلم المحتاج اليه في ساقلم  
الغاية التي لو سبق في الزمان لكان علما بالقوة القوية جدا وشأن ذلك  
الك اذا فرضت حد الاكبر و وسط واصغر وكان الاوسط حاصل  
الوجود للاصغر وانت تنظر هل الاكبر لا وسط تستخرج منه الاكبر للاصغر  
واذا بان لك انه لا وسط بان لك في الحال انه لا اصغر يستخرج ان  
تنظر شيئا وان تنظر تليف الاصغر مع الاوسط بل تبين لك

موضوعات مهم

المفردات

فی قصور



المراد معاني الزمان ولم يتجوز ان يطالب بوجوه ذلك الا كبره لا يسلط  
 موجوده لا صغير ولا في انصره من الزمان لو كان لكن هذا العلم السابق  
 انما هو سابق بالذات واليد ترجع اول العطب بالذات ومكذا غير  
 ان انفسهم في الموضع **فصل** في تقدير سادس في القياسات بقول عام  
 ان سادس في القياسات كلها ان يكون امورا معتدقها بها او غير معتدق  
 بها ان لا يجوز جري المصدق بها والتي لا حقيقة به بسبب ما ذكرنا  
 في النفس كونه ذلك التي تترس جبهه ما مقام ما يقع به التقدير في  
 يقع بها في القياسات اعم والذي يفعل في الفعل في الحقيقة  
 فانها تبين النفس امور وتبطلها نحو امور مثل ما يفعل الشيء المصدق  
 به فيقوم مع الكذب بها مقام ما تصدق به ككذب كقول قائل  
 انه مره بيقينه فتنقضه فتنقضه النفس مع الكذب بما قيل كما تنقض  
 مع التصديق به او قربا من ذلك كما قيل ان هذا المظنون المسهل في  
 حكم الشراب ويجب ان يتحذر منه ابا حنبل عليه السلام في قوله  
 فيمن عليه ذلك الكذب به فهذا الواحد هو سبب القياسات التي  
 ونافع القياسات الشبهة عند الجمهور في الامور الجزئية فربما من نافع القياس  
 المعقوده من المعتقدات التي يولت فيها قياسات في الامور الجزئية اذ  
 كان الغرض في اتباع المصدق فيها هو تدوير النفس على انقباض منطاد  
 سكوت عنها وان كان التحيز في شأنه ان يفعل ذلك تمام تمامه  
 ان اكثر فوام النفس اطلع للنفس منهم للتقدير في هذا القسم والاهم

القياس  
 بوجه  
 وان لم يصدق به  
 يقدم

فتنقض

اذ لم

القدر

الذي فيه التصديق فاما ان يكون التصديق به على وجه ضروري فاما ان يكون ضروري  
 ظاهره وذلك بالحس والخيال او بالتواتر او يكون ضروريه بالهبة فالضرورة  
 الباطنية اما ان يكون من العقل فاما ان يكون خارجيه عن العقل والضرورة اخرى غير  
 العقل فاما الذي من العقل فاما ان يكون من مجرد العقل او من العقل مستقيا او غير  
 والذي من مجرد العقل فهو الاول الوجه تبينه كقولنا الكل اعظم من الجزء وانما ذلك  
 من العقل مع الاستعداد بشئ فاما ان يكون المتيقن غير ضروري في العقل فيكون  
 التصديق واجبا ليس يكون به بالبادي وكما في البادي وانما ان يكون  
 المتيقن غير في العقل اي حاضر او هو الذي يمكن عمله بعباس حده الاوسط  
 موجوده بالضرورة حاضر لذاته من كمال احضر المظهر لثان من جدي كبره من مثل  
 هذا الاوسط فيها العقل من غير حجة الى كسب وهذا مثل ان كل اربعة زوج  
 فانه في المثال مثل انهم متساويين وكل مثل مثل لثان الا ربعة مثل  
 الا ثمان مثل في المثال انها نصف مثل الحد الاوسط وانما ان كان بدل ذلك  
 المستند او مثل او عدد او فوضف لثان الى طلب الحد الاوسط وانما ذلك  
 فمما قسم الاول به ان يتقدمه نظرية القياس في الذي هو خارج عن العقل  
 احكام القوة الوحيه التي يحكم بها خبره بالضرورة الوحيه واذ كانت تلك  
 الاحكام الاصول في امور ليس فيها العقل حكم اذ لم وكلت الامور مع ذلك  
 خارج عن المحسوسات فيضطر الهم النفس الى الحكم ضروري فيها كما ذهب اليها  
 في احكامهم وتحس مثل كمال النفس في اول اوجه معتدق وقيل ان يتيقن بالاراء  
 والنظر ان كل موجود فهو في مكان او غير مختلث رايه وان الشيء الذي ليس في

كسب

اول وجهه  
 وجهه

فان من  
 مثل

وثلثون

مقف



والعقل في العالم والى خارج ليس يوجد فان النفس كسبها بالقدرة ولا يكون  
 العقل هو العجب لانه لو كان ساكن في جسد ثم انظر العقل النظم الذي  
 يحته والنفوس قيات من انما است مشككة القول بين العقل وبين قوى  
 ان كان لها حكم في القول واستليم انما الحركات مبادى خالصة  
 فاذ انشئ النظر الى الشبهة ما لغت القوة التي يحكم الحكم المذكور فيعلم انما  
 ضرورة وان فطرته وضرورتها غير الضرور العقلية وان كانت ضرورية  
 في ادراك الامر وادراك ما يكون بها انما نفس لا تدخل في الوهم ومع ذلك  
 قد يصعب على التمييز بين الضروريتين الا ان ينظر في موضع التظيم  
 فان كان شيئا من الحركات او خارجا عنه وكانت الضرورة بطولية  
 جارية على صورة محرومة لم يثبت اليها بل انزعج الى الجبر والموجود  
 والقدرة والسبب او الكيفية والبطولية والتمانية وما شئت ذلك كلها خارج  
 الامور المحسوسة بل تحاقق الصفات ايضا مثل صفات الان فانها  
 لا عقل البتة ولا يشك في ادراكها بل انما لها صفات وكلها من جنس  
 كجسم تحاقق صفات الامور المحسوسة بل صفات العقلية كما سبق  
 وذلك في موضع فساد البراهين التي من جنس المدركات بالقدم من انما  
 نيك وصدق بما انظر الحقيقة من حيث كانت الوجودية فمذروا انما  
 على سبيل التسليم فاما ان يكون على سبيل تسليم صواب واما على سبيل تسليم  
 واما الذي على سبيل تسليم صواب غير مطلق فاما على سبيل تسليم  
 فيه واما على سبيل تسليم من ادراك خاص فيكون ذلك فاما في العاقل الكلي

الصورتين

بالحال

سماط به ذلك الواحد الخاص ولا يكون العقديق به قوله كقولنا  
 والعقل ليس في الخارج بل في داخله فلا يقع به الحاطب القياس كما بينه وبين  
 التماسها حقا او مجرزا والذى على سبيل تسليم مشكك في  
 ان يكون رايه يستدل الى طائفة او يكون رايه لا يستدل الى طائفة بل  
 يكون متعارفا في الناس كما هم يقولون قد مرز عليه فهم لا يحلونه فالحال  
 وان كان منه ما اذا استبرأ من غير وجهه كما حصل في العالم وقد فسر  
 ولم يرد شيئا ولم يرد بولم يثبت الى حكم غير العقل ولم يثبت من الجمل  
 يكون حكمه حقا لا عقليا ولم يثبت الى موجب مصدق من بولم يثبت  
 الى انما بل يثبت على وجهه واذ فعل في ذلك وادام ان الحكم فيه كونه  
 انك تعلم ان العدل حين ان الظلم فيجوز وان شك النعم وجب ان  
 مشهورات مقبولة وان كانت صادقة فصدقها ليس ما بين بطلانها  
 المنزلة المنزلة المذكورة في المشهورات هذه وامثالها ما هو صادق ولكن  
 يحتاج في ان يصير مقبولا الى تحريمها لصلتها بغيرها في انما  
 الصواب وانما ما هو صادق بشرط لا يظن له الجبر ولا يبعد ان يكون في  
 كاذب والسبب اعطاء المشهورات احدا فصدقها بالاحراز غير مقبولا  
 في الثمن لا تخاف هذه هي المشهورات المطلقة واما الذي يستدل الى  
 طائفة فليست اليه استدل الى انما هو الى الارباب مناهة وبعث مشهورات  
 وشكك في استدل الى واحد او اثنين او عدد محدود يوثق به ويجوز ان  
 المبعولات وادعوا ان جميع الاقليات انهم مشهورة ولا ينكر كان

والعقل ليس

فردا على الله سبحانه وتعالى

والعقل ليس

العقل

بغيره حتى لا يظن له الجبر ولا يبعد ان يكون في



مع المصدق بما يشبهه وحرك الخيال ولا ينكسر إذا المصدق بما يشبهه  
 نكسر فلهذا فهو ان لم ينكسر على انه امر فثبت به انه امر  
 له في لفظه او غير ذلك من غير مضمونه وهو المقدمات ليست بشيء من ذلك  
 على معنى باهره ويكون ذلك مستلزما من حيث نفيتم احد معاني المسمى  
 فيما قد لا يخرج المسمى او يقصد به من اللفظ حتى يقع في ان لفظه امر  
 يظن غيره ان الدنيا يصير كذا فيكون ان كل سكر خمر فلهذا يكره  
 بالقوة وجهه من المسمى المستلزم فاللفظ في التي يظن لفظا من غير  
 اتفاق ومخرج ذلك انما يشبهه الامور المشهورة فيكون مشهورة في دي  
 الراي اليه المتعقب فاذن تعقب حكم انها غير مشهورة مثل قولهم انهم امر  
 غالما او مطلقا فان هذا يظن كقولهم السبع فلما قال اليه سلامه او  
 كان المشهور انه لا يجوز ان ينظر الظالم ان كان اوله كذا في الخيال  
 فيقول فعليه ان يعقب انما انما بما الظاهر على سبيل القول ثم قد واما  
 انظر بها مرجحات اخرى ليس لاحدها على انها مشهورة كسري جريا  
 غاية في حفظ جلت به وجهه المسمى انما يقع في المعاني من حيث  
 بهاء عقائد المرجح ان تعالما على في العرف فان المشهور  
 داسن كونه محمدا نفع ايضا غير متفق على انها معتقده واني  
 جاز فيها سبيل الفطرية جاز سبيل المذكور است قبلها كذا  
 المشهور انما يقع بها لا من حيث انها قد يكون من كذا في  
 حيث انها معتقده اعتقاد لا يخرج مقابله كونه ما فيها من الامور

الضرورة

علم

الضرورة اذا اعتقدت بملئها فاعلم انها في حيزها كذا في العلم  
 الوجودية فانها بطريق ان يكون في المشهورات لاني الشئ في مشهورة  
 او كان النفس الغير المعقولة لها في ما يعتد مشهورة ورجحانها في مشهورة  
 معا ويكون ضرورتها مستلزما لبيت بسبب امره نحو اليه من الغريزة  
 الاتفاق والمصالح على ما يجرى العقل فان من مبادئ الياسات في حيز  
 محسوسات ومجرات ومخارات واوليات ونحوها فلهذا الياس  
 ومخارات ومشهورات مطلقة ومشهورات محدودة ومخارات ومجرات  
 مشبهات ومشهورات في دي الراي اليه المتعقب ومطلوبات فلما في  
 اربعة عشر ضعا وهذا قسم من مبادئ الحائس من الترتيب مبادئ  
 التي هي في كونها لا تسمى الذي يكون من جهة الياسات في ما قد يكون  
 مبادئ في جهة العلم وهو ان كيف العلم المستلزم يتم شي او ضوئيه  
 بيان شئ او غير ذلك ويضووه في الامور التي تسمى اصولا موضوعية ومبادئ  
**فصل في المطالبات باليأس بها** وفي ذلك بيان احصاء في  
 العلم وادخا في الحدود الوسطى اما المطالبات باليأس بها من مبادئ  
 بالضرورة الاولى عشرة وبالشبهة الثانية ستة اما القسم الاول فطلب باليأس بها  
 وطلب لم يطلب على قمر احد الذي يطلب به من الاسم كقولنا ان  
 والاشياء والثاني الذي يطلب به حقيقة الذات كقولنا ان المكان  
 وطلب من غير احد ما سبطه وطلب من الشئ موجود على الاطلاق  
 والاولى كطلب باليأس بها او ليس بوجوده على الاطلاق والاولى

الضرورة

الحائس











بل هو موافق لما في القدر من كبره عليه بانه حاصل  
 في حلاله لا صورة له في الوجه فليكن صورة في النفس  
 يكون ذلك الصورة في قول في جوابه ان هذا العلم ان يكون  
 مفردا لا مركبا فيه ولا تشبيل فلا يمكن ان يتصور اليه الا بجمع المقادير  
 بالوجود وبالنسبة اليه كقول الله عز وجل فان الله يتصور بانه لا  
 كمال له والله يتصور ما لا يدرك بالحواس والبار فيكم الله يتصور  
 امره من غير ان ياتي ويتصوره في نفسه بما هو في ذاته فلا يتصور  
 ولا يتصور له ولا انت له وانا الذي فيه كبره وتشبيل في غير ذلك  
 مغفول عنه في بطلان ما يتصوره ولا يتصوره في غير حاله ثم  
 يتصور تلك القاصيل اثني عشر على قياس الاقران الموجود  
 في قاصيل الاشياء الموجودة الدورات فيكون هناك اثني عشر  
 اثنان منها قرآن كل واحد موجود والثالث ما ليس فيها من  
 حجة ما هو اليه يتصور سبب ان الالف في نفسه ما هو اليه في  
 ما يوجد في هذا التوفيق ثم لا تسمى العدد يكون المدوم انما يتصور  
 لتصوره في الموجودات فيقول الله ان اذ كان حصل هذا الحكم على كل  
 اول حصوله اما في نفسه مثل ان كل شيء في حيوان والكل عظيم في الارض  
 او فينا باستقراء او بقرينة على الوجود التي تصدق بها بالاشياء من غير  
 قياس فقلنا بالقوة الحكم على كل شيء في نفسه لكن جعله بالفعل فلا يشك  
 شئان زيد الذي باله حيوان لانه افعال عروضا بعد بالقوة او عروضا

بصورة حرة

هي

المركبة

معنى

انسان مبرور ذاك حيا به بالفعل لانه محتاج الى ان يتقن الى هذا العلم ثم  
 اهلان اقران حتى يخرج الذي بالقوة الى الفعل وذلك انه يجب ان يعلم  
 ان زيد موجود وان يعلم انه موجود فانه لا يحصل لنا بل هو في ذاته  
 فانه ليس من غير ان كان مطبوعا او متعلقا بقرن ذلك علم كان حيا  
 اي غير قيس اقراننا على الالف الذي شانه ان يحرث بالذات  
 علم ان زيد حيوان فيكون معرفته من علم اجتماع حدث لنا علم ان الله  
 منها فاما كان من الحس ان العلم فانه من العقل والعرف حدث في الحس  
 وانه العلم فانه من الحس فانه من العقل والعرف حدث في الحس  
 لنا مطبوعا بطلان مبادي الوصول اليه بكونه شيئا في نفسه اليه  
 بنسبة فاما لو فانه سبب انهم يطلب من ذلك فيجب ان يتقدم تصور العلم  
 وما يدرك على حال وقد يتقن ان لا يكون كذا بل كيف على الكلي حاصل فانه لا يمكن  
 والحكم على الجزئي حاصل فيفسد فوفاذا اجتماع حاصل العلم ان لا يكون  
 كان ذلك فان القياسات الاولى تكون من صفات في نفسه بنسبة  
 بالاستقراء والتجربة وليس في نفسه قيس على ما يوضح بعد ثم ان السائل  
 يسأل فيقول هل تعلم ان الاشياء زوج ومعلوم ان جوابه اني اعلم ذلك  
 ويقول ان الذي في يدك زوج او فرد وعدد الاشياء الذي عيشه كذا زوج  
 فردان جيب لا يعلم ذلك ما شاعل مستتر من ان كل شيء عدد زوج  
 فان هذا الذي في يدك انسان لم تفرق انه زوج وقد يتقن في العلم الاول  
 فاما اجاب عن هذا بما في نفسه يتقن فانه ان كان كل شيء زوجا

فدنا

بحاسب























وكل محتمل مطلق فلا يخرج من هذا ان يمتنع ان كل انسان مطلق بحيث يجوز  
ان يصدق بامكانه نقيضه. وذلك لان العصفور والفرخة والعنكبوت  
لما كانت معلولة لقوة العقل فما لم يعلم حروب قوة العقل والادراك  
ووجب اتباع قوة العصفور اى القوة العنكبوتية لما كانت معلولة لقوة  
العقل ثم لم يجب ان يمتنع انه لا يمكن ان يوجد انسان لميت له قوة  
العصفور الا ان يؤخذ من ذلك الحسن والحسن لا يلائم الملائكة فلما لم يكن  
او يؤخذ بالتجربة واما العقل فليس اذراك العادة ان يكتفى بها  
فيترسم انه ليس الانسان قوة محتملة واما والحق او هو متصور  
زايلا وليس يقوم لميتة الانسان او يتبين الوجود الا ان يكون في حقيقة  
بوجوب كون الانسان مطلقا بوجوب ذلك ان اوجب  
ولم يتجلى الى زيادة روح يكون قد عرف بوجوب حقيقته فاستحال  
ان يتصور يمين به البتة فان فرضنا انه ليس يعرف ان الانسان  
مطلق فلا يمتنع لان الانسان محتمل باليمين ومن طرقت الملائكة ان  
كان فيها شئ من كل محتمل مطلق فليس يمتنع ذلك چنان ان الانسان  
مطلق باطلاقه اذا كان معلولة الانسان مطلقا في حقيقة لم يكن بطلا  
والليس غير به وان كان لا يطلع ويحكم التصرف في هذا العتس قوله  
يحيى ان يطلع فان من الملائكة وان يؤتم انه ليس كل انسان  
يفضل محتمل فيكون العلم المكتسب من خارج الزوال وانما المكتسب  
بوضع من كل انسان في حقيقته بطلان ان كل انسان مطلق فان العلم

کونذفا صفا مور

الدر

تعداد العنک واجداد و حواشی طبعیت التوالموتیه من نفس الاله المکمل  
 سر برده این میگردن گفت و نه الطق میگردن حرف او که این سخن این خلق  
 نه شاید بر خط العنک فضل ملک حال السواد و غروب فاما اما نقول  
 کل غیب بود و چون است و الترتیب و الترتیب و اما میکان این یقین بگویند  
 و فاما ان لغروب بر نهاده است شمس نه ان میبود و اما میقدیر عید من انش  
 یقین ان انش و الملال ان کان که سبب لم یقین الان سبب نه ان  
 الکبر و صغر و سبب بل نه ان ان سبب من الوجود و لا وسط ملک  
 ان فی الوجود لا صغر ثم الکبر من الوجود و لا وسط فیض بر ان غیر میگردن بر  
 ان سبب من ان نه اما کان یقین ان العنکین یقین و وجبت ان یقین  
 شک و انش انش میگردن فی القیاس انش لکبر و سبب یقین هر چه  
 کان من لم یعلم سبب انش سبب انش من جهت هر چه با لکبر میگردن  
 فاما کل و فی سبب انش لکبر و اما نه کان یقین ان سبب انش  
 و ان انش که صغر که نه انش کان خفیا و کان الا وسط ایقین که نه انش  
 ان سبب انش انش جل و لم یکن خفیا خفیت المقدرة التقریر روح و کبر  
 ایقین که انش که لکبر و صغرات بالا و وسط که نه انش ان سبب که  
 لکبر و لا نه خفیا شمس و احد و همان انش انش انش که نه انش  
 انش انش که نه انش انش انش انش انش انش انش انش انش  
 انش انش که نه انش انش انش انش انش انش انش انش انش  
 انش انش که نه انش انش انش انش انش انش انش انش انش







له وحيث انك ليس بمتولد بل هو متولد له وحيث انك متولد له وحيث انك متولد له  
 والكلية متولد له وحيث انك متولد له وحيث انك متولد له وحيث انك متولد له  
 كيف يكون ان تقول ان لزوم وجوده من الوجود اذ وجدنا وجوده  
 اوسط لزوم من غير ذلك فانه غير ممكن في ذلك اذ وجدنا  
 وجوده ليس بزوج طنا من طنا فانه لا يكون بالحق لا يكون بالحق  
 ذلك من غير ان يكون له ليس بزوج طنا فانه لا يكون بالحق لا يكون بالحق  
 كونه فانه لا يكون له ليس بزوج طنا فانه لا يكون بالحق لا يكون بالحق  
 وانه لا يكون له ليس بزوج طنا فانه لا يكون بالحق لا يكون بالحق  
 كان هنا ان ليس اصلا متعلقا بطبيعة القول بل متعلقا  
 او كونه بالحق او فانه ليس اصلا متعلقا بطبيعة القول بل متعلقا  
 كلف فليس اصلا متعلقا بطبيعة القول بل متعلقا  
 العلة فان كان الالف ايضا علم من جهة العلة فليس العلم الالف والى  
 بمتبادلة اذ متصل ذلك من جهة العلة واما ان كان احد ما يحكم  
 جهة العلة والالف متصل لم يعلم بغيره من شأنه ان يعلم الالف فليس  
 بينهما حال الاضادة فان الصانع لا يمكن ان يكون معا واذ لم يكن كذلك  
 لم يكن في اجاريا مجرد الالف والاحتمال ان كان احدهما طرف للآخر  
 من الالف ولكن الالف الذي هو اكبر من الالف اوسط فلو كان العلم بالوجه  
 للاوسط يوجب ذلك ايضا للاوسط من الالف ولكن الالف الذي هو  
 اكبر من الالف اوسط فلو كان العلم بالوجه للاوسط يوجب ذلك

مكرر

ايضا

ايضا للاوسط ليس بمتولد بل هو متولد له وحيث انك متولد له وحيث انك متولد له  
 بالوسط وليس بمتولد بل هو متولد له وحيث انك متولد له وحيث انك متولد له  
 وفعل في حقه وحيث انك متولد له وحيث انك متولد له وحيث انك متولد له  
 اكلان بعينه لا يصح ليس بزوج طنا من طنا فانه لا يكون بالحق لا يكون بالحق  
 ان توسط الصانع لا يكون له ليس بزوج طنا فانه لا يكون بالحق لا يكون بالحق  
 ان هو ممكن ان لا يكون له ليس بزوج طنا فانه لا يكون بالحق لا يكون بالحق  
 انك من جهة العلة فليس بزوج طنا من طنا فانه لا يكون بالحق لا يكون بالحق  
 يتبين ان لا يكون له ليس بزوج طنا فانه لا يكون بالحق لا يكون بالحق  
 الالف ان لا يكون له ليس بزوج طنا فانه لا يكون بالحق لا يكون بالحق  
 فليس بزوج طنا من طنا فانه لا يكون بالحق لا يكون بالحق  
 يقول ذلك الصانع لا يكون له ليس بزوج طنا فانه لا يكون بالحق لا يكون بالحق  
 العلة فليس بزوج طنا من طنا فانه لا يكون بالحق لا يكون بالحق  
 علم ذلك الصانع لا يكون له ليس بزوج طنا فانه لا يكون بالحق لا يكون بالحق  
 ان يقع هذا الزوج الالف بوجه اوله صلا فلو يكون به اليقين على لا فانه  
 لا يخرج من علم قبل الاشياء واما ان كان العلم بالاشياء لا يخرج من علم  
 بعد الاشياء فاما ان كان العلم بالاشياء لا يخرج من علم بالاشياء لا يخرج من علم  
 صدق الشر لا كذب الحقيقة لا يجهل بالحق وانه كذا ما هو ظاهره  
 كذا في قوله ان هو الى السمتية كذا في قوله ان يكون برأه لا يوجد  
 كذا في قوله ان يكون في اليقين ان لم يكن الالف ان يكون الالف اوسط علم

في العدم

ان يكون علم ذلك الصانع

فان هو



نفس من بران تم دران لم يكن نفس ذلك بعد ان يكون انما يكون ما بيننا بالغة  
انما بيننا بيننا وبينه واليقين كما في قولنا انما بيننا وبينه الذي سببه  
البرهان اذا علمنا البعدية من العلم لا يكون برهان لم فنحن في قولنا  
العلم لا يخرج العلم لا يسطب والذكر لك ببيت علم فربما يكون  
انما هو ذلك لعلنا قد اذاعنا اننا لم يكن ان يكون تعينا  
ن تب استعد لامتنا اوليكون فان لم يكن معول لم يكن في اليقين  
مفهوم ان يكون برهان ان وان كان معولان حيث لم يكن بيننا بان كانت  
ايقنا انما كان استجنا ان كان كل بيت غير متيقن يقينا وانما كانت  
او كان قد قدم العلم بان كل بيت انما كان انما قد علم فان البرهان  
تج لا يكون برهان ان مجرد **فصل** في كيفية معرفتنا بالعلم السببي  
موجوده في العلم هو وجوبه بالبرهان وهو ما لم نسايل انما فيقول  
او لم يكن بين العلم والموضوع سبب نفس البرهان فكيف يتبين السبب منها بيان فيقول  
او كان ذلك يتبين فلا يحتاج الى بيان ومثبت في العلم السببي فربما  
العلم الى الموضوع له انت الموضوع فذات الموضوع يكون هو اصله في العلم  
علمت الوجه له وهو ما في حيث علمت فالعلم الحاصل يقين وان لم يكن بيننا  
نسبته فكيف يتبين في العلم السببي فربما انما اذ علمنا السبب في العلم  
يكون ان يطلب به العلم السببي وانما علمنا ما يجب منه وسببها  
ع اذ فرضنا انه لا يتبين ان يكون امثال هذه بيننا فكيف يمكن  
بالاستقراء ان لا يتبين انما يتبين بالاستقراء انما علمنا من ذلك

اليقين هو

الاكبر في الاصغر فقط دون سوا ان اكثر الاشياء المرددة في التقييم الاول متفرقة  
 القدراتها ووردت في سبب السامعة مثال الشجر ووض ورقة وجذات  
 الزطبة والاشجار والقرص والارض والكوب وذلك لانه اذا كان  
 الاوسط ليس اذ ايم الوجوه للاصفرة فيجب ان يكون ما يجرد وما يجرده  
 وان كان محال يكون ما يميزه في الحقيقة فاما فيقال ان يقول  
 يكون حال الاصغر من الاوسط في البرهان فيقول ان كان الاصغر قد  
 لا وسط فليس له شيء في وسطه فلهذا فيقول في البرهان عند استعانة  
 بالبرهان ان الاوسط في الاوسط في ذاته في بعض احواله حواسه في البرهان  
 الاوسط في كون زوايا المثلث مساوية لثلاثين زوايا حدها الا وسطه  
 في كل واحد من الاضلاع والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء  
 زوايا المثلث نصف زوايا المثلث ويجوز ان يكون الاوسط من حواسه  
 التي تقيسها الاوسط ثم الاوسط فلهذا فيقول ان الاوسط في كل واحد  
 والاوسط في البرهان واحد وليس له شيء في الاوسط فلهذا فيقول  
 في زوايا المثلث في الاوسط في كل واحد من الاضلاع والاشياء  
 حكم على الاوسط في الشجر فاردنا ان نجد ما يميزه في كل واحد  
 اليكس في اذاعة اليكس فيقول ان الاوسط في الاوسط في كل واحد  
 الاكبر في البرهان في كل واحد من الاضلاع والاشياء  
 في كل واحد من الاضلاع والاشياء في كل واحد من الاضلاع والاشياء  
 والاوسط في الاوسط في كل واحد من الاضلاع والاشياء

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب

14







وله اليقين الذي قد نعلم ان الاستقونيا لا يمكن ان يكون صحيحا بالطبع فان كان من الممكن  
اقول انه لما تحقق ان الاستقونيا يعرض له ههنا الصغرة او بيننا وكنت كى  
السكر او كى غير ان ذلك ليس انشاقا فان الانشاق يكون دائما اكثر فاعلم  
ان ذلك شئ يوجب الاستقونيا لعلها ولا يتبع ان يكون فيه استسبار او قس  
الاسم بما جوسم لا يوجب بالحق في وجه بقوة قربته او فاضا عليه  
او سبته مقروبه نفع ان في الاستقونيا بالطلع او معه فله سبته للصغرة  
الاستقونيا اذا كانت محيطة وكان النفس مستوحدا حصل العمل والادراك  
نفع ان الاستقونيا التي في جوانبها ليس دائما الصغرة اذا كانت محيطة فان  
عرفنا الاعظم فالصغرة مساو له وسطح الذي هو القوة السطحية ومنه  
حلت في العيس وجه كل جان احدها هو سبطه فله وجود الكبر في الكو  
وان لم يكن فله علم بالأكبر فان سبب حصل لنا هذا النوع من اليقين ان  
واحد ان يقول ان العجبة بعينه الانسان ان طمان الاستقونيا سبب الصغرة  
على وجه ينفذ فانه فانه الاستقونيا ان الاستقونيا انما ان يكون  
سببه الاقواس وانما لا يوقع في الظن الاغلب والعجبة ليست  
ثم بعد ذلك فبذلك بالعجبة وتقع في الشياء حكما لقيام نوعها ان  
الا فانه الاستقونيا فلا يتجزأ على حسان الاستقونيا لا يوجب ذلك  
يقع اثباتا بان كل انسان اسود وان لم يوقع فلم صار كير يوقع وكير يوقع  
وان ادوقت فعد ادوقت خطا وكذلك وان ادوقت خطا فعد  
صارت العجبة غير متوق بها ولا صالحة لان يكتب منها سائر الوجود

مفتوح

تقول في جواب ذلك ان التجربة ليست في العلم كذا كانت به  
 ذلك الحكم مقيد بالاشارة فيس بعد ذكرها ومع ذلك فليس في  
 كذا قياسا مطلقا بل كذا بشرط دومان في الشئ الذي ذكره في  
 يلزم لمبا عوفي الناحية ان ذكر الحكم مبنا براديا لان يكون منع  
 كذا بهذا الشرط كذا مطلقا فانه اذا حضر من خارج لا محالة الى سبب  
 كذا من حدوث امر فو علم ان سببا فكذا قلح انما ان يكون ذلك  
 الامر موجب بالقرن بالتب او لا يكون في السبب ان لم  
 يكن موجب بالقرن بالتب بالاسباب يمكن حدوث الامر  
 حصوله في الاكثر فنعلم انه السبب او القادر بالاطبع السبب باعلم  
 ان التجربة ليست في العلم لانها لا في الحوادث التي على التسلل ولا في العلم  
 اذا اعتبرت بها فانها انما في العلم سببا للحوادث في السبب  
 المورد وبما ان السبب السوفى بلا السودان واولادهم اسودوا بالقرن  
 الاولاد واهل البيت من حيث هي واولادهم اسودوا من حيث هي  
 كذا محقق من التجربة وانما ان اهت من حيث هي واولادهم اسودوا  
 فليس في التجربة تامة به اذا التجربة كانت في نفس اسودوا  
 المطلقين غير من اسودوا وانما التجربة كثيرا في العلم او في  
 بالعرض مكانا بالانث فيقول طالع ليس في العلم او في العلم  
 ما الشئ ان كان تجربه في واهل البيت في الشئ الحروب عليه نية انما  
 اهت من غير ما هو علم منه او اهت فان التجربة في العلم كذا

وان اخذت من فضله من اللؤلؤ  
ناس من سود و غمر ناس من بلاد  
صوت من التورم



































[illegible]

شماره

2

كما يقولون من الشك في انما ايضا وشدوا على من وضع عن موضعها  
 الا على ان كنهه عند ذلك التعمق شطونا فان اشد ذلك ان يستلزم  
 ولا يكون وانه قد جرى في شئ من شئ في انما ايضا وشدوا على من وضع  
 على الفرق المذكور في التعمق الا ان في المصادرة وحين الاصل ذلك  
 على ان في انما ايضا التعمق في انما ايضا في انما ايضا وشدوا على من وضع  
 حيث لم يتبين ان اصل الموضوع هو انما ايضا يتبين وحيث لم يكن اصل  
 الموضوع هو انما ايضا التعمق في انما ايضا وشدوا على من وضع  
 الى ذلك وليس كذلك في انما ايضا وشدوا على من وضع  
 الاستشكاف في انما ايضا وشدوا على من وضع  
 حيث لم يتبين ان اصل الموضوع هو انما ايضا يتبين وحيث لم يكن اصل  
 الموضوع هو انما ايضا التعمق في انما ايضا وشدوا على من وضع  
 الى ذلك وليس كذلك في انما ايضا وشدوا على من وضع  
 الاستشكاف في انما ايضا وشدوا على من وضع

قلوب

الحمد لله

وان الصادق عليه السلام

11

توضیح :-



[illegible]

مجلس

[illegible]



المؤرخ

الحق

من اجله انا من السحق  
سور قيه لم

[illegible]

موقوفہ

عزیز علی خان



















منها ضرورة ومنها انما لاجبة الضرورة في الجمل حيث كان  
 مطلقة فكان يقول ان الضرورة في ادم الرضوخ موصوفيا بما وصفت  
 به مطلقا من حيث ضرورة الوجود الضرورية، فاعمل في مطلقا من حيث ضرورة  
 الوجود الضرورية غير ذلك بل كان الضرورة التي هي في الحقيقة  
 التي اذا اشتبهت في الضرورة لم يكن ان يشترط الا من في الحقيقة  
 فهي مطلقة اذا ثبتت من جهة الشرط بل واجبات وقررت بغير  
 إمكان اشتبه الاشياء من حيث شرط الفعل فضا اذا اشتبهت  
 التمس اشتقت بالضرورة من الحكم في الاصل واما في كل شرط  
 فادام الحكم للوضع في شرطه لمكان بشرط الضرورة لمكان  
 فادام ضرورة بالضرورة فلم يرد في بعض اقسام القول  
 والغير من هذا من جهة اخرى يقول ان الذي يقتضيه المظهر انما اذا  
 زمانا هو غير الذي كان تفسيره الامر ان هناك هناك  
 فغير ذلك ما بين مدى العلم على الاطلاق وماذا في الاشياء  
 واما اللون للفرق للغير فغير لما في الجمل عند ذات الرضوخ من  
 حيث فاته ومنها انما في ذلك شرط الضرورة وهو ما دام  
 التمس موصوفا بصفة انما يفسر هناك من حيث ضرورة الوجود  
 يكون مطلقة لا يشترط في ذلك الشرط واما في ذلك وقت  
 باذنه كان ليس كل معروف باذنه فهو باطل ودون  
 مفرق للضرورة على كل وقت على ذات المعروف باذنه

ان زمانا هو غير الذي كان  
 الضرورة في ادم الرضوخ  
 موصوفيا بما وصفت  
 به مطلقا من حيث  
 ضرورة الوجود

هنا

ادام ضرورة بالضرورة  
 فلم يرد في بعض اقسام  
 القول والغير من هذا  
 من جهة اخرى

من جهة ضرورة ومنها انما لاجبة الضرورة في الجمل حيث كان  
 مطلقة فكان يقول ان الضرورة في ادم الرضوخ موصوفيا بما وصفت  
 به مطلقا من حيث ضرورة الوجود الضرورية، فاعمل في مطلقا من حيث ضرورة  
 الوجود الضرورية غير ذلك بل كان الضرورة التي هي في الحقيقة  
 التي اذا اشتبهت في الضرورة لم يكن ان يشترط الا من في الحقيقة  
 فهي مطلقة اذا ثبتت من جهة الشرط بل واجبات وقررت بغير  
 إمكان اشتبه الاشياء من حيث شرط الفعل فضا اذا اشتبهت  
 التمس اشتقت بالضرورة من الحكم في الاصل واما في كل شرط  
 فادام الحكم للوضع في شرطه لمكان بشرط الضرورة لمكان  
 فادام ضرورة بالضرورة فلم يرد في بعض اقسام القول  
 والغير من هذا من جهة اخرى يقول ان الذي يقتضيه المظهر انما اذا  
 زمانا هو غير الذي كان تفسيره الامر ان هناك هناك  
 فغير ذلك ما بين مدى العلم على الاطلاق وماذا في الاشياء  
 واما اللون للفرق للغير فغير لما في الجمل عند ذات الرضوخ من  
 حيث فاته ومنها انما في ذلك شرط الضرورة وهو ما دام  
 التمس موصوفا بصفة انما يفسر هناك من حيث ضرورة الوجود  
 يكون مطلقة لا يشترط في ذلك الشرط واما في ذلك وقت  
 باذنه كان ليس كل معروف باذنه فهو باطل ودون  
 مفرق للضرورة على كل وقت على ذات المعروف باذنه

فصل

هنا

وهنا







كثر وسائر كس كان اشفاقا وبقى ايضا جذاة لما كان من الاعراض في  
 اولها حتى بقوله اولها لم يبق شي الاخر ثم من لم يكن له ولا بد  
 فيه بين العارض والمرض لو كان العرض له سببا لان قات  
 عوض في شي اخر كما تجسمه بعض من سطره وبعض من السطر بعض  
 بذاته وليس بعض السطر بعض غيره من الوجود والحرية من غرضنا  
 هنا بل الذي في غرضنا هو المذكور ان الاوان فانه قد يطلق فلهذا  
 بذاته مراد لما هو قول من جهة هو معنى المذكور في هذا العرض  
 لتقوم ذواتها مع وجوده وانه قد يطلق فلهذا بذاته والذاتي من  
 به العارض والمخوف في هذه النوع او بالقياس على اقل وجباتي معني  
 بعض مرادها فمعني به العرض للشي او يقال عليه لذاته ولما هو لا  
 لاجل امر اخر منه ولا لاجل امر اخر منه وحين يستعمل على هذا المعنى  
 في التمييز الاول فلهذا يشترط لادائه فكيف من غير سبب اذ  
 يشترط اشبع منه سبب ان يكون اولها واولها لم يبق ذلك شي  
 ولو فرض وقيل ان سبب ان يكون له هو الذي لما هو سبب  
 فبذاته لم يبق منه الا ذلك لولا ذلك قيل انه لا كس في  
 ولا الباش بذاته ليعود ان لا للمرض حتى يخرجه من الان يكون  
 ليعود ان سبب انه من ذواتها من هو له جسم مركب  
 به الاعراض التي تترام هو مرضي مثل قوة العكس لان ان  
 لا هو مرضي مثل العكس بالعرض لان من وقع من جملته

الساكن

فقد حضر

یومضی

[illegible]

الحجور السوفيه  
عليه قرة العلقاب

الحل القوي

الحمد لله

المفسر

PM







والله تعالى في هذا الكتاب هو ما قيل في كتابه تعالى في قوله تعالى  
 او جعلوه من ان تباين العقيدة او كان الاله المقوم بجله من  
 انه شرف البرهان العلم بالحققة مما شرف قبيحهمون ان يحسبوا  
 يكون قد مات البرهان من الاشرف لا غير كما قال تعالى ان  
 الله لا يحب ان يكون برهان على سبيل من ليس او لا يحب  
 ان يكون برهان على الامور الحقيقية والعالية على انما سبيل البرهان  
 لا شرف من الامور والامور الالهية فانه لو كان لا شرف  
 في هذا الباب ومن كان الميزان ليس سبيل شرفه المستند  
 والصدق بل الشرف الاخر كما يجب ان يتبين في الباب  
 يجب ان يبين ان في الباطن يكون انما يجب في العادة  
 ان يكون ذاتيات الخلقات بمعنى القدم العائز بالاشرف  
 او كانت محقة بالعلم الالهى بشفه لكن ليس في امر استلزام  
 ولا يجب ان يميز الرجل العرف الى العرف عينا العارفين بالحق  
 ان في اشرف وان في حجب بل الى العرف في نفس الاشرف  
 على اشكال مولا الى حجب مفيض الى حجب في حجب الامور  
 فنقول انما تمت هذه الامور ذاتية لا حكمة فامتدت من حيث  
 فلا يخفى انها ذات الشئ او عين ذاته او على الاطلاق مثل الشئ  
 في كون الاله بالثبوت مساوية في نفسه او كما يجب التقدم او  
 الموضوع في حجب من حجب الحقايق او حجب تلك الذي

او

بني جبرور

بني

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او







البرهان بالذات من صفة اخرى ويكون من جهة الصفة بطريق  
الوقوف فان كان الاوسط منسبا ولكن على الاكبر عليه لا يكون الا  
موجب الاكبر المحل ارتباطه بين صفة والا فكل الاكبر منسبا ولا  
يكون ايضا لاجل شئ اخر ولا يمكن من حق الاوسط ان يكون  
بينه وبين الاكبر اوسط اخر فتركه واخذت البقية لانه وجهها  
مستقيم به حتى لم يوضع في جانبها صفة منه مغايرة ولا متحدة بحري اولى  
اتحادها العلم واصل موضوع فلا يمكن ذلك يقين مطلقا ولا يقين  
لازم عن اطلاق موضوع فلا يكون اليان با حقيقيا بل بالوقوف وقلة  
بعضه انما يشي بان الاستيعان البراهين واطس من عرض غرض  
ان كان في ذاته لا يكون غير ذاته لصفته الاكبر فلا يكون الا  
برهان ولم يمسس الامر على ذلك فان بلا النظر الذي نحن بصدده  
كذلك في برهان التام حتى اذا لم يكن الشئ برهان لم لم يظهر في الشئ  
فيه فصار قياسا خارجا عن القياسات اقتصرت على ذلك في  
تحقيقه بعد ازالة مغالطة وانما شئ ان بين فرغ او فرغ  
اطرافه عن البرهان ولا اقام القياسات التي هي من جهة  
العلم بل في ذلك الشئ في جانب البرهان المطلق الواقع على  
اليعين بالانفصال وعلى ما يطرح الا ان لم يكن في ذلك البرهان  
الذي ليس له وجه القياسات فارباعا عن البحث الذي في  
كتاب البرهان ولا يجب ان يكون بعضه ولكن سطره

الغريب مراد

وَلَمْ يَكُنْ

إِسْرَافِيلُ

[illegible]

مشهد

از میرزا قاسمی آصفی  
فیضیه العلمیہ

خاکسار

الموسم

1019









يقال

فقد ثبت كون الاعداد وسطا والاعراض مساويا كان الكبر مساويا  
 هذا في كل واحد من الطرفين ليس بقايس على ما هو منه وعلى ما ثبت  
 والاعراض المتوسطة قد يكون خاتمة العرض مساوية الزوايا اثنتي  
 ثلثا فيكون فانه في كل ثلث مساوية وقد يكون عرضا مساويا  
 مثل الزوايا فانه عرض الزوايا في العرض في الزوايا ولكن غير خاتمة  
 الزوايا عرضا مساويا فانه في كل ثلث الاعداد وجميع عرضا  
 يوجد في هذه العرض في كل العرض قد يكون مساويا وقد يكون  
 من الشيء على الاطلاق واما المساوي في كل مساوية الزوايا اثنتي  
 ثلثا فيكون فانه مساوية في كل ثلث الاعداد واما العرض  
 الخاص فيكون اما الخاص على الاطلاق مثل ما ثبت في كل واحد من  
 وجه واحد من وجهي المساوية فانه عرضا مساويا للعرض لا يثبت  
 الاعداد في كل واحد من وجهي العرض من الاعداد ومن وجه لا يوجد في  
 بعض الاعداد وجميع عرضا لا يوجد في بعض الاعداد فانه عرضا  
 من الاعراض المتوسطة على هذه الطريقة وكان متعاقبا فانه يتوسط  
 بينا والاعراض الزوايا في كل العرض والاعراض واما ما ثبت في كل  
 من عرضا في الاعراض المتوسطة في كل العرض في كل العرض فانه  
 واما ما ثبت في الاعراض المتوسطة على هذه الطريقة فانه عرضا  
 وليس في كل العرض التي تقع على كبر في كل العرض واما ما ثبت في كل  
 غير ذلك في كل العرض في كل العرض في كل العرض في كل العرض

هذا هو المقصود من  
 ما ثبت في كل العرض

الاعراض

منها

وهذا هو المقصود من  
 هذا في كل واحد من الطرفين ليس بقايس على ما هو منه وعلى ما ثبت  
 والاعراض المتوسطة قد يكون خاتمة العرض مساوية الزوايا اثنتي  
 ثلثا فيكون فانه في كل ثلث مساوية وقد يكون عرضا مساويا  
 مثل الزوايا فانه عرض الزوايا في العرض في الزوايا ولكن غير خاتمة  
 الزوايا عرضا مساويا فانه في كل ثلث الاعداد وجميع عرضا  
 يوجد في هذه العرض في كل العرض قد يكون مساويا وقد يكون  
 من الشيء على الاطلاق واما المساوي في كل مساوية الزوايا اثنتي  
 ثلثا فيكون فانه مساوية في كل ثلث الاعداد واما العرض  
 الخاص فيكون اما الخاص على الاطلاق مثل ما ثبت في كل واحد من  
 وجه واحد من وجهي المساوية فانه عرضا مساويا للعرض لا يثبت  
 الاعداد في كل واحد من وجهي العرض من الاعداد ومن وجه لا يوجد في  
 بعض الاعداد وجميع عرضا لا يوجد في بعض الاعداد فانه عرضا  
 من الاعراض المتوسطة على هذه الطريقة وكان متعاقبا فانه يتوسط  
 بينا والاعراض الزوايا في كل العرض والاعراض واما ما ثبت في كل  
 من عرضا في الاعراض المتوسطة في كل العرض في كل العرض فانه  
 واما ما ثبت في الاعراض المتوسطة على هذه الطريقة فانه عرضا  
 وليس في كل العرض التي تقع على كبر في كل العرض واما ما ثبت في كل  
 غير ذلك في كل العرض في كل العرض في كل العرض في كل العرض

منها  
 منها

ان

بالمثل  
 ان

ان



















بالقوة التي هي في نفس ربنا لو كانت لم يبق اليقين وذلك لان كل  
 الضرورية المتأخرة ضرورية على كل ضرورية من كتب اليقين لا على كل ضرورية  
 كتب البرهان وهي قولنا كل شيء حيوان ونحن لم نأخذ الكبرى في  
 هذا الكتاب ضرورية على هذا الوجه بل على ان كل شيء حيوان من  
 ديش على اننا نأخذ من الفرق بين الضرورية في الكتب بين  
 اقتضت الضرورية لا على هذا الوجه بل على الوجه المذكور في كتاب  
 اليقين كانت حقيقة ان كل شيء حيوان ان ديش فهو حيوان  
 لكن في قولنا ان كل شيء حيوان بالضرورة لا يمكن اليقين انما  
 كذا على اننا نأخذ من الفرق بين الكتب اليقين  
 اقتضت ضرورة الشيء كذا ان يكون من الفرق بين الكتب اليقين  
 وجهه في البرهان من وجه آخر على ان قيل في الاول بضرورة  
 صوابها القول برأينا لان الاوسط غير عرض اليقين في ديش  
 ثم ان يحتمل حال اليقين في الفرق بين الكتب اليقين  
 في القوة التي هي في نفس ربنا لو كانت لم يبق اليقين وذلك لان  
 ما يمشي وقولنا حيوان بالضرورة قولنا كل ما يمشي حيوان  
 ديش يمكن ان يمشي ديش ان يمشي فانه يمشي اليقين وقولنا كل  
 يمشي فانه في قوة قولنا كل شيء حيوان في قوة قولنا كل  
 يمشي ان يمشي ديش ديش ديش ديش ديش ديش ديش ديش  
 وكانت الكبرى عرضت بالضرورة من شح اليقين بها وكان قولنا

بالضرورة

بالضرورة انما كانا غير خاضعين  
 ان كل قوة في نفس ربنا

لكننا نأخذ

لكن

تقول ديش ان ديش حيوان قولنا قريبا معلوم بعينه وكان القول  
 ما رسا ذاتها اليقين بمسبباتها كان اليقين برأينا وكان قولنا  
 يقول كل شيء حيوان يمكن ان يمشي ديش ان يمشي كذا كذا كذا  
 ديش ان يمشي ديش حيوان قلنا كان اليقين المذكور في قوة هذا  
 اليقين شح قريبا وليس الغرض في ذلك ان لا يكون هو هذا اليقين  
 بعينه بالضرورة فانه ليس اليقين انما جاء من كونه بالضرورة بل  
 لم يكن الا كونه بالضرورة بل لم يقع اليقين بل وقع اليقين بسبب كونه  
 كذلك بالضرورة ولولا كونه في قوة ذلك استحالة وقوع اليقين به  
 مدركه ان يكون ان شح شح صادقة من مدركات في ذلك قد  
 يمكن ان شح شح ضرورية من مدركات في ضرورة وكذا ان شح  
 الله وقد لم يكن صادقة من مدركات من مدركات من مدركات  
 ديش في نفس تلك المدركات في شحها ولولا القول في ذلك  
 اليقين الضرورية منها لا يكون ضرورية من جهة الضرورية من اليقين  
 بل جهة اقتضاها بها ضرورية في قوة المدركات تلكها كذا  
 ضرورية وكذا ان هناك تلك شح من حسن كونه المقدسات  
 مدركه ان اليقين صادقة او كذا ديش وان كانت صادقة في  
 نفسها لم تعلم ضرورية من وجه آخر مع تلك المقدسات  
 في قوتها او لا يلزم منها بل من مدركات اقتضاها وكذا ان كانت  
 لم يكن يمكن ان شح كذا من مدركات تلكها لا يمكن شح

مدركه

من جهة الضرورية

صدقا في نفسها وصادقا في  
 ذلك فلا بد من اليقين في  
 او غير ذلك من العلم





بشر

بشر ترك الاسم واللب على الخاصة التي موصوفا بها موضوع القصة  
 او انوع موضوعا عاما او جزوا لها الخاصة في البادية الخاصة بالقصة  
 كانت محمولا بها خاصة بالموضوع او غير خاصة بل بالجنس مثل السات  
 في مقتضى من القصة والعدد وان كانا استلزاما في الصانع وتقسيمها  
 لان المبادي في القصة سادى مقدار وفي العدد سادى لا يحده  
 خاص بالصانع والخاصة في مقتضى من العلم الطبيعي والخاص في  
 ذلك الوجه عينه فان المساواة ليس خاصا بالموضوع البتة ولا  
 بموضوع المطلب ولا الخاصة ايضا خاصة بموضوع العلم الطبيعي  
 لا بموضوع العلم الطبيعي ولا اعتبارا بالعدد والعدد ان كان محمولا  
 التي تكون على موضوع العلم او موضوعه او جزوا موضوعه في البادية  
 كانت البادية خاصة بكونها في عدد زوج منقسم متساويا وبين  
 متساويا وبين خاص بجنس موضوع الزوج وان قلنا كل عدد فيقسم  
 عدد زوج كان المحل خاصا بنفس الموضوع فاما اذا كان الموضوع  
 في المبدأ اذ اخرجنا عن موضوع الخاصة او احسم منه فهو سادى  
 غير خاص والبادي العام يستعمل في العلم على وجهين اما بقوة  
 او بالفعل او بالاشتغال بالقوة لم يستعمل على انهما مقتضى وفرد  
 في نفس البتة بغيرها فقط فيقول ان كل من كان مقتضى  
 وهو كذا في ذلك كل شئ اما ان يعقد عليه السات والاك  
 لان هذا مشور شئ من الاعن بكنيت العالمين والمثل

ابن القادر

قوله

والعالمين

داد

وانما استعملت الفعل خصصت اما في خبرها كما كثر في  
 به المبدأ المذكور في علم الهندس في مقتضى اشراك او مبين  
 خصصا الشئ بالعدد او بخصصا الايجاب السات في ترك واللب  
 في مقتضى من مقتضى القصة العامة وهي قولنا كل الاشياء المادية  
 شئ واحد متساوية الى ان كل العالم واللب وفيه مقدار واحد متساوية  
 مقتضى الشئ بالمقدار وترك المحل بماله وهذا على الاستعداد  
 مقتضى ان مقتضى العلم ان البادية الخاصة بمبدأ علمه على وجهين  
 ان يكون خاصا بجنس ذلك العلم كذا او بجنس شئ او بجنس قول  
 ان مقتضى العلم موضوع مفرد شئ العدد وتعلم السات فيكون مقتضى  
 يكون في الحقيقة موضوعات كثيرة مشتركة في شئ واحد وهو المقادير  
 او مشتركة في مرتبة مقتضى هذا مشتركة في الشئ والخطوط  
 والجسم في عين مقتضى وهو المقدار او مشتركة فان نسبة الاول  
 منها الى الثاني كالثاني الى الثالث والثالث الى الرابع واما  
 التي مشتركة في غاية واحدة كاشتركت في موضوعات علم الطب  
 اعني الاركان والمزاج والاضلاط والاعضاء والعقوى والاعمال  
 وان اختلفت في موضوعات لطيف لا اجزاء موضوعات  
 فانها مشتركة في نسبتها الى الصحة وموضوعات تعلم الطبي في  
 نسبتها الى السادة واما ان اشتركت في مبادى واحدا مثل  
 موضوعات علم الكلام فانها مشتركة في نسبتها الى مبادى

لكنه

وذكر في فاهنا ان اشتركت في  
 بشر القصة في اشتركت في اشتركت في  
 في شئ واحد

السادة



الاطلاقية او كونها التامة وايضا فان موضوع العلم انما ان  
 يكون قد اقبل على اطلاق من جهة هوية وطبيعة غير مشتركة فيها  
 زيادة بمعنى ثم طلبت عوارضها التي تحت طليعتها المطلقة مثل العلم  
 واما ان يكون قد اقبل على الاطلاق ولكن من جهة مشتركة او زيادة  
 على طبيعة من غير ان يكون فصلا عن غيره ثم طلبت عوارضها التي تحت  
 طليعتها من حيث المطلقة مثل التفرق في عوارض الالوان المشتركة  
 آتية على طليعتها واما كونها مشتركة في الكرم يتبع الطبيعة فيكون  
 فيقول كل مشترك بطله من جهة الى القول في موضوع فلتا على اول  
 جهة الموضوع فيقول ان الموضوع في المشترك انما قد يعلم انما ان يكون  
 واصل في جهة موضوعه او لا يكون او كيانا من جهة الاعراض التي تحت  
 الالوان في جهة موضوعه انما قد يتصور ضرورة ان كان واحد الموضوع او  
 كثر الموضوع مثل قول من الجسيم ينقسم الى اربعة اقسام في  
 سائر العلوم الطبيعية واما نوع كثرنا الالوان الخمسة في الماء فيدفع  
 الى قول الطبع او لا يفسد في القاسم واهل العصب او لا يفسد في العصب  
 واما ان يكون اعراضه فاما من عرض ذاتي الموضوع كقولنا ان كل  
 مضاد وطرقة كذا او عرض ذاتي لا فروع فيكون كقولنا ان الاضائة  
 الشبيهة سخنة او عرض ذاتي لمرض ذاك كقولنا ان الزمان يمتد  
 فان الزمان عارض لكونه التي هي عرض ذاتية للجسم او عرض ذاتي  
 لشيء غير كقولنا ان الزمان انما هو عارض لكونه هو متصل بكونه فان

الاطلاق من عوارض بعض الالوان وان بعض الالوان كثر في جهة  
 الاطلاق التامة واما ان تامة القول في القول ان القول في القول  
 على انها مجردة لا في جهة طليعتها الا في جهة التي هي مجردة التامة  
 فيها الطبيعة واما ان تامة لا يكون ان يكون طبيعة من جهة مشتركة  
 بطلها منها اذا كانت طبيعة الموضوع محض فان الجولات التي تحتها  
 توجد في حد الشيء يجب ان يكون في الوجود وليس اذ هو الشيء كقوله  
 علمت وان كان يكون في بعضها ان يتبين بالذات الا وسطا مثل ان يكون  
 الا وسطا في القول او ربما وجد ان الا وسطا كثر في جهة مشتركة  
 الموضوع وحين القول في ذلك قياسا على التيقن فان القول  
 على التيقن انما يكون قياسا على الاثبات والاثبات انما يكون على جهة  
 ويكون قياسا على التيقن انما يكون على جهة التيقن وقوله في جهة  
 واما طلب ان هذا القول ان يكون او لا يكون في جهة مشتركة  
 مظهر لان كون الشيء طبيعة او كونه جنسا او فصلا بطبيعتهم انما  
 فان العلم من جهة ما هو ساطع في جهة اخرى واما العلم في جهة  
 موضوعه في جهة ان يكون انما يكون في جهة مشتركة  
 او ليس في جهة او في جهة مشتركة او ليس في جهة مشتركة  
 موجود من جهة ما هو معنى ما هو مشترك ان يكون جنسا او فصلا جنسا او  
 مشتركة او مشترك في الوجود واما في جهة اخرى واما ان يكون  
 هو ارض او لم يكن مشترك في جهة مشتركة او مشترك في جهة مشتركة

العلم في جهة مشتركة او مشترك في جهة مشتركة او مشترك في جهة مشتركة

العلم في جهة مشتركة او مشترك في جهة مشتركة او مشترك في جهة مشتركة

اول فعل او انفعال و لكن كمين عرف و ذرية شيا فانما تطلب على التفسير  
او ليس بجبر و الجبر حسن النفس و لكن انما تطلب هذا و كمين بعد  
عرفنا النفس ذاتها و لكن عرفنا ما من جهة ما من صفات الى ان  
و كل ما تارة و تصدق عنه افعال الحيثية و باطل و اذ عرفنا من جهة ما  
شئى هو كمال كذا و صواب الكذا قطع يكون بعد عرفنا ذاتها فلا يكون  
عرفنا ذاتها و فوجنا انما تطلب حل صحتها عليها و اذ كمين و صفات  
بحيثية ذاتها ثم تطلب حل امر اخر عينا ذلك الامر حسن لذاتها كمين  
الحلول في قلبها بالحيثية من الموضع في التفسير و لكن من باب شئى اخر  
مجهول يعرف له هذا الذى تطلب الحلول له و كثيرا شيئا انما تطلب  
لا يكون قد حصل من الموضع و التطلب حل عند انما اسم شرط كما  
تطلب حل الصورة جبرام لا فائدة او انما عرفنا بالحيثية بالجبر عرفنا  
انما الموجود في موضع عرفنا بالحيثية الموضع و عرفنا الصورة و  
كانت كل شيئا لا فائدة لا يقوم و ربما تطلب الفاعل من يقوم به و  
الموضع كماله لا مستوفى ذات حلى او قابل من يقوم و ان الية التو  
فيما و ان كمين الية و لا شئ يختلف به انما كانت الية لا فائدة  
التيست بعد يتقدم ذلك الامر الذى امره اذ فاعل عرفنا الصورة  
جبره من شئ الى وسط و لكن اذ كان عندنا من الكثرة خيال و كمين  
خيال احدنا يخرج من خارجة الى قياس على المطالبات و لا سائر الى  
كانت موصوفة فاعلم من الموضع المتعارفة كانت محولة من امرها

لحم

وفاقیہ

المسرح

وَقَدْ

۱۰۰

الذاتية تارة ان يكون محمولا تارة محسب المرصوع ومن انوار اخرى  
 والاراضة اعراض اعراضه وانباس اعراض اعراضها  
 وما يجري مجرى هذا وقد يكون في محمولات الصغرى من المرصوعات  
 عوارض ذاتية لبعض كالماء يست في المر السبعة والماء وهو من  
 ذاتية لما يشبهه من القوة والتعلق العلم الطبي فالتقوى  
 والفعل من العوارض الخاصة بالوجود والمعاداة انما او است  
 العلم الطبي كان من العوارض الخاصة بحسبه وانما يكون محمولا في  
 مسائل العلم الرياضي لان مرصوعات علم الرياضي اما غير متحركة  
 او متحركة لا مرصودة فيها وان لم تثبت حركاتها من قبل تهتد  
 انما مرصوعات العلم الطبي فذاتية للتعريف الاضداد وانما  
 كان له في ذاتية دون الذاتية فيصير ان يكون متحركا وسهلا  
 مقوم او اذا كان الا وسط فله وجود الا لايكون الا لا لا وسط بسببه  
 يكون لا يصغر كالمركب فانه اذا لا لا يخلق والحس ثم لا  
 فاقول كل ايضاح ان يكون محمولا في السائل البرهانية فلا يصح ان يكون  
 محمولا في المقدمات البرهانية البسيطة او كانت بسيطة وحدها  
 او متبادلة في حاشية الا ان جاسس والفعل وما يشبهها فانه يجوز ان يكون  
 يكون محمولا على الوجودات في المقدمات فانه يجوز ان يكون الا كبر حاشية  
 الا وسط او فاضلا والا وسط عرضا او تيمنا لا يصغر فكل كان في الوسط  
 يجوز ان يكون حاشية او فاضلا او عرضا او تيمنا لا يجوز ان يكون  
 لا في الوسط

الذبح

اس فوراً دیکھو

عمر زاننده و بزرگوار



بما لا يصح الفصل والاعراض واما لا وسط فمنه في الحقيقة فمثل  
 الابتنى والعقول في الحقيقة لا تدرى ان كان يكون جرم  
 الوضو والاعراض الفصل التشرى وطبقه اوضح منه شئ من ان يوسط  
 الفصل والجنس كذا لما كان يمكن ان يكون في الوضو اعرف  
 للتشبي والاعراض بالوضو يعرف للتشبي من ان يوسط هذا الاعراض  
 واما ان يكون الاكبر معروفا لا يصح فليس يقع الا على وجه واحد وهذا الطلب  
 طالع وقال لما كان من جنس الجنس ان لا يخل على التفرع فكيف يوضح  
 وجود التفرع في الاصل ولا يربط وجوده بغيره فالحرب من ذلك  
 ان الجنس كما علم ليس على التفرع على التفرع وجب من وجوده  
 المحل التبعي لا يخطئ منه بالبال ومعنى التفرع بالبال ولم يفرع  
 التفرع يتبع في به الحال يمكن ان يوجب من التفرع فيفرع ان  
 يخطئ التفرع بالبال ولا يثبت التفرع الى الجنس فيفرع ان يخطئ التفرع  
 بالبال محلا على شئ ولا يخطئ الجنس ولا علم الفصل بالبال فيمكن  
 كذا اذا يخطئ التفرع بالبال على الفصل على كمال التفرع فان فرغ  
 الموضوع وهو لم يثبت الى على التفرع على يخطئ الجنس بالبال التفرع  
 وذلك اولى فان الخطأ به بالبال كان يخطئ ولا يخطئ الجنس بالبال  
 فكيف اذا لم يخطئ التفرع **فصل** في اختلاف العلوم

العلوم هي التي يسمونها بالعلوم  
 وذلك السبب في اختلافها  
 ولا اختلاف في فرع واحد فمثل  
 وقت المرحلة والى وقتها في الحصة

فليس

فليس شئ من موضوع هذا في موضوع ذاك واما مع ما افترضنا  
 يكون احد ما يشترك الا في شئ واحد على وجهين اما ان يوجد  
 احد الموضوعين اعم كالمجنس والاخر احض كالفرع او الاخر احض  
 بالفرع واما ان يكون في الموضوعين شئ مشترك وشئ متباين مثل  
 علم الطب وعلم الاخلاق فانها رتبة كان في قوتها نفس الان في  
 جهة الانسان حيوان ثم يفرع الطب بالتفرع في جهات ان  
 اعضائه ويبحث علم الاخلاق بالتفرع في النفس انما اطلقه وقوله في  
 واما القسم الاول من هذين السببين فاما ان يكون العام في عموم  
 عموم الجنس او اعم من العام مثل علم البراءة والوجود واما الثاني فاما ان  
 واما الثاني فاما ان يكون في عموم الجنس كذا فاما ان يكون في  
 من السبب والجنس على رتبة من التباين واما الذي هو كالمجنس  
 احد الموضوعين فمثل موضوع علم الطب وموضوع الموضوع فان موضوع  
 الموضوعين عارض فروع من موضوع العلم الطبي وهذا القسم يسمى  
 شين قسم يخل الا في شئ واحد الا في شئ واحد وفي حده متى يكون التفرع  
 من التفرع الا في شئ واحد الا في شئ واحد وفي حده متى يكون التفرع  
 التفرع في الاعم قسم يفرع من الاعم وفي حده متى يكون التفرع في  
 التفرع في الاعم ولكن يفرع على سبب في هذا القسم ان الاعم  
 انه ان يكون انما صار اجزاء سبب في شئ واحد ثم يطلب مورد التفرع  
 من جهة ما صار فاما يفرع في شئ واحد وفي حده متى يكون التفرع  
 شين في حده متى يكون التفرع في شئ واحد وفي حده متى يكون التفرع

شبه

بالمرض الاخص من العلم الذي ينظر في المرض الاخص واما  
ان يكون نظره في الاخص وان كان قد صار حصن بعض تعلم من  
من جهة ذلك الفصل القوم وما يرض له من جهة توقيته مطلقا  
من جهة بعض عوارض مع ذلك الفصل ولا جهة مثل انظر الطبيب  
في بدن الانسان فان ذلك من جهة ما يقع ويرى فقط وهذا  
يزود العلم بالاخص من العلم بالاعم ويكمل علمه كما ان علم الطبيب  
ليس جزء من العلم الطبي بل علم مضافه عنه واما ان يكون الشئ الذي  
سار به بعض ليس بجزء بل يزوده مضافا الى مرضه فيظهر فيه بريق  
ما صار به بعض وضعه بحيث اني عوارض ذاتية فربما وهذا ايضا غير علم  
من العلم الا اتم ويكمل علمه كنه بالجله فان تقسام الموصوفات الخمسة  
اتقى العلم بها ليس جزء من العلم بالمرض الا اتم بل هو تحت ذلك  
العلم برتبة واحدة ان يكون الشئ الذي به عوارض عرضا من العوارض  
الذاتية ويكمل متينا فيظهر في التوقيت التي يجرى المرض من جهة  
اقران به ذلك العارض فقط كما يتطلب الذي هو تحت العلم الطبي  
فان الطبيب ينظر في بدن الانسان وما من العلم الطبي في نظره  
في بدن الانسان فيظهر فيه على الاطلاق وحيث علم عوارضه  
على الاطلاق التي يرض له من حيث هو من ان العلم حيث شرط  
يقترن به اذا ما يتطلب فيظهر فيه من جهة ما يقع ويرى فقط ويبحث عن  
عوارضه التي لم يرضه بالجله والتقسيم ان يكون الشئ الذي به عوارض

لكن في العلم الذي ينظر في المرض الاخص  
ينظر في المرض الاخص

اخص

اخص عرضا من العوارض الذاتية ويكمل متينا فيظهر في التوقيت التي يجرى  
المرض من جهة ذلك الفصل القوم وما يرض له من جهة توقيته مطلقا  
من جهة بعض عوارض مع ذلك الفصل ولا جهة مثل انظر الطبيب  
في بدن الانسان فان ذلك من جهة ما يقع ويرى فقط وهذا  
يزود العلم بالاخص من العلم بالاعم ويكمل علمه كما ان علم الطبيب  
ليس جزء من العلم الطبي بل علم مضافه عنه واما ان يكون الشئ الذي  
سار به بعض ليس بجزء بل يزوده مضافا الى مرضه فيظهر فيه بريق  
ما صار به بعض وضعه بحيث اني عوارض ذاتية فربما وهذا ايضا غير علم  
من العلم الا اتم ويكمل علمه كنه بالجله فان تقسام الموصوفات الخمسة  
اتقى العلم بها ليس جزء من العلم بالمرض الا اتم بل هو تحت ذلك  
العلم برتبة واحدة ان يكون الشئ الذي به عوارض عرضا من العوارض  
الذاتية ويكمل متينا فيظهر في التوقيت التي يجرى المرض من جهة  
اقران به ذلك العارض فقط كما يتطلب الذي هو تحت العلم الطبي  
فان الطبيب ينظر في بدن الانسان وما من العلم الطبي في نظره  
في بدن الانسان فيظهر فيه على الاطلاق وحيث علم عوارضه  
على الاطلاق التي يرض له من حيث هو من ان العلم حيث شرط  
يقترن به اذا ما يتطلب فيظهر فيه من جهة ما يقع ويرى فقط ويبحث عن  
عوارضه التي لم يرضه بالجله والتقسيم ان يكون الشئ الذي به عوارض

بعض



في حجة موضوعية تحت العلم الذي منه ما اقرن به وذلك مثل  
 وضعنا المرسية تحت علم اللباب وانما قلنا لا يخرج منه وانما لان  
 في العلم من جهة ذاتها نظره عوارض موضوع العلم الا ان  
 الموضوع ذلك هو العلم العقلي لا علم تحت الفرق بين هذا  
 والعلم الذي قبله يعني العلم الذي جعلنا مثله لذكر المرسية ان  
 العلم ليس موضوعا تحت العلم الذي هو في العارض المقرون به بل  
 العلم الذي هو في العارض المقرون به تحت العلم الذي هو في العارض  
 او علم الاكر المرسية كسبحت الطهيات تحت المرسية وانما هذا  
 فهو موضوع تحت العلم الذي هو في العارض المقرون به لان المرسية  
 ليس تحت الطهيات بل تحت اللباب اما الذي هو موضوع للموجود  
 الواحد منها فيكون ان يكون العلم الاشياء التي تحتها من علمه لانها  
 ليست ذاتية له على احد وجهي التام فالعلم يوجد في هذا الموضع  
 بالتكسب بل يجب ان يكون العلم البرزخية ليست اجزا منه لان البرزخ  
 والواحد ما كان طبع الموضوعات يجب ان يكون سائر العلوم تحت العلم  
 التي تظهر فيها ولا لا موضوع اتم منها فيكون ان يكون العلم التام في  
 علم آخر وان ما ليس به اذ الوجود بعض الموجودات دون بعض بل  
 هو بعد الطبع الموجود والعلل فلا يجوز ان يكون العلم في علم  
 العلوم البرزخية ولا يجوز ان يكون بنفس موضوعه علم برزخي لانه يتحقق  
 نسبة الى كل موجود ولا موضوع العلم الكلي العام لانه ليس امر

كلي

كلي يجب ان يكون العلم برزخيا من هذا العلم ولا تاد وضعا ان  
 العلم ليس بينا بينه يجب ان يتبين في علم آخر انما جرت شدة العلم منه  
 ينشئ لانه الى اتم العلم يجب ان يكون سائر العلوم يتبع في  
 هذا العلم فذلك يكون ان كان في جميع العلوم برزخي على ان شرطه  
 متقدما او متساويا ان كان البرزخية موجودة فالشئ الثاني كذا  
 الثالث موجود فاذا لم ير الى كلمة الفسفة الاولى يتبين وجود القدم و  
 برزخي وان البنية الكونية مثلا موجودة في غير برزخي انما يكون موجود  
 ولكن علم البرزخية لم ير من غير شرط والاعتبارات المشتركة  
 موضوع هذا العلم كذا في الاولى والاولى والسوفياتية والكلية ان  
 انما تظهر في المورثين التي هي للوجود الواحد ومبداها ولا يظهر في  
 البرزخية لموضوعات علم من العلوم البرزخية والكلية والسوفياتية في  
 في عوارض كل موضوع كان ذاتيا او غير ذاتي ولا يتصور ولا واحد منها في  
 عوارض الواحد الموجود والكلية الاولى اعلم من العلوم البرزخية لموضوعها  
 واما علم نظرا من العلوم البرزخية لانها سبقت على كل موضوع كذا  
 مستقلا وموضوعا لكل صفة قد تغيرت من جهة المبدأ الثاني  
 الاولى انما توجد بها ديبا من القدرات البرزخية البينية واما البرزخية  
 فبما من القدرات الذاتية المشورة في الحقيقة واما البرزخية  
 فبما من القدرات الشبيهة بالذاتية او البينية من غير ان  
 كلف في الحقيقة وقد تغيرت من جهة الغاية لان الغاية في الحقيقة

فان قيل ان  
 وفرضه  
 فكل

والاولى احصائه بلقيس القتيبي بحسب معتبره وان الانسان دفاعة لبلول الارياض  
 في الاثبات والنفى المشهوره ترجا الى البرهان دفعا للدينه ورجا الى  
 فاعية العتبه بالعدل وذلك العدل هو كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 بحسب التفتيح والذي بحسب العتبه فان يكون الارام ورجبا تفتيح  
 وان لم يكن باللائم حقا ولا صوابا واما الذي بحسب التفتيح فربما كان باطن  
 ورجبا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 واما ان اختلاف العلوم المتفقه في موضوع واحد يكون على جهتين  
 فاما ان يكون احد العالين نظير في الموضوع على الإطلاق الى انما نظير  
 فيمن جهة انما يصح ويدين واما ان يكون كل واحد من العالين نظير فيمن  
 جهة انما يصح ويدين واما ان يكون كل واحد من العالين نظير فيمن  
 دون لجهة التي نظير الاخر فبما شئت ان بحسب العالم اوجرم العتبه نظير  
 فيلحق بالطبيعي حيا وكذا بحسب الكل هو موضوع للعلم الطبيعي  
 بشرط ذلكت الشطر الشرط هو ان لا يبدى حركة وسكون بالرب  
 وتغير فيه التغير بشرط ذلكت الشرط هو ان لا يبدى حركة وسكون بالرب  
 البحث عن كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 احوال في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 سبب او كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 القابل للفناء والاسماء كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

العلماء والباحثين

في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

والاولى في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 نظيره في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 وقد يفرق في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 والمعلوم في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

واما العتبه فيقول ان العتبه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 اليه يوجب كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 الكمال الذي لا يفتقر الى بعض السبل ان شئت ان الموضوع واحد وفي كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 وتقول من رتب ان العتبه المشكوكه انما تشكك في السبل واما ان  
 تشكك في الموضوعات واما في السبل المشكوكه في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 بها المشكوكه في السبل واما في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 علما مثل العتبه التي تشكك في ان الاشياء المسموطة في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 مشكوكه وكذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 في السبل الذي ذكرناه واما ان يكون السبل الواحد مثلا اولا وثانيا  
 مثل ان السبلين واما ان يكون السبلين كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 واما ان يكون السبلين كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 في علم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 والمقصود في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 بالعتبه التي واما ان يكون العلم في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 فان كثير من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 وقد يفرق في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 العتبه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

وبعد

العلمان

فمن كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 فمعلوم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا





ليس من جملته ولا من العوارض التي تهتد له او يظن به واذ كان  
 على اقتضاها وجب ان يعلم انه انما يشغل البرهان من علمه على العلم  
 بوجه كالمبرهن المستحيل في المناظر والعددية يستعمل في الحقيقة  
 ويجب ان لا يفتقد بجنا طين متباينين في الموضعات والاشياء  
 وان لا يكون شئ من العلوم ينظر في الاعراض المترتبة ولا في  
 التي تلتها لانها موش الحس والبعث او استعاض في الشغل والمطلقة  
 والمقابلة او رويت بين المستقيم والمستقيمات امثالها  
 وان كانت توفد برهان في موضوعات الهندسة فليس من  
 جملته بل هي عوارض غريبة خارجة تبرز اشياء غير المتعلم التي  
 يحقق بموضوعات الهندسة انما وتقبل في التعليم الاول لما كان  
 ان يكون مقدمة البرهان كايه حتى يكون يقينه لا يتغير تحت الاشياء  
 فوجب ان يكون شاكها ككيفية ودرجته وجب ان لا يكون برهان  
 على الاشياء المترتبة الفاسدة بل على الحقائق مایل على الامر  
 كذا انظر فانه لا يمكن ان يدل على ان لا يتغير ولا يغير بهما  
 الا العلم الذي يطرق العوض واما اليقين فانه يكون بحكم العقل الذي  
 يعلم الشخص وغيره ثم عرض والعرض ان دخل في الشخص تحت ذلك  
 الحكم وعرفنا ان يغير الشخص ذلك حكم ولا الشخص يتغير في ذلك  
 احد ما يتغير واما التثبت في الامر فانه ان نسبتها فارقته وقام  
 اذن بالبرهان الحق بالشخص علم العوض وذلك في اول علم الحس

شعر

موضوع

وقد فيثبت في لوني الذاتيات مثل ان في غير جيران فانه ثابت  
 فذلك من حيوانا وقيل في التعليم الاول انما اذا فرض في  
 برهان كانت احدى التقديرات غير حقيقية وهي الصغرى فامسدها  
 فامسدها فلان المقدمات لو كانت اذ لم كانت اشياء او امكن  
 او كما يوصف الشخص الفاسد بالأكبر والبرهان فامسدها ووجه  
 كحيث فان الكفاية هي ووجه الشخص قد يكتفي بكون ان يحكم في الحقيقة  
 وانما يفي الحقيقة لا اية او فاما المحال ان يكون برهان في الحقيقة  
 كحيثين ودرجته فان البرهان على الفاسدة ولا ويستعمل في  
 بل في مسائل ووقت يستبين بعد ان كل حده فانه ان يكون  
 برهان او فامسدها ان او فامسدها يكون برهان مستحيل او يكون  
 التي لم يستطع ان يكون البرهان فامسدها واذ كان برهان عليها فامسدها  
 الفاسدات انما يشارق كل واحد منها اما شيا خارجا عن علم  
 او شيا في نفسه فاما مفارقة لما هو خارج من نفسه فخران يكون  
 بالحوادث التي تهتد ولكن لا يكون ذلك بما هو ذلك الشخص على  
 له طبيعة التبع واما الاشياء التي في نفسه فاما يتباين رتبا بمرور  
 غير ثابت بل طواض الحزينة ويمكن ان يكون متراكمة في نفسه بالتوالي  
 بوجهاته ووجهه كل واحد منها فضل آخر عرضي لا ذاتي فان الاشياء  
 التي تحت النوع الواحد معش كقها في الذاتيات لانه ان  
 بقول كان ذلك القول من حركات لاس ذاتيات ومن

فان العلم بالاشياء  
 لا يتغير ولا يغير  
 بل هو ثابت في  
 نفسه





الحكم بالشك والاشكاض اذ لا يتغير في البعض من الاعداد التي  
 قعين به اذ اخذت مطلقا كانت حال البرهان المتغير اذ كان الحكم متوقفا  
 على الموضوع ليس انما في كل وقت لا يتغير الحكم والاشكاض  
 في كل وقت يتغير في بعض الازمنة من الازمنة والمغير لا يتغير به  
 يقول انما بسبب الذي وقع في الامور العارضية حادثة الى ان يكون  
 مقادير البراهين عليها كقوتها والاشكاض اليقين هو مرجو ومبني  
 على الصغيات وكذلك هو الشك وعدم الدوام يكون في كل مورد  
 لا يتغير في الله لان يكون نفس متغيرة بان فصل في تحقيق  
ما نسبته الى الله من البراهين ولطيفة لطيفة وكيف يكون  
 احد في العلم اعطاه الله والاشكاض في العلم الاول والاشكاض  
 لا يتغير في ذاته البرهان على ان يكون المقادير صاوية فقط  
 بل يتغير ان يكون مع ذلك اذ لا يتغير في ذاته  
 ان يكون مع ذلك متوقفا على الحكم فقط لكن يجب مع ذلك كذا  
 ما نسبته على ما اشرنا اليه اكثر واكثر وان يكون اليقين الذي  
 اورد ويرس على رتب الدائرة ما هو من مقادير صاوية  
 بنوعها متوقفا على الحكم لان الحكم ليس برهان من حيث هو  
 غير مستتب في ذاته على ما عرفت بالعرض والمعرض في هذا الترتيب  
 مساوية الشكل مستقيم المخطط كيف كان عددا فانه يمكن ان يكون  
 الاشكاض متساوية يمكن ان يتغير الحكم مستقيم مساوية لمعدله

والحكم متغير في  
 جزاء لونه

يعرف من

بج

مرتج واحد ويكون ذلك المرتج مساويا للدائرة فيكون شكل  
 المرتج جذر الدائرة فيكون برهان في ذلك بان قال ان الدائرة  
 الكبر في كل شكل مستقيم المخطط تقع خارجها كثيرة الازدواج فيها وبغير  
 كل شكل مستقيم المخطط كثيرة الازدواج فيكون مساوية لكل شكل مستقيم  
 المخطط تقع فيها وبغير من كل شكل مستقيم المخطط تقع خارجها  
 وبعدها ايضا شكل مستقيم المخطط تقع خارجها الله وجب ايضا شكل  
 مستقيم المخطط مساويا للدائرة وقيل في التعليل الاول ان  
 ان هذا الكلام بيان في خاص بطريقه المستعملين في مواعيد  
 ويوجد الاشياء اخرى ولطيفة ولطيفة تلك الاشياء  
 الجبر في الشك في الرضخ او حسن الموضوع وقال بعضهم في بيان  
 هذا اليقين لا على الشروط البراهينية ان السبب فيه هو  
 متغيرة في ذاته بالمعادير لا في وضع في قوة كلامه ان الاشياء  
 هي مظهر من شياخ واحدة بعينها كالاشكال في الخط من شياخ  
 من شياخ واحدة بعينها كالاشكال في الخط من شياخ  
 كالذاتية وذلك الشكل المستقيم المخطط المذكورة قال دونه  
 غير خاضعة بالاشكال بل بالاعداد وبالذاتية غير ذلك  
 البرهان غير مستتب في العلم ان هذه المقادير المستعملين في هذا العلم  
 كانت غير خاضعة بالمعادير في بعض المقادير اعني الحكم  
 التي من هذا الجبر مستقيمة في العلم مثل ان الحكم اربعة من البراهين

والحكم متغير في  
 جزاء لونه

مساوية  
 المخطط



اما مساو او انا زيدا او انما انش فان قد بين ان لا نسلم ثم المتعارفين  
 واذ اريد ان يجعلنا صوتين باحد الموضوعين قبل في المتعارفين  
 الكلي فخطم من البرز وقيل في العدد ان الكلي اكثر من البرز وفي  
 قيل في المتعارفين كل مقعد او اما مساو لمقدار او هو ازيد او هو  
 في الاعداد وان كل عدد او اما مساو له ولا يفرق انا زيدا او انا  
 ومن هذا الحسب ما قيل في تارة ان المتعارفين مساوية لمقدار واحد  
 مساوية تارة الا عدد المساوية لعدد واحد مساوية واما  
 رجع فكذلك هذه على ما ذكره في المشاغل والمطلوب فليس كما يستعمل  
 في العلوم البرهانية من المساوي مساوية خاصة للموضوعات  
 والموضوعات باجتماعها التي تسمى كذا فيها ولكن من العلوم التي  
 بما قد يشهد اليه وهذا يمكن ان يعلم بهذه المقدمات فيقال ان هذه  
 الاشكال او المتعارفين دون الاشكال التي هي اصغر من الاشكال التي هي  
 واكثر من الاشكال اعم من ان يكون مساوية فيصير مساوية لما كان لم يقتر  
 المتساوية مساوية الا واحد من تلك المساوي الا في بعض مساوية لكن لا  
 الذي عندني في هذا ان هذه المقدمات انما تقع اذا افترضت كذا  
 ان الدائرة واسطة بين اشكال بلانيتها في القوة واخذت فيها  
 موشكاي لانها تسمى القوة محيطها اعمى بالكمية ما هو اكثر من كل  
 هذه واصغر من كل كذا اعمى منها ومن اشكال مستقيم الخطوط  
 لا تفرق دوما اكثر من جميع التي تفرق اصغر من جميع التي تفرق فالدائرة وكذا

الشي

اشكال مستقيم الخطوط مساوية ان فان فرضت الاشكال اشكال  
 اعمى منها ولم يقترض غير ثباته لم يجب ان يكون اشكالين منها  
 مساويين الا ان يوضع كل اشكال على ترتيب متصل بهما  
 في الاشكال لان كل شكل يفرق اصغر من الدائرة فذاك شكل يفرق  
 اليه اكثر منه واصغر من الدائرة بل يحتاج ان يقع هذه الدائرة في  
 اشكالها بالقوة بغير ثباته فيكون قد حصل من احدهما في البرز  
 والآخر في الخط اما في البرز فلا يكلف على امور بالقوة وحمل منها المقدمات  
 وليس بالقوة من العوارض التي تسمى بالمعادير والاشكال ولا البرز  
 التي تسمى بغير الكبر بل اعم من جميع ذلك لا تفرق بل هو موجودا  
 جنب الكبر بل اعم من جميع ذلك لا تفرق بل هو موجودا  
 الا على ان تفرق الموجود المطلق بما هو موجودا بغير ثباته  
 كما هو موجودا الى العالم المتناهي في شيا تحت الموجود اذا افترضت  
 تلك الاشياء من شأنها ان يكون بالقوة والفعال كما لا يور القاطبة  
 لا يفرق والمطلوب اما المقدمتين المستنيتين فانما توجد تجزؤه عن المواد  
 شت رايا في الزم والعقل والفعال على انها امور موجودة والمطلوب  
 في الحكم فموجب هذا المعنى لان ذلك المفعول المستنيتين  
 شت رايا بالفعال انما يثبت على انه موجودا بالقوة بين امور القوة  
 مجزأة والبيان الذي بين ان معانها مثل هذا ليس يكون المستنيتين  
 بل انما جدينا انما مستنيتين من العوارض الوضعية وان اطلق انما

الشي

وهو  
سلك

فانما

مكتوبة

السبب صار هذا الميت ليس برأيا ولا ذميا الميت ليس برأيا  
 وتبين في التعليم الاول يجب ان يكون الحد الاوسط من العوارض التي  
 او الحيلولة التي هي في كون البرهان متساويا او يكون انما قام  
 البرهان على التمسك من جهة ما هو شكل المورد ان بين ثلث رؤيا  
 الثلث مساوية لغيره يجب ان اخذ الحد الاوسط من الاربعة  
 الدائمة ثلثا وثلث الثلث وثلث الثلث وثلث الثلث وثلث الثلث  
 عوارض الدائمة فان جاء الحد الاوسط من جهتين او من جهتين  
 من جهتين او من جهتين او من جهتين او من جهتين او من جهتين  
 والحاصل بالموسيق يكون السبب وكذا هو الشارح في وضع  
 البرهان على ان قيل من قبل كون العلم ان يحصل يعطى برهان ان العلم  
 الا على يعطى برهان لم وذلك لان المقدمات تكون في العلم الا على  
 ما هو في العلم على سبيل من مصادرات او مصادرات غير معلومة  
 العلم ومعلوم ان شاكها لا يكون على الحقيقة تعقيبا لم يحصل العلم  
 بعد ما تم وانما يحصل اليقين بمقتضاها في العلم الا على اذ كان الا على  
 انما هي البزات في العلم الا على فذلك تعلق العلم والاعمال  
 البرهنة فان ثلث احد ذلك البرهان من العلم الا على الى العلم  
 بعد اذ فعل في العلم الا على فيها الآن وفيه اربعة سبب لان على هذا  
 التمسك يجب ان يحصل المستوفى في اربعة سبب بعضها في العلم الا على  
 منها ركة العلم الا على في السبب ويكون لا فذلك في الامور

ان

ليس من جهة العلم الا على  
 ان العلم الا على يعطى العلم  
 بعبارة العلم الا على

الدائمة

البرهنة للموضوع في المستوفى يكون شاكها في الوسط فيكون  
 برهان في كل واحد منها بما هو بين برهان الا وهو لا يقنع فان الا على  
 يعطى ان ان ذلك يعطى العلم ان يجب ان يعلم ان الا على انما يعطى العلم  
 على الوجه الذي قلنا او على وجهين اربعة ثلث في العلم الا على  
 والساكن على الوجه الذي قبله بل في حقيقة فان الوجه الذي قبله  
 والساكن في حقيقة في علم الا على وهو ان من احد او من جهتين  
 وتبين في ثلث ثلثا من جهتين بغير تفرقة او بغير تفرقة الى احد او  
 وكذا كان باطلا ان برهان على احوال السطوح التي توجد في العلم  
 والحوال الا على والتي توجد في البرهنة في علم الا على والموسيق  
 بل على البرهنة والاسباب وتبين شاكها لا يجب ان لا يكون  
 ولكن لما كانت البرهنة الا على من جهة من مصادرات العلم  
 التي تم في العلم الا على والموسيق عارضا اذ كان ذلك كثيرا  
 لم يكن احد او احد او احد او احد او احد او احد او احد او احد  
 حتى الفروع او تفرقة الى العلم الا على الشارح بها دون اصول لم يبرها  
 بعد ما وقع العلم الا على في الاشياء عارضا الى مصادرات او  
 سبب ان ان يزعم العلم وعلم العلم الذي هو منسب والموسيق  
 كذا احتشاف سببه العلم على العلم الا على فيقول ان العلم الا على  
 في العلم الا على في العلم الا على في العلم الا على في العلم الا على  
 للاسفل ان يعطى العلم الا على في العلم الا على في العلم الا على في العلم الا على

علم  
نفس



ومن هذا يتبين ان يكون في احد ما برهان حده الا وسطا  
 واني اقول برهان اخر حده الا وسطا على ما ذكره في كتاب القياس  
 على ما كنت القائل فيكون الا سفل لم يعط القيد التام وكثيرا ما يكون  
 به المسائل برودة في العلم في السبب برودة في تصور العلم  
 عن المبادئ في التفسير لكان العلم الطبيعي ولكنه لا ولي شي  
 في النظر في تبت برهان الا ولي شي تبت لكن العلم الطبيعي يعطى القيد  
 التي هي القطعة التي لا تبت بها والمادة السبعة التي لا تبت  
 فيها فيمنع ان يرض او تبت والفساد الا ولي يعطى القيد الثاني  
 التي هي المبدأ والعقل المحض والقيد الثاني الا ولي التي هي المبدأ  
 المحض فالبرهان في العلمين محققان لكن العلم الطبيعي مع انه اعطى  
 فانه لم يعط البرهان الذي هو مطلقا على ان ذلك غشا بها  
 المادة موجودة ولكن القطعة موجودة والعلم الا على اعطى البرهان  
 الذي هو مطلقا واعطى قوده وام المادة والقطعة التي لا تبت  
 معضاة ولكن العلم الطبيعي يعطى القيد في كون الارض غير كريمة  
 ووقع الماء في قعرها من حيث كثافتها وفيها في بعض النواحي  
 سبب ذلك في العلم الطبيعي ان الماء باطن في سائر الارض  
 والارض لا تبت لا يمكن ان تبت في حفظ الاشكال الا في القوة  
 التي لا يفرزها كبرياء وبقا وتبين كان الفاسد قوده وانه ولم  
 يتبين له على السطح الكبرياء وبقا كان الدين ربوه

من

ف

المال

المال عند اتفاق سائر الاسباب التي يجب شغل جزء منها  
 واما الماء والهواء وغير ذلك فيلحق على شكله اذ لا يغيره شغل  
 من ذلك الشغل هو الشغل البسيط الكبرياء الذي لا يجوز ففران  
 مستحق عليه البسيط واما في الكثرة الا ولي يكون القيد كونه  
 حجة الغاية واما في تبت القيد على مواضعها الطبيعية والمال  
 البرهان على غشا فانه اما هو على اكثر من حال منقولة الا على ذلك  
 واما في الاقل فربما اخذ العلم الا على مبادئ العلم من العلم  
 لا يكون كالتبدي في تبت في القيد على مبادئ العلم في العلم  
 الا على ان يكون مبادئ مبادئ العلم الا على لكن انما يتبين مبادئ العلم  
 الا على مبادئ مبادئ العلم الا على الذي فيه تبت العلم الا على  
 بعض مبادئ علم واحد يكون مبادئ بالقياس الى بعض المبادئ  
 سائر مبادئ ارب الى البديهي منها فانه ان يكون مبادئ علم  
 مبادئ من علم اخر فبعض مبادئ المبادئ مبادئ مبادئ  
 العلم الا على في دور مبادئ مبادئ مبادئ علم مبادئ مبادئ  
 اصل ثم يتبين مبادئ مبادئ مبادئ مبادئ مبادئ مبادئ  
 من العلم الا على لا يتبين مبادئ الا على وجه ذلك مثل ان يتبين  
 البديهي القيد بانفسها او بالقياس او بالتجربة او اذا كانت مبادئ  
 مبادئ من العلم الا على مبادئ مبادئ مبادئ العلم الا على مبادئ  
 العلم الا على مبادئ مبادئ مبادئ مبادئ مبادئ مبادئ

اعلم

لا يعطى العلم في علم من العلوم ولا علم فوق بل انما يكون ان يعطى العلم من حيث  
 العلم الا على ما كان ينبغي على البادى اليقين فيها واعلم ان الامور ليست  
 ليست بالتي هي اولى من العلم بل هي من العلم الى العلم بل هي من العلم الى العلم  
 الامور العاتية العاتية اولى من العلم بل هي من العلم الى العلم بل هي من العلم الى العلم  
 اليقين فان ما كان منتهى علمنا اولى من العلم بل هي من العلم الى العلم بل هي من العلم الى العلم  
 علمنا واما العلوم التي ليس بعضها تحت بعض ولا تحت جزء بعض كثير  
 يكون احد العلين يعطى في سلسله واحد بعضها برهان الان والآخر  
 يعطى فيه برهان العلم مثل ان العلم الذي يعطى في علمه الما برهان  
 بالليل والعلم الذي يعطى برهان العلم في جميع ذلك كثير ما يعطى ان يكون  
 او قولا في الوسط وكرهية الاحكام المتعارية فان الزمان يعطى برهان  
 ان ما يعطى برهان العلم في جميع ذلك كثير ما يعطى ان يكون  
 فيمن العلين من هذه العلوم التي ليس بعضها تحت بعض يعطى الا في  
 لم مثل العدد والهندسة في سائر القائله العاشرة ولا يشترط العلوم  
 الجبرية ان يعطى علان معارف العلم في سلسله واحد بل يمكن ان يكون  
 عن القوله ذلك ما يشترطه من ان العلم في سلسله واحد بل يمكن ان يكون  
 عدد اعطى واذ كانت عدد اعطى في سلسله يكون حتى يكون سلسله  
 لغيره ان التام واما هنا فنقول على طبقه ان الاحكام اربعة من  
 حركه اى الفاعل وما في حركه الموضوع وما في حركه العصوره وما في  
 مجراها والفائيه وهي التام الفاعل لا يكون ما يكون واليه يستدل

و اما مجرى جبره قد يشق ان يتضح به الاسباب كلها شي واحد بل  
 وزجها كان شي ليس ليس الاسباب الا الفاعل والفائيه فقط  
 الفاعل وزجها كان شي جميع هذه الاسباب واما العلم في شي  
 وحركه فان الفاعل الذي يعطى له انما هو فاعل غير الفاعل ويكفي في  
 سببه وحقه في صورته ذلك ثابته فكل ما هو غير من الماده فانها  
 ان يعطى من الاسباب ما هو صورته فقط فيتم العلوم الحقيقه بشده علمه  
 فمن العلوم الاشرعيه ما اشرعيه بالذات كالعلوم الناطقه والوجود  
 التي صورته مفارقة للمواد على الاطلاق ومنها ما هي اشرعيه على العلم  
 الزايفه فان موضوعاتها امور غير مفارقة الذات للموضوعات  
 مفارقة الحدود ولها ذلك لكان موضوعاتها امور غير مفارقة  
 فان السلسله كما يكون في شبهه كذا يكون في ذلك ليس في شي  
 موضوعاتها بل كيف الشئ في شي من الموضوعات التي في شي  
 وحقه في عدد واما الهندسة واما القويته فان لكل واحد  
 ماده ملائمة لها بالنتج لا يمكن ان توجد تلك القوه منها  
 لها ولا في ماده اخرى فكل ما يعطى تلك القوه محققا لكان  
 يدعى المواد في عدد واما المواد التي هي التي تحت فيها لذات  
 هذه العلل كلها ثم من العلوم ان ما كانت الحدود والوسطى في ذاته  
 ما هو موهوم من صورته فقط فكل ما كان في البرهان على علمه  
 اذا اراد به البرهان برهان العلم واما اذا كانت على محققه



[illegible]

23012

[illegible]

مستطرد

۲۱۲

فصل في معرفة







مثلا اذا اقرشت بالمادة صورية طبقه جميعها اقبل فان الصور  
 لا تكون على من اذ وجودت على المادة والصورة لا يعبرم بل مادة وان  
 كانت تحت المادة والكلام في ابطال هذه الادوار والبيان  
 الذي يثبت اليها انما هو في حصة الفلذ الاول في المنطق معلوم  
 اخرى بل يحسب المنطق بوجه من الوجوه ان يتبين ان هذه وان  
 فرضت موجودة فلا بد من العلم بالبرهان ولا هي موجودة لعدم  
 ان يكون في تعليلها لان هذه البراهين وان كانت بالذات  
 وان لا توجد تحتها كقوتها فانها لا ينفك عن الموضوعات والذات  
 فان كل حكم يقع على هذه الشئ المنطق يقع على هذه الشئ  
 في التبع على الاطلاق يقع على هذه الشئ وان كان  
 وجوده على شئ انما هو وجود البرهان انما لا يتبين ان يكون  
 فيه قول كل يكون شئ فلا يشرع بان يعلى بعد هذه لكثرة البراهين  
 ان يحمل التعليل على الحكم على الحكم على الحكم على الحكم  
 بالاسم والذات فالحكم على الحكم على الحكم على الحكم  
 ان يكون حدودا وعلى في اثبات شئ على اكثر من البراهين  
 وذلك ان الشئ وان اذن انما يتصل بكثرة البراهين ان  
 مثولي انما تعطيه حدودا ولا ليس شئ ان يكون ثبات بصورة  
 حقيقة مفارقة ابيه وانه هو الذي يلزم للصورة الفارقة وكيف يمكن ان  
 يكون طبيعة الانسان الذي ليس على طبيعة الانسان ان لا

التعريف

تدور

المكرر

ولا يعرف هذا الى معرفة  
ان الحكم على الحكم على الحكم

هذه اعم من ان يكون في تلك الامور ان لا يملك الا بشئ انما  
 ولا يثبت كيف حال شئ من هذه انما كانت كقوتها وجودا  
 فان الصورة المثلثة لا تعطي انما هي حدودا معكثرة ولا يثبت  
 فلا يصح ان يتحد حدودا وعلى في برهان على البراهين وان كان ذلك  
 البرهان برهانا بالبرهان كالكلف لا يكون ان يكون حدودا كبرى والذات  
 الحدود حدودا وصغرى فان الصغرى انما يكون ايمان البراهين  
 بحيث لا يوجد في البرهان من احواله انما هو على حكمه على  
 ايمان البراهين والذات والذات ايمان البراهين والذات  
 ولا هي ايمان البراهين على ايمان ايمان البراهين والذات  
 حدودا وعلى وقد يتبين ان لا يكون حدودا وعلى ايمان البراهين  
 ان لا يتبين ان العلوم حتى تكون انما يطلب احواله البراهين والذات  
 ايمان على ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان  
 ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان  
 على ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان  
 البراهين والذات ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان  
 العلوم ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان  
 الفلذ ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان  
 على برهان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان ايمان

البرهان

البرهان

البرهان

البرهان

البرهان

البرهان









لم يكن مستقرا حيزا يميزه بطلقة من المسائل التي هي المطروحة في هذه المسئلة  
سؤال في مسئلة ولا طلاقا ولا حيا ولا من طم من العدم الا في المطر المسئلة  
المسئلة مشا انما هي عن تقدير صحة وانت بالطرق الرئيسية  
ويراد ان بيانها غير يكون من مبدأ خاصا لفظا وانما من مبدأ  
المسائل الرئيسية فاعلم ان مقتضى جها المطر الرئيسية ولا يظن  
مقتضى المسئلة ان ذلك الال والمسئلة المنفردة اما ان تكون منفردة  
تبين فيما او يكون رئيسية ومقتضى العلم المناظر فان بدأ به من الرئيسية  
مقتضى مسائل رئيسية هي با وى مناظره من وجه مسائل رئيسية واما  
ان كيف يكون ذلك حتى يكون مطالب رئيسية هي ايضا مسائل رئيسية  
فذلك وجهين مختلفين اما السبا وى فاعلم ان مسائل رئيسية فاعلم ان  
فما مسائل رئيسية لا تها فاعلم ان المسئلة يكون المسائل الرئيسية  
في الرئيسية مسائل رئيسية واما المطر على مسائل رئيسية بمعنى  
انها هي من الرئيسية قد فهم في الموضوع من التعليم الاول على وجه آخر  
وهو ان يكون المسئلة من وجه رئيسية على انها مبدأ اشكال المناظر من  
المناظر وليست مناظره بل رئيسية ويكون المسئلة من وجه آخر  
رئيسية اذا كانت رئيسية صفة غير مفارقة العلم او هذا التمييز  
ليس كجواب ولا بين الامرين تبين اشرفه بل انما يعني بالمسئلة  
لا المطر بل المسئلة التي توجه تقديره من ذلك مبدأ الا يتم بناء على  
ذلك العلم من ذلك ما من شاذ ان يتبين في ذلك وجهين

وهو غير مستقرا  
والله اعلم  
بالحق

ايضا فاعلم ان مسائل رئيسية اي مسائل في الرئيسية والمطال  
رئيسية اي مسائل من الرئيسية وليس كونها مسائل رئيسية في  
واحد وان كان من حيث ما كان في مطالب اخرى من الرئيسية  
لا يتحقق ان اذا حققت اعتبار معنى المسئلة فاعلم ان يكون المسئلة  
العلم الذي هو مبدأ فاعلم ان المسئلة في علم اخر من ذلك العلم كيتي  
والسبا تميزه عن البا وى ليس من اصحاب العلوم كيتي ان يكون  
سبا وى من جهة ما هو صاحب على فالمسئلة من جهة ما هو مبدأ  
كيتي اثبات سبا وى والمناظر من جهة ما هو صاحب على والمناظر  
المناظر من ذلك سبا وى قد صارت رئيسية ومن جهة الرئيسية ما بين  
مبدأ وى وان كيف خصه من الرئيسية ذلك سبا وى قد صارت  
او من جهة ما هو صاحب على فاعلم ان سبا وى وى جميع العلوم بين  
في علم واحد المطر وكما ان ليس لاص من اصحاب العلوم ان يتبين  
فذلك كالكلام لمع من يتاخر سبا وى ولا كلام لمع من يتبين  
على سبا وى ولا فاعلم ان يجب على كل مسئلة ان يتاخر من ان  
كان من مبدأ ان يجب على المسئلة الرئيسية على صاحب علم ان  
يعرف عن اذ يجره على التال ان يعرف عن اذ يجره على التال  
كان السبا انما يطالب المسئلة انما يميزه من جهة على السبا  
فمقتضى الا لا يصح ولا انما يطالب المسئلة في الرئيسية  
بل على الوجه ذلك الحيز ليس فاعلم ان كلام لمع من ليس

فان كلما فصل بحري جولا روى الماخذ من المستند التي ليست غنية  
اي ليست شلا مستند على وجهين احدهما ان يكون باطلا جوهرا  
عن ذلك لعدم الاخر ان يكون برهنا في نفسه لان ان لم يكن  
في العنصر من الاصل او بل عينا وادع قد سال سلتوني في هذا  
الاولي او عن عدد من كل مجتمع منها كيب كما يجمع عن عدد من مرتين  
منه قد سال مستند في نفسه او قال شلا بل لانا الذي بالكل الاثر  
تتعلق قد سال مستند في نفسه فاي هو لا سال في اليمينه كما شئت  
غير مستند على الاطلاق ولكن ان جعله ان كان جوهرا غير مستند على الاثر  
و فرق بين المطلق والمطلق المطلق على وضع عدد في موضع وكل خط جوهرا  
ليس كل جوهرا راولوا ان انما سال على سبيل التفرع من جوهرا  
وقع عليها خط فيتر الراديين اللتين بنا وان قد بين متعلقان الاثر  
في نفسه تمامه بيقين ان من جوهرا مستند في نفسه لا هذا انظر  
مستند من جهة وكانا مستندين من جهة وذلك لان جوهرا المستند  
يقال على وجهين احدهما بمعنى التسليم العام المتعارف لعدم القوة في  
كقولنا ان الشق لا وزن لها وان اللون غير مستند وانما يعني في  
المتعارف لا قوة تكون له كمن الذي من شرا ان يحرك ان ليس  
يحرك في المستند الغير المستند والقول غير المستند على الوجه الاول  
في التي لا يكون في قوة عدد وان يكون مستند او غير مستند  
شلا لان ان طر في الذي بالكل والاربعه متعلقان او غير متعلق

كان خطا فان جوهرا لا يكون ان برهنا مستند مستند  
ومستند وان ان جوهرا الذي مولد كاجاب الى التسليم في  
جوهرا المستند ان نصيب مستند واما على الوجه الثاني فانه لا يكون مستند  
بسبب ان مستندا الى اليمينه مستند رايه وان كانت مستند  
من وجه يكون عدد واما القوة مستند وان كانت مستند  
الا ترى ان تلك الحدود او حفظت وان لم يغيرها المستند  
في مستند في نفسه المستند الى مستند الا بكونه فيها المستند  
فيل شلا ان الخطان الواقع عليها خط كذا وكذا الا بيقين بالبرهنة  
وبالغرض مضى او المستند ولما كانت الاصله وانما المستند الى  
و عدد وجوهرا برهنا مستند ان يق من جوهرا مستند  
مستند وطقن مستند **فصل** في اختلاف العلوم الربا  
وغيره ايا تقيته مع الجدل في ان الربا يعني جميع العلوم وغيره  
يعرفه وبيان اختلاف ما ذكر في التحليل والتركيب ان الجوهرا  
لنعلم و هو الذي ليس انما لعدم بعد العلم فكل علم ان يتعد وي  
صوره مضاهي لصوره العلم كما يقع في الوجدان من وجهي العلم  
الا بانه يقي كما يقع في التعاليم وذلك لان في الجوهرا كما يقع  
لا سبب وظهره امران احدهما ان العلم مفهوم صوره  
لا شرا كذا الاسم وهو صلا الى وسط فان اكثر الاصله في التسليم  
او ان كان اللفظ واحدا في المعنيين والمعني مختلفا وانما حال

ليست

هو المستند مستند المستند  
بمعنى



الشائفة بشكل القول اذ لم يكن شجاعا وشبهه بل شجى مثل الرجلين  
 في الشكل الثالث وما شبه ذلك فاما العلم الاول فانه لا  
 يقع في القليات لان الفاظ معاني الرغبات معلومة العلم  
 بالتحصيل فلا تقوم المعنى المقصود به في كل لفظ منها معنى مفصوم  
 بحجب العرض او بحجب باستتور الحجة ثم معاكسة تلك الالفاظ  
 غمضة من الخيال فلو فهم في العقل لفظها منها معنى فكيف يقولون  
 اليوم خيال لثبته خياله حقيقة ذلك المعنى فيحفظ ولا يدع الذهن  
 ترشح فتمنع فيكون الحد الاوسط مصفا عما اى واحد اليه اذ  
 من بين مشيئين معلومين فيشعر ضرورة انه في العلوم الاولى  
 وفي الجدل معلوم كذلك يكون به الحد او يكون العلم الطائفي  
 اكثر الاثر منه في المعنى العقلي باطن غايته في النفس غير صادق  
 بخيال بل لا يتم ذلك المعنى ثبته ويحفظ في الذهن بل يرتكز في  
 الوجود منه في الذهن مسببا للمعنى والعرض معنى آخر في ذلك  
 عن العرض الى الخيال والخيال فاسوس القليات وما ورثه  
 ولما كانت ما صارت السبل الى ارضية تصعب عليها الاكابر  
 بشكل شجاع لا حرس عقيدته بحروف ليكون خلك معلوم للخيال  
 واقعية وان كان ذلك ما تقوم به في العلوم الاولى  
 واما العلوم الاولى فانه اذا لم يكن معلوم فينا من قبل الخيال في تلك  
 اللفظة شجرة وفي العقل ما يسهل صوته ترشح الذهن ويحفظ

فمكرر المفضل والمكرر المفضل

الحی

21

ان وجهه معنى لفظ المستحق يخرج من كون هذه الالة لا تقبل  
الجل كترش استعمال لفظ الغنى للجل واللفظ الدائرة فان الغنى  
عنده المومنين عليه واما معنى لفظ اللال فثبت بالمعنى  
عنده ان الدائرة المشكوة الشعر الدائرة الواجبة وبعضها على بعض الاله  
مفهوم لفظ الدائرة في جميعها ترسب من مفهوم لفظ المستحق  
صدق قول القائل كل اية تمشي برهان على ان الله تعالى  
يكون مثل في اسباب لفظ عظمه الا ان يرسم ويتركه ولا يتركه  
اهم الدائرة او شبه الدائرة على مثال في القائلين واما في المطابقة  
ان يكون قولنا كل اية تمشي برهان على الله تعالى على بعض هذه القائلين  
ان لا يكون يكون محتمل واما قوله يجب ان لا يتناقض قول القائلين  
كل اية تمشي برهان على الله تعالى كل اية تمشي برهان على الله تعالى  
فيكون كسب الشبهة لا يخرج من كونها ان كل اية تمشي برهان على الله تعالى  
ان الدائرة المشكوة ليست برهان لان المناقضة محتملة فثبتنا هذا من جهة  
الافعال والمبرهنة ولا نقدر فثبتنا المصداق ان يصيرت نقض لغيره وان  
المعنى محتمل وليس معنى الدائرة فيما يحصل لنا : احصل معناه ان معنى  
قول القائلين كل اية تمشي برهان على الله تعالى كل اية تمشي برهان على الله تعالى  
منها نقض على احد وجهين الدين بها لا يكون في الحقيقة محتمل وانما  
يصير المناقضة غير محتملة لعلها من معنى موضوعها الذي هو الدائرة  
لا يفهم لموضوعها معنى وانما ان يصير غير محتمل بان يكون اخص في قوله

قد ذكر في السيرة المحمدية في بيان  
حجبه القدر في شكره في شكره

معنی: اعدائے خداوندی کے لئے اللہ تعالیٰ کا قیام

شكل على معنى كل ذي شئ واديرة كالحل في الدائرة وكلها الا ان يكون  
 هناك مناهضة فان المناهضة محدثة صحيحة في انهما مقابلة معا في المنة  
 صحيحة في انهما مقابلة فاما مقابلة المقدرة محدثة لم يترسنا مقابلة ولا مناهضة  
 ولزج الى ان كان كمر اجتمعت اثنتان من وجوه الخط الواقع في العلوم  
 التعلمات فتقول ان العلوم الترتيبية انما يستعمل فيها في اكثر الاشكال  
 الاقل ومن طرفه القريب الاقل واما سبب العمل القريب الثاني فيكون  
 مناهضة تباين القيس الى بالقدرة النادرة جدا او الى الجدل كثيرا  
 يستعمل في قياسات غير متغيرة او متغيرة عالة متغيرة فيكون  
 في القرب يستعمل في الحقيقة والمطابق وخصوصا الثاني في  
 الوجهين في الشكل الثاني فانه كثيرا ما يستعمل في الجدل كمن يريد ان يثبت  
 بين ان الترتيبية الاضغاف في النسبة بان يقول ان الترتيبية  
 الترتيبية والترتيبية وكثيرا الاضغاف في النسبة بين الترتيبية والترتيبية  
 ان الترتيبية الاضغاف في النسبة فان هذه القصور غير مشروطة في الحقيقة  
 ان كانت تدعى في الظاهر وانما يمكن ان يصح لها شئ في بعض الموضع  
 بسبب المادة اذا كانت المقدرة متساوية الموضع والاولى فيكون  
 الكسب كبريا كناية فيخرج الى الشكل الاقل هو الجدل والتعاليم في  
 غاية الشان في القليل والكسب وذلك لان التعاليم تترتب على  
 مساها من الحدود وما يلزم من الوارد بسبب الحدود وهي الحدود  
 التي تفرق الاشياء واما منها ومن جهة ما هي من حيث لها حدودا

الاعتقالات

الكلية

وكلها حدودا متعديتها كانه كسب فاما ان كان مطلوب داريا في  
 تيسر من طرفي القليل والكسب طلب من لواحق القدر غير هو في الشئ  
 المذكورة وهي لواحق الحدود متعديتها فيصاحب كسب يكون كسب  
 يكون كسب فيها انهم سببها في انهم كسب سبب سبب وطريق  
 الكسب يتبعون كسب سببها الى سببها من غير ان يكون المقدرة  
 وسطا فيكون ذلك واما انهم لا بعد انهم سببها بالقياسات العنصرية فيكون  
 الترتيب فيها شئ من حدودها والاطلاق منه في الجدل كالحل في جميع هذا  
 او لا في القليل والكسب وذلك لان الاوساط تكون امور كثيرة  
 فكل شئ فانه يكون امور اعرضية واديرة ويكون من الوضائات فانه  
 وكما قد بعد ان يكون مشروطة فخاصة مطالب الاوساط فيصاحب  
 وليس انما يصعب القليل في السبب البديهي على الاطلاق بل في الصادق  
 لا فانه قد يخرج من كسب اذا كانت مشروطة او مستمرة او متغيرة  
 وكسب كانت متغيرين وجه واحد وهو انها كانت تكون متغيرة  
 هي الصادقات واما ما في الكسب لان القليل في صحت كسب  
 وهو الكسب لان الكسب ليس يكون في كسب مستقيم في  
 من فروقات او سبب ثم تترتب على نظام ان يكون كسب شئ في  
 او سبب انشئت وترتب على الترتيب في الجدل فيعمل ما يشاء الجدل  
 بعد تترتب كسب للتدريج بيان بها جديدا في هذا وفي الحقيقة  
 الكسب واما من ذلك فكل بعض خصات الجدل التي انما تترتب

كل كسب في القليل والكسب  
 الكسب في القليل والكسب





[illegible]

لا سر خسته  
 و نشین اصد  
 ان اصد العبد  
 اعلى العبد  
 اعلى العبد

کتابخانه

402

بجہد

06

الحمد لله



من جهة برهان الطبع على القول بان جميعا ثم قيل فلو كانت تميز على  
 ان في است غير شك في انية و انما يكون في ذلك  
 من وجه اخر و ذلك لانه قد يكون ان يكون الشيء واحد معلولات  
 لوانه متعارف لانه على كل معلولات مثل ان يكون معلولات شي واحد  
 و يكون ممكن عليه يكون له انية على انية ممكنة عليه و يكون جوه  
 كلف العلوات و التوهم لموضوع كما عرف من وجود الشيء له جوه  
 كلف العلوات و كلف الموضوع و عرف من وجود الشيء له فانه جعل  
 الطبع الا وسطا من العلوات برهان لم وان معا وان جعل من العلوات لم  
 كان برهان ان يقطع فاذن هذا الوجه الواحد من وجهين يكون فيه شي  
 قد يشهد له وجه واحد هو الوجه الذي يكون سر و كبره فيها لا يكون  
 يجري الا في الامرين على كلف الشيء الثاني الوجه الذي يكون مود و جملتها  
 فيها و اخذت على وجهين الذي ليس هو الوجه وسطا تارة فاعطى برهان  
 و اخذت ايضا الذي هو الوجه وسطا تارة فاعطى برهان ان ذلك من انية  
 بحد ان يفسر به الموضوع حتى يكون ان ان العالم شيء واحد و الذي يشهد  
 قوم افون يكون فيه ان الشيء و العلم شيء آخر و لم ينع الى انية  
 الذي لا يكون في احد قياسه قد فرقة و يكون في الثانية قد فرقة  
 و اما الذي لا يكون فيه قد فرقة في التعليم الا قول فانه الفطري  
 ايضا في الاشياء التي يوضع الا وسط فيها خارجا انما يكون البرهان على  
 مود و اخذت بالغة فيها فان لم يخبر بها فمما لم يكن برهان على لم يكن

و انية البنية العقلية لكن قوله في الاشياء التي يوضع فيها الا وسط  
 فيكون معنى واحد بان لا يكون ترتيب الطبع على ترتيب الكل الاول  
 بل في ترتيب الثاني مثل يكون الله الا وسط خارجا ولا يكون الطبع  
 و انية في كل يقول في الشكل انية ان البرهان لا يفسر الا بحد  
 و كل نفس حيوان و هذا الثاني ان يكون يكون انما السبب في انية  
 لانه كما علمت اول السبب و ياتي في البرهان السبب اكثر و ان كان  
 قد يقع في الموضوع و ان السبب في البرهان لا يكون ان يكون  
 فمور و معنى بان وسط الا وسط في العتس الوحد و جميعا و هو الوجه  
 الوجه على انية ممكنة و يكون معنى متعارف بان لا يكون في شيء  
 جوه و العتس بل كلف من خارج فان البرهان في مثال المذكور  
 ليس فانه قد يفسر ما يوضع و هو كونه ليس بجوه و ان يفسر  
 خارجا و هو كونه يفسر في رتبة فانه اذا كان الانجاب يفسر في  
 فوقع ملك العتس السبب و كان مطلقا او كان له ممكنة  
 فمما في ملك العتس الا انما السبب كان قد انية فانه لا يفسر ان يفسر  
 بل الحيوان انما لا يفسر ليس بجوه و انية فانه لا يفسر  
 من غير المشقات ما هو حيوان بل قد انفسر الحق من البرهان  
 و هو الوجه و الرتبة و قد عدم العتس من عدم الجوه و هو عدم  
 لكن قوله اشدة و كلفه و قد العلم و التفرقة فيها عدم من العلم  
 العتس الى العتس كما ان قيل ان بلاد العتس ليس فيها فانه

كونه ليس كلف ان كان فانه يفسر كونه  
 ليس كلف ان كان فانه يفسر كونه  
 انية فانه يفسر كونه





عند المعتبرين الوسط والقديم من كان الكواكب وبين ايرى كوكبا  
 واكثر منه ويرى في العادة البعيدة او القوية ورواها الخرافات المنطوية  
 من علم الجبلي وواقع تحت علم المناظر العلم كله ليس ان تحتها  
 انهم يرضون مثل يرضون ما ك يكون عند الفقيه ان الفقيه كذا  
 كذا سبب كذا سبب كذا سبب ولا فرق عند المناظر ان لم يوجب  
 الفصل القرب وتكون على وجه ثالث وهو انه قد يشي ان لا يكون  
 العلم كله ولا هو اما معين منه تحت علم اخر مستورا به انما قد يشي  
 ان يقع عارض غريب كوضع المناظر مثل سبب انة المخرج ان  
 هذا العارض يوجب عارضا واثريا وهو غير الاذمال فيكون الوضع  
 قد صار باقران عارض قريبا بغيره مما لا يلزم عارض واثريا  
 لو لم يكن محض عارضا بل لزم عارضا واثريا على ما اوضحا فيكون مراد  
 المعطى لزم من ذلك العلم من العلم الذي منه العارض كذا  
 فالطلب يحكم ان البراهات المستتيرة بطلت الاذمال والبدل  
 يعطى القول في ذلك حين يقول لان الدائرة اوسع الاشكال  
 اعطاه وتكون ان يعطى سبب كذا سبب العلم الطبيعي والشمسي  
 فيقال ان قوله لان الاذمال الحركة الى الوسط فاذ كان ذلك  
 تقيت جهة الحركة فبطلت الاثنا ورواها كذا كذا كذا كذا  
 في جميع المحيط ما قد درست الاقواء والبطا الاذمال وقد اوضح  
 ووافي الشرح من لا يمكن ان يكون برهان في العلم الا من جهة الان

وفي العلم الا على من يتعلم من صاحب المناظر يحكم بان الموضع الذي  
 اوضحه في رده ذلك يفرق الشمس من قبل حوضه بان الموضع  
 فحينئذ يحكم بان من غير ما يستمر في بيان وهذا المثال غير ذلك  
 لا يجب ان يكون المثال شتيا على شئ من غير من غير الموضع  
 بهر ما بين محققين انما الذي اردوه ان صح يكون عارض  
 المناظر وضعها لا غير من غير ما يتم لوعا ان امرانا اذ كان  
 ما يبرهن بهذه المقتضية في العلم المناظر وهي غير مستطاعة  
 فانما بين ما لم يحقق بعد كما يكون بانه بمرئ ان لم واذ وقع  
 الى المبحث صارت ذلك برهان لم كان له وجه على ان  
 هذا المثال يروي جدا وبالعكس من الوجه لان الصورة  
 رزوتها عند الحقيقة وفاضتها عند البعد وهاكذا  
 الشبهة بل كلما امن كان التباين اكثر فمذهبه الاشياء  
 في التبعم الاذلي وفي الشرح وقد كان دعا التبعم الاذلي  
 ان يربطها بين شيئين على ان ولم في العاين محققين رده كذا  
 التي اوردت في المحامد كذا الموضع كلها واما عند من  
 لها انما يربطها بين شيئين اهداه ان يكون العلم معلوما بغيره  
 موجودا بغيره كذا بان يقع الآن في غير ما وقع فيه العلم  
 انه الاشياء اما ان يربطها بين شيئين على محققين واما ان  
 يربطها بين شيئين اهداه فيس والافضل فيس والافضل

فكل هذا البعد يستقيم











يحصل لها الزيادة الكمية التي يستعملها ملك العقيدة  
العلوم الحقيقية وكان البدن اذ عرفت فيه امر غريب لا  
نظرة في مقتضى نظرية والافعال التي رتبة كالف البدن  
مريضا كالتنفس اذ اعتقدت الآراء الباطلة الخالصة  
لما يجب ان يكون منها على نظرية الاصلية كانت رقيقة  
وتمسكت بها الجبل كمن لان فيه خلاف العلم ومقاييسه من  
وجهين احدهما ان النفس خالية عن العلم والاشياء المنع  
ثلاثة من العلم قد حدث فيها من العلم وهذا النوع من العلم  
توقعه اذ اذ كانا للنفس له من غير هذا وسط قد  
تقع بالاسباب قيسى والكين بكتساب قيسى اما ان  
فيها لا وسط له وفيها لا وسط والكين فيا له وسط اما ان يكون  
الحد الا وسط فيه من الاشياء المنسبة ومن الاشياء المنسبة  
وجمع ذلك اما ان يكون الا وسط فيه بمعيته او  
العتيق العاقد بعينه او ليس هو بعينه ولا تخ اما ان  
يكون متاخره جاسان يكون هو مرجبا وتقع في الشكل الاول  
نقطة ان كان كليا او يكون متاخره مرجبا يكون مرجبا لبا  
وتقع في الشكل الاول والى معان كان كليا ونسبة الى الخلق  
الرجب منقول اذ كان الحق هو انه لا شيء من سائر الاشياء  
بغير العطف ورجب افطن ان كل سبب حتى يكون في غاية

للحق وكان ذلك قياسي حده الا وسط في جميعه كمن لا يكون  
الاعتقادي والكبرى كاذبة وقد يكون ان يكون احد ما خطا  
انما القسم الاول فاذ كان شي لا يمكن ان لا يكون على سبب ولا يكون  
عليه او ان كان كل سبب وكل شي لا يمكن ان لا يكون على سبب  
فان لا يكون ان لا يكون على سبب ولا يكون على سبب ولا يكون  
ذلك والا وجب ان يكون سبب كل شيء فيجب ان يكون  
او سبب وكل ان كان شي لا يمكن ان لا يكون على سبب  
لا يمكن ان لا يكون سبب كل شيء في كل شيء لا يكون في كل  
شيء شي لا يمكن ان لا يكون سبب كل شيء في كل شيء لا يكون  
كلها ويكون قولنا كل سبب كاذبة بلان وكل سبب كاذبة  
اما ان يكون سبب كل شيء او بلان او حده واما ان كانت  
نقطة صفة فلا يمكن ان يكون الكبرى وشال ان لا يكون  
ان انحرافه لها موضوعا وجب كذا يكون مرجبة على سبب  
عن سبب لا يعلل سبب مرجح لا يمكن ان لا يكون على سبب  
كل سبب وهو الباطل وكل سبب او موافق شي باطلا وهو ان  
سبب او سبب ان لا سبب الا كما سبب باطلا او غير باطلا  
فان هذه المادة لا شيء الا باطلا فلهذا هو اعطى اوجه العتق  
الذي وقع منه في هذا الكلي الموجب لا يكون في القول الاول  
واما القيس الذي يقع على المركب كقوله في فردى وسط في كل





والا صارتا سالتين فخرج التاليف ولا يلزم ان يكون التاليف  
 فيعيب التاليف في انما يمكن ان يرد الى الكذب ما يجوز ان يكون  
 سالتا في التاليف وهو الكبري لا يخرج اذا لم يكن هو التاليف الا بطل  
 فالكذب انما سالتا يمكن ان يكون في الكبري فقط وانما كان  
 الا وسط ليس سالتا يمكن ان يكون آخره على كل سالتا  
 موضوع لا يربط سالتا الا انه سالتا سالتا لا ان التاليف  
 تحت صير ان فان قيل سالتا وهو كذب ولا شئ من سالتا او  
 هو كذب سالتا الكذب الحق لا شئ من كل سالتا على سالتا او  
 لا شئ انما ليس الا وسط سالتا يمكن ان يكون احد هما صادقا  
 والاخرى كاذبة فانه اذا لم يكن سالتا تحت او كانت سالتا  
 موضوعا لهما وكان سالتا وتبين فاذ قيل كل سالتا كان  
 كاذبا ثم قيل ولا شئ من سالتا كان صادقا فاشع منها كاذبا  
 لا شئ من سالتا انما شئ في التاليف في الا وسط سالتا  
 كان سالتا او غير سالتا فان الكاذبين في التاليف  
 من امرطان شحا صادقا لانه ان كان احد هما كاذبا  
 الاخرى بطلان كان انما ان يقع منه بطلان الاخرى شئ ان يكون  
 كل سالتا على سالتا وكل سالتا امان او تاليف التاليف  
 على الصدق وسالتا الاخرى انما كانت شئ لا شئ من سالتا  
 هو كذب واحد لانه سالتا صادقا وانما الكاذبان في التاليف

يكون

يكون سالتا في بعض او في بعض سالتا انما هي سالتا  
 كذا وانما في سالتا كذا الكذب شئ ان شئ على سالتا او شئ  
 من سالتا او لا شئ من سالتا وكل سالتا او لا شئ من سالتا  
 انما سالتا الطعن بوجوب المتوسط سالتا شئ ان  
 يكون انما في التاليف الا بطل او بين ما قلنا في صفة ان التاليف  
 يجب ان يقر على انما الذي كان في التاليف الصادق فيكون  
 وانما يمكن قلب الكبري ورجوع الى الوجوب فلا يكون اذن الكلام  
 صادقا صغرى وكاذبة كبرى فان كان الحد الا وسط غير سالتا  
 ومثبت لا يثبت من سالتا الصادقة الى التاليف فيكون  
 شئ الحق يمكن ان يكون باق في سالتا الصدق معا ويمكن ان  
 التاليف واحد ولا يكون ان كذب الكبري واحد فاذ كانا  
 كان كل سالتا او كان لا شئ من سالتا ولا شئ من سالتا  
 فان قيل كل سالتا كان كاذبا وكل سالتا او كان صادقا  
 شئ كاذبا وهو ان كل سالتا وان كان لا شئ من سالتا او  
 ويمكن ان يكون شئ من سالتا فان كان كل سالتا حقا  
 وقيل كل سالتا باطلا وكان كذا في نظره كان شئ باطلا  
 سالتا وان كان باطلا في كذا فانه يمكن ان شئ من سالتا  
 سالتا وانما ان لم يكن شئ من سالتا فقط التاليف  
 الى الا كذب الكذب شئ كذا لان سالتا فاذ حث

انما هو ان يكون سالتا  
 لا شئ من سالتا او





مرك

وان كان خاضعاً ثم ما اليعن ان الانسان العقول ليس  
 مشترك فيه على السواء فزيد عند العقل ان كان خرواً  
 ابن في ذلك بالموطأ المطلق ربه ان لم يكن  
 فيه او ليس معه انه وكنيت روضه شدة كما فيها و هو غير  
 محسوس وليس هذا المحسوس الا كلف فاذن ليس  
 العقول هو المستوفى في الخيال من الانسان المحسوس في  
 ان الشئ الذي يصا في العقل ليس حقيقة الانسان  
 المشترك فيها وليس هو الشئ الذي يصا في العقل الا بالوحد  
 فبغير تكييف يجب ان يكون الانسان العقول مقبول  
 يجب ان يكون مجرداً عن شرطية فتقيد من خارج مثل تعبد  
 بغيره معين ، كلف بغيره ما معينه ويجد بوضع ما معين  
 اين ما معين بل يكون طبعه مقبول منها لان يعرض له كل  
 المعادير والكيفيات والاضاع والايون التي من شأنها  
 ان يعرض للانسان في الوجود فلو ان الانسان كان  
 بتقديره او وضعه او غير ذلك انما يجب الانسان من جهة  
 ما ولة التي يخفى به فبين ان الالات اج من حيث يتصور  
 في العقل بحدته مجردة بجزء العقل عن المادة ولو احصا وهو  
 ما هو كذا كلف غير متطرق اليه بالحس ل الانسان اذا  
 ثا ولو لم يكن ثا وله مغفور البور حتى عن ثية ثم نقول ان

لكن يجب ان يشترط في العقل  
 ان يكون له وجود في ذاته  
 والوجود والعدم في ذاته

الوجود است ثمان مقبول في الذات في الوجود و هو حصة  
 الذات في الوجود فاما العقل لا الذات في الوجود  
 فهي التي لا مادة ولا لواتق ما ولة فاما هي مقبولة بذاتها  
 لا ثا لا يحتاج الى عمل بها حتى تصير مقبولة ولا يمكن ان  
 يكون محسوساً لثبة واما الحواس الذات في الوجود  
 فان ذاتها في الوجود غير مقبولة بل محسوسة لكن العقل  
 يحصلها بحيث تصير مقبولة لا تجرد حقيقة من لواتق المادة  
 نقول ان ثا كلف تقيد المقبولات بصفة الحس كلف  
 وانه و هو ان الحس ياتيه صور الحواسات و يسميها  
 القوة الخيالية فتصير تلك الصور صوراً في العقل  
 النظرية الذي لنا يكون ثا كلف صور كثيرة ما ولة من ١٤  
 الحس المحسوس بحد ذاته العقل شيئا له عوارض مثل كلف  
 زيدا او سمته وسميته ويجد عوارضاً غير كلف فكل  
 على ثا العوارض فتصير عوارضاً كانه يعرض هذه العوارض  
 عن دوائر حواس جانب حتى يوصل الى المعاني التي كلف  
 فيه و لا يحلف به يحصلها بغيره ثا و اول ما نقض عن  
 الخلق الذي في الخيال بحد عوارض وذاتيات من  
 العوارض لا زمة و غير لا زمة فيكون معنى الكثرة  
 الجبهة في الخيال دأ ثا الى ذاتها واما كلفه هذا الخلق

بشرط

زيدا الله تعالى في سجدته و قد لا

نفسه

والقوة الفاعلة لذلك والقوة المفعلة لها فلهذا قيل في المتن  
 موضع العلم به على من حق علم النفس لكن الذي يقره  
 هذا فهو ان النفس لا تدرك الى النفس من غير ان يخلط في مفعول  
 والعقل يحلها بتقديره فاذا افرد العقل بمفعوله كان له ان  
 يركبها من اجزاء من التركيب بعضها على التركيب الخاص بقول  
 الفهم لبعض الشئ كالطه والرسم وبعضها بالتركيب الخارج عن  
 يقول ان مقتضى القول لا يستلزم تركيب على وجه  
 ارتبه احد بالبعث والى بالقياس الى الجزئي والى  
 بالاستقراء والارتقاء بالتجربة اما الكليين العرض فهو  
 ان يكتسب الحسن الوجه الذي قدما له في المعرفة  
 المعقولة بخبرة عن الاحتياط المصلحة اليك ثم يقبل العقل على  
 بعض بعضها من بعض التركيب بعضها مع بعض وتبع ذلك  
 احكام اللفظ بالخطاة في بعضها ويترتب في بعضها  
 البرهان الى القسم الاول من الذين يكون العقل  
 من العقل منبر من الصانع مغاض على النفس الحقيقة  
 سمي العقل الفعال وهو المخرج للعقل عن القوة الى الفعل لكنه  
 وان كان كذلك فان العقل مبداء له بالعرض لا بالذات  
 واما القسم الثاني من الذين يخرج فيه الى الحد الاوسط فاولا  
 الحد الاوسط اكتسب المعقول المصدق به الكتاب والى

المعقولات

العقل

بهم

بينها وبهجة ذلك المبدأ اخذوا وجه من الاربعه والى  
 بالقياس الجزئي لا يكون عند العقل حكم انتهى على الجسدي  
 شئ من نوع ذلك الجسدي فيقتصر عنه الصورة المصورة  
 ويحل ذلك الحكم على الشئ لا يكتسب بمفعول لم يكن واما الكلي  
 بالاستقراء فان كثير من الاوليات لا يكون قد ثبت  
 للعقل بالطريق المذكور اولا فاما استقراء جزئية  
 فبعض العقل على اعتقاد الكلي من غير ان يكون الاستقراء  
 الجزئي الذي مرجح الاعتقاد الكلي اليه بل بعضها مثل ان  
 الكلي ليس شئ واحد وما غيرهما من الوجوه من جهة  
 لذلك الشئ فلهذا ارتبا لا يكون ثابتا مركزا في النفس  
 بحيث يتبين منه العقل بتقديره اما الكليين بالجوهر فلهذا  
 عذوب من ليس استقراء وهو كذا من الاستقراء  
 انه دلت في الاوليات القدر في تجزئتها بل ليس  
 كما استقراء فان الاستقراء لا يقع من جهة العقل  
 الجزئية على كلياتها وان كان قد يكون مبداءا والى  
 فيتمتع بالجوهر مثل ان يرى الراي ويحل الجسدي  
 نوع واحد منها حدوث فعل او انفعال فاما مركز ذلك  
 كثيرا جدا حكم العقل ان به اداني هذا الشئ وليس  
 عنه فان الاتصال لا يدم وهذا شئ حكما ان حجر القياس

والمعقولات

والعقوبات



يحبب الخديوان استحقاقا لميل العلم اذ من جلالته  
ان يكون شئ اثير من حاله الذي بالطبع لا تفرق شئ  
آخر منه ودره ابيه ولا يكس عند العقل ان يكون شئ  
يحكم ان سبب هو الوصل اليه وضرر اذا كثر ضرره  
الانواع ينفذها بطس على كثره وفساد في العلم البتة  
والجربة منها فان فيها احتياط مستقر حتى يقين  
عقل من على خلاف بالذات وما بالعرض والذات  
بالعرض لا بد من وقد شرفنا الى بيان هذا فيما سبق  
فمنه ان هذا الذي هو الاستعداد والعقل هما تقديرنا  
سبب الحس بحسب خبرنا الان وقد ذكرنا ان  
هنا وفي العلم الاستعداد بحسب ما ذكرنا في فاعل  
فانه فاعل العلم وان لم يكن الحس علما ولما كان كونه  
مؤلفا من حد ورفته اما المربوب فانه ما بين الاشياء  
غير ما موجود لثاني لانه موجود لثالث موجود لثالث  
الآن فبين ان شئ ما غير موجود لان لا غير موجود  
لثالث موجود لثالث كلف العاقل على كل واحد من  
سبب ما بين حدين ان كانت محتاجة الى وسط  
مشكلة فغير منه ففهمنا ان يشي الى سبب موصول  
مرفوعة مرفوعة او سببته لانه لا وسط لها على الاطلاق

اولي ذلك العلم فالمرتب في هذه المقامات الاول على انها لا  
لها في احد الوجوه المذكورة في جعل اخره الى ما لا وسط لها  
وان لم يكن ذلك العلم الذي يقين انما على النظر في العلم  
ادعى التوازي المشهور ودم الملقين كسب ان شئ محلي  
قياسهم الى مقامات غير ذات وسط في الحقيقة على ان كانت  
الى المشهورات التي ربما يكون رد المقولات التي ربما  
فرق كان العاقل قياسي ما به وان كانت القديت  
الاولى ليست غير ذات وسط لها مثل ان الذات  
حصل العلم في فاعله فاعله في الجدل على انه لا وسط له  
والعلم يطلب لذلك وسط واما طلب العلم في الجدل على خبرنا  
فيما طلب به فاعله هو سبب من واما كان المشهور كونه  
لا لانه بين خبره وفي تقديره لانه كاذب مثل ان الله غير سبب  
مثل العاقل الجارية ان يكون الى المشهورات وتقبل الازدواج  
سبب ان يكون الى البراءة نيت ونحن نبتدئ الان بيقين  
ان به الا وسطا وما هي لها وساطة شامكة بعد ان فاعله  
اخرى حال بالذات وما بالعرض من المقولات يقال  
وجده للمجمل انه محمول الحقيقة لا بالعرض وان كان الرغوة مستحسنا  
لان يوضع به انه محمول الذات محل عليه محلي فوضع وحكم  
محمل على كل كان مثل قولنا الان ان بعض فان الان

جوهر ما يحتمل بذاته غير محتاج الى عامل كماله ثم الباطن قايما فيه محتاج  
الى عامل له مثله فاذا جعل الانسان موضوعا والارض محمولا  
فقد جعل على سبيل تيقن فمحل حقيقة بالعرض واما انما  
محل على العرض وهو انما يتقلب بالعرض ان يكون محمولا  
وقد علمه في موضع لما مرشده ان يكون موضوعا في طباعه فيكون  
الارض ان يكون بالحققة فاما هذا الموضوع مرتين التوفيق  
وذلك لان الاربعة من جهة ما هو بعض لفظ لا يمكن ان يكون  
موضوعا ولكن الموضوع هو الشيء الذي عرمن له ان كان  
الارض واما هو الاربعة الذي عرمن له الاربعة من جهة  
واما ان يكون عرضا في راحة فيحصل له على الاربعة  
الاربعة من جهة الشيء الذي عرمن له الاربعة من جهة  
والكذلك لان الاربعة من جهة ما هو بعض لفظ لا يمكن  
وذلك الشيء انه محمول بالذات والحققة اذا كان الاربعة  
لنفسه في الطبعة او لغيره من جهة فذلك ليس بالشيء  
من غيره يقال له واذا تحققت لم تجز الصحة في نفس  
ما في ان الاربعة من جهة ان كان بالذات ليس بجزء ولكن  
واما ان هذا محمول بالعرض وذلك لان الاربعة من جهة  
محمول ليس بذاته من حيث ما في الشيء في الشيء  
واما ان هذا الى موضع كذا وهو ساكن في مكان الموضوع

ليس

بالحقيقة

بالحقيقة منفصل عنه كاستغناء في هذا المثال واما ان كان متصلا  
كسرم بعض اى عنائده بعض ديق محمول بالذات مثل حال  
على ان الحق كالمحلول على الانسان ويقال له محمول بالعرض  
ان يحل الحق على الاثم يقال حيوان الانسان ويقال للشيء  
انه محمول بالذات اذا كان محمولا على كماله او لا مثل السطح  
اذا قيل له بعض واما ان هذا محمول بالعرض كما يتجسم بعض  
اى سطحه بعض ديق للشيء انه محمول بالذات وبالحققة اذا  
كان ليس وردوا على الشيء من خارج غريب بل هو شيء  
نقيضه بطبعه ويكون من طبعة مثل القول بالجزئية الى سائر  
واما ان هذا محمول بالعرض كالمحلول في الفرق بالحققة  
محمول بالذات لما لم يكن من حيث ان يفارق الشيء في  
حال بانه محمول بالعرض فيشبه ان يكون الجذر اذ  
عليه بطبعه المحولات بالعرض من جهة الجذر لا ينسب له  
محمول بالذات لما لم يكن من حيث ان يفارق الشيء  
كان مع ذلك فهو بالحققة لا وردوا عن هذا بانه محمول  
معدود فيكون اذا كان السطح ابيض محمولا بالعرض يقال  
محمول بالذات لكل ما مرشده ان يكون في هذا الشيء طبعة  
فيكون من جهة ذلك الشيء باطل الذي لا صدق او لا  
الشيء في صدق فخرج من بين يكون محمولا بالعرض فيكون

الجوهر

او يصدق



بين ان الجولات الدائمة على قيا من الدائمة  
 ولا يثبت الـ بالعرض في هذا الموضوع **فصل في**  
 اقل في التعليم الاول من شاي اجزاء القياسات  
 واساطير الموجب الساب فنقول محاكي للتعليم الاول  
 قبل تعلم ان الجولات بذاتها موجودة والموضوعات  
 بذاتها موجودة فليكن موضوع بذاته شئ في وليس شئ  
 ان يصير محولا الى بالعرض وليكن على شئ (ولا بد ان  
 يكون له ثمة وبك لزم في ان هذه الجولات يتبادر  
 بها نهاية من موضوع اول محدد وموضوع ذرا على كل  
 محمول به واسطة ولا نقف اوليقت ثم ليكن بشت يابو  
 شئ انه ان كل عيشي آو بالذات لكنه محمول على  
 به واسطة وط على شئ كلف وحق على كلف اخرى ان  
 النزول في الموضوعات من محمول اول محدد وقادق  
 نهاية فيوجد دريا موضوع الموضوع به واسطة ولا يثبت  
 يعيث والوثق بين التبين انما قد تبدلنا في الاول منها  
 من الموضوع المحدد وانما تصعد في الجولات وتبدلنا  
 في اثنائها من المحمول المحدد وانما تنزل في الموضوع  
 وليكن المحمول على شئ مستطاب سواء كان لا محمولا  
 او عليه محمول وحق لا موضوع له اول موضوع فتمسك كل ان

البحر

ك

يكون من اوليت اساطير موضوعات لا انجولات على شئ  
 خاتمة وحين ح وبك كلف وهذا البحث فياقرق الاولين ان  
 الله و كان في كلف طرقت و احد الله و منها طرقت  
 و انما يطلب من الساطير فينها غير نهاية فيكون هذا  
 متوقف الصفة على ابراهيم لانها في وليس في اوجه يوجب  
 ان ان كان متدثرة آج ساطير والموضوعات فصار  
 ح موجهة آج ساطير فكل انما بين آج و ساطير وكلف ح  
 كلف ح ساطير يثبت و ساطير او يثبت قبل انما التعليل  
 في الاشياء التي يسمي ان يثبت على بعض ان كانت شيا  
 يسمي ان يثبت على بعض في الحاصل بالذات فليكن موضوع اول  
 محمول ان كل في واحد منها يصح ان يكون محمولا وموضوعا  
 بين محمول وموضوع في كلف يكون شاي الحاصلين جميعا انه  
 وضع منها موضوعا شاي او فمكتسب على صاحب له وضع  
 شئ او فمكتسب على صاحب بحيث يثبت كلف الى غير  
 النهاية او هي محدد و اذا استبان شاي الوضع فيها  
 كان ذلك شيا شاي الحاصل في كلف الجته و لكن في  
 الوضع هناك على كل وضع التزم ان لا يكون حكم كل وضع  
 المكتسب حكم صاحب بل يكون احد على حقا حقيقة والاول  
 عوضا قول ان لهذا ما يعجز احد ان يكون الحاصل في شئ

م





الشئ شيئا وذاك لان الموجب وان لم يحسن ان يكون  
 الصغرى بعضا فلا بد من ان يكون كل من ليس مقدرة مرتبة  
 واما الشكل الثالث منها فان الموجب فيها مستقيم على كل  
 وقيل ايضا ان المحولات التي قبله في مرتبة الاشئ شيئا لان  
 فيه وادخل في تحديده الاشياء والحدود وانما يتبعها فيكون  
 الحد وتوقفه على ان يوجد فيها بغير نهاية لما كان يمكن ان يكون  
 شيئا كمن الحد وهو موجود في الامور مستمرة فيها وبها  
 ثم قيل بعد في التعليل الاول اننا اذا قلنا ان الاشئ شيئا  
 وانه الكثرة هو شئ في نفس المخل والوضع من وجه الاشئ  
 واما اذا قيل ان شئ شيئا كثره او قيل ان الاشئ شيئا في  
 احوال المخل والوضع على وجه استحقاقه وذلك ان قولنا ان  
 وهو ان الكثرة شئ وانما شئ ان ليس معنى ان بعض  
 الماضي من جهة ما هو شئ او الكثرة من جهة ما هو كثره موضوع شئ  
 او لان ان ولا معنى ان الماضي شئ في نفسه شئ في نفسه  
 ولا معنى شيئا او هو موضوع لان ذلك لا يقع على  
 قول الماضي ان ان الاشئ الذي عرض له الشئ هو عرض  
 ان كان شيئا ذلك شئ هو عرض ان وكل الشئ شيئا  
 عرض له ان كان مقدرا كنه او عرض له ان كان شيئا  
 ذلك الشئ هو ان ان وكل الشئ الذي عرض له ان

بمقدار

عرض له ان كان  
 اقله كنه من ان عرض له ان

بمقدار كنه من ان كان كثره ذلك الشئ هو شئ واما  
 معنى قولنا ان الاشئ ان شئ شيئا ان الاشئ ان شئ شيئا  
 هو عرض له ان يكون شئ شيئا كثره او عرض له ان يكون  
 كثره الشئ الذي هو عرض له ان يكون كثره الشئ الذي هو  
 الشئ الذي هو ان ان شئ شيئا او عرض له ان يكون  
 لان الشئ لا دل على ان من الاعيان هو عرض له ان يكون  
 حقيقة وتوقفه من المعلق والموضوع من حيث هو  
 شئ في شئ في شئ او ليس هو واما في المثال الاول  
 الشئ الذي هو عرض له ان يكون شئ شيئا كثره او عرض له ان  
 لا يكون شئ شيئا في نفسه امر محقق في الحقيقة وتوقفه  
 الى معنى اخر خارج عن ذاته يستلزم وجوده كنه شئ شيئا  
 بشئ في الانسان وشئ في الحقيقة موضوعا ولا يقيد  
 الى موضوع الى شئ في نفسه هو عرض له ان يكون شئ شيئا  
 واما معنى ان على معنى الشئ كثره او عرض له ان يكون  
 ان مرين ان شئ في شئ في شئ على الاشئ على الاشئ  
 محضه ما به اسم الحقيقة واما قولنا ان على الاشئ  
 به اسم المخل بعرضه وكل عرض ان يكون من طريق ما هو شئ  
 ان يكون على سبيل كنه هو ان كنه هو عرض له ان يكون  
 او شئ هو ان بعرضه او يغفل في كنه سائر المقولات وبعض

فذلك وادخل في الجوهر وبعضه عرض كاللبن في  
 الايض ليس في الجولات شي خارج عن يمين البنية  
 اذ التوراك فطرية عليها سلم فانها اسما واصوتا  
 باطلا لا معنى لها ولو كانت موجودة لم يكن لها دخل في  
 علم البرهان اذ البرهان هو منهذه الجولات المتكورة و  
 هذه العريصات يوجد في الجواهر في الحقيقة وان كان  
 يمكن في القول في بعض كتم واحدة موضوعا لكم وكيفية  
 واحدة موضوعا لكيف فانما في الوجود فيمكن اليه ان  
 يكون النسخ وادخل في الالفين في الجوهر وهو النسخ  
 بالحقيقة بوجه واذ كان كتم فان الطرف الذي هو  
 الموضوع الحقيقي حدوده نهاية والجولات المدخلة في  
 الشئ محذورة شائعة من ان جالس والعقول اذ  
 هذا ان الذين لا يمكن ان يقطع اسورا نهاية تعدي شي والحقبة  
 شئ موجود والجولات العارضة لها طرف من جهة الموضوع هو  
 الجوهر وطرف من جهة الجولات وهي العقولات العشرة لان كل  
 منها اذ كيف واما كتم واما منضاف انا غير ذلك فاما بين  
 الطرفين محذورة على اوصاف قبل وايضا فان الجولات من جملتها  
 وادخل في حدودها معنى حدود الحدود وبشئ الجزئية منها الموجود في  
 الموضوع وان لم يكن وادخل في حدود موضوعها من الجواهر والحدود

كتم على كتم في من غير الاول الجوهر  
 مثل ان كتم في الجواهر في كل  
 الحدود والحدود في الجواهر في كل

الجوهرية

في حدود الشئ شائعة فان جميع الجولات شائعة سواء كانت  
 في حدود الجواهر او كانت في حدودها وادخل في  
 شئ في الحدود وادخل في الحدود وادخل في الحدود  
 والشئ ان منها مقتدات اذ في وان الجولات وادخل في  
 في حدودها وادخل في الحدود وادخل في الحدود  
 لا يمكن ان يعلم بوجه آخر شئ منه وكل علم برهاني فانما يكون  
 بعينه تقدم منه فان نسب ذلك الى غير النهاية ارشع العلم  
 البرهاني اصله واما ان رخصت عند مقتدات ولا اوساط  
 فانفس باول عليه ذلك ان يكون الوحد عند اصول الجواهر  
 ان كان كتم الاصول لا يبرهن علم آخر وادخل في  
 حتى اذا ان كان وتوقف على اصول موضوعه ان يكون لها  
 وقاما بيان برهاني في اقول ان مرحوب ان شئ الحب الى  
 مقتدات لا اوساط لها والآن لم يكن برهان ولا علم مره  
 غير كتم اجتماع المحذور في السكون وجود اوساط لانها شائعة لها  
 برهان شائعة اليها ولما كان البرهان انما يوجد من حيث  
 الموجود للموضوع به اذ انها وادخل في حدود الموضوع وادخل في  
 وادخل في حدودها مثال الاولي الكتم والكثرة للحدود وادخل في  
 العتمة مثلا وادخل في الثاني في الحدود للحدود وادخل في  
 ان لا يجب الى غير النهاية حتى يكون للحدود شئ مثل الحدود

في هذا



ذلك الشيء شيىء آخر ذلك لان تمام جميع ذلك الشيء  
 يكون في العدد ويكون العدد مع العدد ما هو في حد ذاته  
 ونبت ملك الى غير النهاية لان لكل محمول منها مبرضا  
 من جهة التي توجد في العدد وقد بان استحالة انها في تلك  
 الموضوعات المتأخوة في حد ذاته لا تشب الى غير  
 نهاية ملكات الجولات التي تساويها في العدد على ان  
 نقابل ان يقول انما بان استحالة ذلك في شيئا غير نهاية  
 بوجه شيىء واحد وهذا ما يكون المتأخذ في شيىء واحد  
 الاجزاء شائعة من ملك غير المشابهة هي ما بين الطرفين  
 ذلك الواحد وبين الطرفين وان كل واحد منها نقابل  
 قد حصل منها غير المشابهة من الموضوعات حصول بالاعتبار  
 الفعل شيىء على ما ليس من غير ان يبقى شيىء خارج منه هو بعد  
 بالقوة وكل واحد والكل في الحقيقة في الكل واحد  
 كل ما يقع ما هو في حد ذاته في السبوق اعني بالشيىء  
 من الطرفين ويكون شيىء ما خارج عنه هو ما هو في حد ذاته  
 يكون لما حصل من الوجوه من الموضوعات محمول خارج عنها  
 شيىء خارج عنها لكن ليس الى شيىء خارج عنها كل محمول  
 فيوجه على انها واحد من جهة خارج ثم كيف يمكن ان يكون  
 بالنهاية هي ما في حيز واحد بل شيىء واحد بالعدد والملك

في جميعها لم يوافق عدد  
 على ان يكون في الحد ذاته  
 في الحد ذاته

عدم

فان الفرد ما يقيد من التدرج الغير المشابهة انما يكون  
 لا تحته في شيىء من العدد كلما صدق في الجولات  
 عدد في العدد في العتقان شتاه الى عدد عدد  
 ان لا الموضوعات المتأخوة في حد ذاته والجولات  
 المتأخوة في حد ذاته الموضوعات ذاتية الى غير النهاية  
 قد بان من جميعها ان للعدد من مبادى غير ذوات  
 او ساط وبان انما لان عددا وانما عددا غير  
 وبان ان لكل من فوقي ومن سفلي واحد وان هناك  
 على اوله على شيىء وان كان كثير من الكل على الموضوع  
 بسبب عام مثل ان كل مبادى ثلث زواياها غير  
 على مبادى التامين وعلى كل ثلث الاصل ليس في  
 شيئا او لا من جهة ما هو محمول من جهة ما هو ثلث  
 عام لما ليس يجب ان يكون وانما كل على الكل شيىء  
 اول شيىء عام حتى يكون لثلث شيىء او عام ولكن  
 شيىء شيىء او كل في حد ذاته التي لا سلطة لها ولا يقيم القوة  
 الى مبادى من دخول حد ليس عليه بان فان ما ليس على  
 بعد او وسط ليس عليه بان وهذه المبادى بعضها مبادى  
 المتجهة لثالثة للجولات وبعضها مبادى البراهين المتجهة  
 كل يكون متخذة غير ذات وسط موحية وهي مبادى

المتغيرين  
 في حد ذاته

في حد ذاته  
 في حد ذاته  
 في حد ذاته

عدم

الموجب كذا يكون معتدلة غير درست وسط سائبة ومجهدا  
للبرهان السالب في بابايط المعينات وادامها كما ان  
اولاين مثلها واولا لابعاد الحسية جوبوع الطين في الذي  
نسبة احدى حقيقة الى ان ذوى سببته وثبتت في ان  
وثبتت في ذلك لان في تقسيم الى اعداد او في تقسيم  
بوجه ما سائر الاعداد التي لها الاسماء مثل الذي بالكل واليك  
المعتدلة والذوى بالربعة واليقين وادامها المعتدلة  
بالطه ال وسط وكانت موجهة فليكن ان يقع الطه ال  
خارجا عن الطرفين بل يكون متوسطا بينهما واما في البرهان  
فقد يقع خارجا وقد يقع خارجا وان كان مغاير فيكون  
ان يسلب عن الموجود لا صغر فلا يكون ان يقع خارجا وكذا  
في التحليل في النسخ من الشرط فلو مثل في سطره بين كل حد  
فاما البيان بالشكل الثالث فلان ثبات الجزئي فقط وهو اليمين  
بل بالعدو وكل حد يقع في الشكل الاول فانه يقع بين  
بين الطرفين لكنه يخرج في الشكل الثاني لان من جانب الاصح  
من جانب الاكبر ويخرج من جانب الكلي ويخرج في الشكل الثالث  
لان من جانب الاكبر الذي يكون ان يكون سائبا في من جانب  
وكذا اذا درست في التحليل ان يقع السالبة من وبتس  
معتدلة من الشكل الاول فليكن ان تسطر في التحليل في  
معتدلة

الوسط

الوسط بين بين واما ان اخرجت الى مثل ذلك من قبح  
الشكل الثاني وادرت ان مركب قياسا لاشج السالبة لم  
يخرج من جانب الاصح وفي الثالث لم يخرج من جانب  
فقد عايناه قبل في التعليق الاول وجمع ما اورنا من هذا  
توضيحه امر وقيل في المشهور يجب ان يعلم ان حقيقة  
في ان كان عددا ان اشج السكون من هذا الى ان  
ان كانت وسطا بين هاتين وان كانت هاتين  
بالحقيقة غير مشابهة لم يكن عددا لان في علم  
في ان يكون البرهان والاطه ان بين عليه من وجه اخر  
فقد وبران وليس ذلك على المطلق بل هي موصولة  
فان المعتمد ما ذكر من التحليل لان التحليل موجب ان  
يكون البرهان في الشئ مشابهة ومن جميع هذا  
يتبين ان الشئ في البرهان لا ينسب الى غير النهاية  
بل التحليل فقط واما الشئ كيف ينسب الى غير النهاية  
بعد **فصل** في ان البرهان الكلي والموجب والمستقيم  
كل افضل من غير قيل في التعليق الاول انه لما كان البرهان  
هنا كذا ومنها غيرية ومنها موجهة ومنها سائبة ومنها  
مستقيمة ومنها بالخط فجب ان يثبت على البرهان  
الكلي افضل من الجزئي وهل الموجب افضل ام السالب



البرهان

وهل المستقيم افضل ام الخلف ثم قيل ان قيل ان قيل  
ان البرهان البرهاني افضل من الكلي اذ بيان زينة اسبق  
او انا حق من نفس زينة فهو افضل من ان يبين ان كذا  
كذلك لان هذا بيان للشيء من ذاته وذلك بيان له  
ذاته بل من بيان امر في غيره وليس ان يعرف شي  
السائقين زوايا مساوية فاما من نفس كذا فذلك  
لا يفسد بل يثبت في آخره الثلث ولما كان السائق  
بذاته من نفس والبيان من الكلي لا من ذاته شي  
ومن نفس والذاتي بذاته افضل فالبرهاني افضل من الكلي  
ان يعرف ان البرهاني افضل من جهة اخرى لان الموجود  
في هذه البرهانيات والكلي اما امر غير موجود بل هو موجود  
فقط واما امر غير موجود فيها قائم بهاد ان غير موجود  
يسر من به عيسى انما سر من على غير موجود فالبرهان على الموجود  
افضل منه على غير الموجود وان كان موجودا لكنه قائم  
غير خارج عنها ثم البرهان على الكلي يحصل كذا شي مفارق  
بالذات البرهانيات وخرج عنها يحصل الثلث شي  
غير هذا الثلث وذلك الثلث والعدد شي غير  
هذا العدد وذلك العدد ولما وجب ترتيب الحروف  
حرف عن الحق فان البرهان على الكلي ان يقع على

مقدم

على بعد دم واما على غرض الوجه وخرج حقيقة فالبرهان على  
البرهاني اذن افضل من الكلي فان البيان الكلي شي يعرض  
وهذا بسبب ان است عليه يكونون كالمؤمنين على غير الله  
بمن سب من على ان الكليات الشاسية او اجابت  
شاسية فلما يكون قد برهن بالذات على خطا او سطحا  
على الكليات شاسية وان كان البرهان من وجه ما هو  
ما هو كذا فان من وجه اخر على ما هو اقل هو الوجود لان الذي  
الوجود هو خط او سطحا اذ ان على ان كذا ما يثبت ان يقع  
بالبرهاني طعن في ان الكلي على قيل في ان اول طعن في ان  
البرهان يقتضيه ان يكون على البرهاني وعلى الموجود والظاهر  
وقد نزل على ما فان البرهان على الكلي جسد او نفس  
ثم قيل في التعليل ان كل ما ليس العلم بالبرهاني اكثر من العلم الكلي بل  
اقول كذا اذ كان الثلث المتساوي السائقين زوايا كذا  
وكذا السائقين زوايا السائقين بل لانه مثل كذا  
ذلك في المتساوي السائقين لا من جهة ما هو متساوي السائقين  
بل من جهة ما هو مثل كذا فنعلم ان كذا كذا بالقرينة  
بالفعل في غير المتساوي السائقين من الثلث كذا  
المتساوي السائقين واذ علم كذا كذا كذا كذا  
واذ علم كذا كذا السائقين فنعلم ان كذا كذا كذا كذا

الكل

اذن فصل وادفعه فان القصد الاول على حقيقة الكيفية ليس  
 بل كما ستوافيها وليست حقيقة في البرمانيات حقيقة الكيفية  
 على حقيقة علمية للجواهر وانه في البرمانيات حقيقة الكيفية  
 الاشياء والاشياء وان كانت هو واحد الاشياء واما  
 نهاية له وذلك لان وجوده ثابت ابداً الله واما الله  
 الفاسد والبرهان على البرهان الفاسد من جهة ما هو عرفي يكاد  
 لا يفي ولا يشاء اذ لم يجمع في كنهه شيئاً فمورد ما يتبين  
 ويختص بكيفية كما برهان واحد ولو ذلك نتج الى البرهان  
 بعينه نهاية وانه في الحقيقة على البرهان من جهة برهانه على  
 الكيفية اذ ان لم يخل الكيفية مع ما يميزه ان يحكمه شيئاً  
 البرمانيات حيث الجواهر الكيفية في ذلك مبتدئاً  
 لا عناصر الكيفية ان يكون اسود خارجاً عن البرمانيات  
 قائمة بذاتها موجودة لا في موضوع وهل هي متناهية اذ لا  
 تجد غير ذلك واما دورها فغلط غلط منقذ ابن الكيفية  
 خارج عن البرمانيات فليس سبب افراد البرمانيات  
 فالتدريج في صفاتها الى الباطل وتوهمه لطلال دون ذلك  
 يستعمل البرهان الكيفية ونسبة وقد علمت نسبت في  
 اخرى الفرق بين الذي ينظر اليه دون نسبة اخرى  
 بين الذي ينظر اليه وهو مجرد بين البرمانيات والاشياء فانه

منه القيصه والكثير من الخب  
لكن عدده لا يوافق القيسه

شیر

استشفنا القول في ان البرهان هو يمتنع من القول والاعتدال  
 الكلي اولى بان يطبق القيد وذلك لان المعنى هو بعد الكلي بذاته  
 اذ لا يمكن ان يكون له من بذاته لا يحتاج ان يكون له شيء اخر غير  
 حقيق يكون له بل ان يمكن له ان يكون له من بذاته لا يكون له  
 لذلك العجز لا يكون له من بذاته بسبب فهو القيد هو القيد  
 الكلي هو الذي يطبق القيد فانه بذاته والحق هو الذي يمتنع  
 من حيث البحث عن لم عند شئ البحث ما بين انما على الشئ  
 من ان لا يكون له من بذاته لا يحتاج ان يكون له شيء اخر غير  
 حقيق يكون له بل ان يمكن له ان يكون له من بذاته لا يكون له  
 لذلك العجز لا يكون له من بذاته بسبب فهو القيد هو القيد  
 الكلي هو الذي يطبق القيد فانه بذاته والحق هو الذي يمتنع  
 من حيث البحث عن لم عند شئ البحث ما بين انما على الشئ

نعم قولنا الكلي هو العلم <sup>الذي</sup> في العقول <sup>التي</sup> في العقول <sup>التي</sup> في العقول  
وقوله من الله

عاشق من و دوست

در حیات



فمن اذن في هذا القدر تنظر الى البرهان على الكلي وكيف  
 يكون ان نبرهن على جملتك في المساوي السابقين برهاناً  
 الا ان يقول انه شئت حال اضمار ان يخرج كذا وكذا  
 فان البرهانيات غير مشأية ولا محدودة والكلي مستطوع  
 والغير المشأية من جهة ما هو غير مشأية غير معلوم وانما التعليم  
 المحذور فان العلم اليقيني انما هو لكلي وهو اكثر في معنى التعليم  
 فاولى بان يكون المقدم البرهان واذ كان هو اولى بالبرهان  
 فانه ان العلم الاول لان الاول من باب المضاف فاذا كان  
 بناء على برهانه لغيره فذلك العلم اولى من ذلك الغير  
 وايضا فان الشيء الذي اذا علم هو علم غيره من غير التعليم  
 فهو اولى بان يثبت العلم من ذلك الغير ثم الكلي اذ هو اولى  
 وعلم كان ذلك علماً به وبالبرهان فيه تحت بالقوة الحقيقية  
 علم البرهان فيسحب ان يكون ذلك علماً بالكلي لا بالغير  
 ولا بالقوة الحقيقية من الفعل فالعلم بالكلي اذن اثر وايضا  
 البرهان الكلي يكون الله الا وسط فيه اقرب الى المبدء  
 فالبرهان الكلي شبه سحفاً من البرهان فاشتمال هذه  
 الاقوال على التي ثبتت في التعليم الاول ولكن شبهة ان  
 الامر على ما قاله المحقق ان كل نفسه من ان بعضه لا يخرج  
 جبروتية وان كان بعضهم يفهم منه انه يقول ان بعضه

قيل

والا

الحق كالحق البرهان والذى يجب ان يضمن اليه من جهة  
 هو ان العلم بالكلي علم بالقوة بالبرهان وسبب البرهان في التعليم  
 اما العلم بالبرهان فليس من جهة علم بالكلي فان من علم ان كل  
 شئت برهاناً كذا فما هو من يعرف ان المساوي كذا  
 كذا فان علم ان المساوي السابق كذا فما هو من يعرف  
 وحده البته ان كل شئت كذا شئت ما يقين ان العلم  
 به هو حجج الى العلم بالكلي وايضا فان الكلي مقبول والعلم الحقيقي  
 لا يقبل واما البرهان فيكون من جهة ما هو من علم  
 ولا برهان عليه ثم قيل ان البرهان لما هو من اصول  
 ومصادرات موجبة بفضل من الكلي شيء من البرهان  
 فيجوز على ذلك حجج من ذلك حجج من ذلك ان كل حجج  
 الى استحال شيئا من جهة حقيقة كثيرة الاضطرار والبرهان  
 على التسبب يحجج الى ذلك الاضطرار فيكون السوالب القوية  
 شيء اشراج الموجبات القوية في شيء اذا اضطرر الى وجوب  
 واذ اضطررنا على التوالي في الشيء فانما يعطى القوية الحقيقية  
 الواحد منها الا في الذي هو اقرب من المعلول وليس في شيء  
 الا وسطا فائدة بل الفائدة في القوية والاضطرار منها فحق  
 العترة الملحق بالبرهان فان العلم اليقيني فما هو من افضل  
 من العلم الواقع بالمتحيز امور كثيرة فان الغلط في القليل

حجج

قل في الكثرة اكثر انحصار المعنى في القليل اكثر وفي الكثرة  
 كلفنا لبرهان الذي يجري على سبيل واحد في غير جملة  
 افضل من البرهان المتكرر لاجزاء مختلفة والبرهان الموجب  
 هو موجبات فقط والبرهان السالب هو من موجب سالب  
 لثاوي الموجب قل في النوع وسبب السالب اكثر في النوع  
 والعقد اختلاف فالمرجوب افضل اليه فان الذي لا حاجة  
 في ان يعرف وان يوجد معا الى شئ ثان ولثاوي في سبيل  
 حاجته فهو اقدم واعرف من السالب البرهان السالب لا يتم  
 البتة الا بعد ثبوت موجب انما يكون عليه برهان موجب  
 كان ولا يعرف الا بها والبرهان الموجب يتم ويعرف  
 سالبه فان البرهان الموجب اقدم من السالب يعرف  
 ايضه فان البرهان الموجب بحجة المتوسط في حد ذاته انما  
 سببه الى الطرف من سببه ايجاب فقط وكل البرهان  
 فيها وهو اخذ حد خارج عن الحد والاشارة تركيب البرهان  
 الموجب موجب ايضه وسببه كل ولو كان ينم  
 بغير نهائية ولا يدخل السلب فيها واما البرهان السلب  
 فالغالب فيه في المتوسط والشرع معا هو الموجب فيكون  
 اذا كنت قلت كل حجب وكاشي من سبب فان  
 ان توسط بين حجب حد فلا شك انك توسط بين

واشهر

في نفسه

وان اردت ان توسط بين سبب احد العلمين  
 وسالبه فيصير العلمين كيف وسطا من حجب  
 وسالبه واحد وكهوك كل حجب وكل سبب  
 من ذلك لو لم يثبت المتوسط الى المقدمات الا ان  
 وكانت الموجبات يزيد والبتة يكون واحدة فان  
 لم يكن تميزا لثاويين بالموسط بل بالبرهان من خارج فتمت  
 توكلت الاشياء من سبب او سالبها او لم يكن ان تاتي  
 بعينس مركب لمن يحتاج ان تميزه لا حاجة موجبة فيقول  
 وكل اشياء شح بعينس كسب ان الاشياء مع ما فيها ان  
 ان الموجبات غالبه في البرهان السالبه وكثيره في  
 القوة من البتة فالموجبات اذن اوجب فصار  
 الذين من السواليش كل قياسه في نفسه فانه وان كانت  
 المقدمات الكبريات غير ذات اوساط كانت موجبة  
 في البرهان السالبه فان الموجب اقدم واعرف اما انما  
 فانه البتة لا تميز بحد في رتبة دلت البرهان الى عين  
 ورأيت وحرف سبب كاهلث في العلم الثالث والذي  
 يتم وجوده باشياء اقل ابط اقدم من الذي يتم  
 بكن الاشياء وراية انا انها اعرف فلان الاشياء  
 وكل معنى وجودي فهو معروف بذاته مستقور بنفسه لا يحتاج

او كسج وكل  
 سبب او كسج

في نفسه  
 والمودر العلم

الموجبه وسبب البرهان



في انفسه في قياسه الى السلب لوجوده وكما لمكانات السلب  
 فكل معنى محلي فانه كما يعرف الوجودي فانه يعرف الوجود  
 لم يعرف الوجود وما لم يعرف المكلف لم يعرف الوجود كما قد  
 اتضح لك فيما سلف فالسلب كما يعرف ان يعرف الوجود  
 فانه اذا لم يعرف ما لم يعرف فليس هو فانه لا  
 المستعمل للسلب الموجب المشيخ له فضل واشرف من  
 المستقيم افضل من الملف فليكن المستقيم كذا كذا  
 ولا شيء من ب او هو مستقيم ان لا شيء من ك او كذا  
 كذا ان كان قولنا لا شيء من ك باطلا فليكن يعرف ك او لا  
 لا شيء من ب او هو مستقيم ان لا شيء من ك كذا  
 ان كان ك كذا ب ثم انما اوجب له الملف وضعه يعرف  
 اخرجت حقيقة وهو لا شيء من ك الحق فليست حقيقة  
 اوجب له الملف صدق قولنا ك كذا ب الموضوع  
 قولنا لا شيء من ب ايجابا بذاته وفي اطلق انما اوجب  
 الشيعة كذب قولنا بعض ك كذا صدق قول آخر  
 مثل ب من كذب الشيعة الى صدق صدق كذا بان كذا  
 في القرن الذي قيل فيه والذي يوجب بصدقه وصدقه  
 وبذاته صدق الشيعة الى كذب كذا فليست كذا افضل  
 من الذي يوجب كذبه صدق الشيعة لانه لا بانه ولا صدقه

قوله

فيل

بذلك

التي هي من غير فهم اليد وانت تعلم ان القيس انما  
 انما هي في الغنى وهو ما يكون احد في الغنى  
 تحت هو الغنى والآخرى كالحق فوق البراءة وهو الذي  
 ويكون الشيعة انما تحت الكبرى كما يكون تحت الحق حتى يكون  
 بكبرى على ما بالقوة بالشيعة وكذا يكون الكبرى عند الشيعة  
 عند البراءة فيكون مقدرة كذا تحت الحق انما يكون القدر  
 تحت الكبرى وان كان يخالف الكبرى في الكيفية فلا فرق  
 تحت ب ناكم من ب كذا كذا في ب او انما في الشيعة فوجد  
 والا فالحق في الكيفية معاد به الا بوجهه لغيره في نفس  
 مع الشيعة فان قولنا بعض ك ليس واما تحت قولنا  
 من ب او لا انما الشيعة وهو انما ليس بعض ب واما تحت  
 قولنا لا شيء من ب انما ان من مودة تحت القيس بالشيعة  
 شرطها في الشرط الى المستقيم لا بلطف فمقدرة المستقيم  
 يعرف انما يعرفه بذا انها مستقيمة ومقدرة بلطف  
 فيما لم يست اعرف من الشيعة في صدقها في الشيعة والشيعة  
 الا من من مقدرة اعرف افضل على كل حال وقول  
 ان قد يكون علم شيعة مستقيما من علم وجوده فانه ان  
 يكون انما يعرفه جميع الا ان والقرآن على ان القيس  
 الذي في انما يعرفه على الا ان فقط وانما ان يكون الغنى

العلم

تحت مقدرة كذا من ب او  
 شيعة من ك كذا مستقيمة  
 من ب كذا

وايه

من

انتهى الشئ المنفرد في مجرد الصور من الماتة والثاني في الفعل  
 ذلك يكون الجرد شبه مستقصا من العلم الذي ينفرد  
 الشئ مقربا بما فيه ذلك فان علم العدد شبه مستقصا  
 من العلم الموسيقي وكذلك الحال علم الهندسة من علم المسطرة  
 علم الهندسة الثالث ان العلم الذي موضوعه الاول يسمى بـ  
 بشرط ان يكون علمه سائر الزاوية شبه مستقصا من العلم  
 الذي موضوعه الاول وذلك المعنى وجب له زيادة  
 شيئا ان الوحدة والنقطة وضعان لعلهما يعني بـ  
 هوان ذات كل واحد منهما غير متمم ثم يقرن ذلك  
 في الوحدة ان لا يكون لها وضع وبالنقطة ان لا يكون لها وضع  
 ويكون الوحدة البسط ذاتا للنقطة لا تماثلها ليس لما مع ذلك  
 المعنى معنى البسط ذاتا وضع والنقطة ذلك المعنى ذاتا  
 وضع ثم الوحدة موضوعه اولي للعدد والنقطة موضوعه اولي  
 للهندسة فالعلم شبه مستقصا وذلك من الهندسة  
 قربا في هذه الاشياء من جهة ذات العلم الاول ومجالاته  
 وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء فيها وكان هذا الخط  
 من العظم غير مناسب لمقورتنا اذا اردنا القاطنة  
**فصل** في منها ودة ذكر خلاصة العلوم والعلاقات  
 في المبادي والموضوعات المباحث التي يكون علم

بسط

وذلك انما هو ما وجد في  
الهندسة وما وجد في

واحد انما هو كذا الموضوع الاول وفي المبادي الاولى  
 للبرهان حيث انما يشهد به برهان المبادي الاولى حيث  
 فقط بل العدد وغير ذلك حيث من علم واحد فان  
 اريدت الامتحان فاستمع كل شئ الى مبادي الاول  
 الاول اي موضوعه جهة الحقائق من العلوم مختلفة فيها  
 مسائل المناظر مسائل الهندسة انما في الجبر اي الموضوع  
 محيى فيه لا تقدر انما في المبادي فتمت ما يحيلها في غير  
 المناظر مسائل الهندسة لا تقدر انما في المبادي فتمت ما  
 استمر في وجه ما ناهنا يحيلها في وجه حسن فانك  
 تجد المبادي وهي الهندسة اول المناظر ثانيا وجه امر  
 فغنا عنه ليس هناك البرهان يوجب محيلها في هذا  
 الباب فله يكون على شئ واحد برهان محيلها في  
 حين راسخين يحل احد على الآخر فله مثل قولنا كل  
 حيوان وكل حيوان مغنق وقولنا كل لبن نام وكل نام  
 مغنق مثل قولنا كل قابل للذة موكف وقولنا كل غير  
 موكف قابل مع قولنا كل قابل للذة ساكن وكل ساكن  
 قابل اول احد حديد الا وسلم تحت الا فوفان الجوان  
 تحت التامى واذ انتم فها محيلها ليس احد تحت الا  
 وكذا قولنا كل لبن فانك وكل فانك متغير

محيلها في  
الحقائق



كل شيء مستحي وكل مستحي مستحب فان عين دان كان  
 من جهة ما يحسن احداهما على الآخر من اجل منتهى ما فيها  
 ليسا كما يكون احدهما تحت الآخر فانه ان احدهما لم يزل  
 ارسلي لا يوجب احدا في المباحث من جهة احدا في  
 علوما وقد يمكن ان يطلب فيه نظير في الاشياء التي  
 يوجد عدد والوسلي للحد بالوجوب في جميعها من جهة واحدة  
 ولعرب في ذلك البيان لا نطول الكلام في حقيقة واما  
 ان كل البرهان انما هو على الصوري فانه قد وقع عندنا  
 انه قد يكون على الاكثر في بعض المعينات في ان يكون على الاكثر  
 برهان بل انما يستحسنه بان يكون عليها قيس وتقول اننا  
 لا نجعل بين اثنين وليس بهما انهما يتبين والحق والحق  
 الاقل يرجح انه قد يكون على الاكثر في برهان موضوع  
 من مقتضات اكثر يعطى سببا من سبب اكثر من غيره  
 بعين غير ان من جهة ما هو اكثر في وان كان علمنا  
 جهة هو موجود على علمت فان اراد بالبرهان كل قيس  
 يكون على شيء من جهة العلة وعلى موجوده فيكون على الاكثر  
 برهان وانما ان اراد احد ان يحسن باسم البرهان ما كان  
 القياسات المطلقة للحد على شرط ان يعطى وجود غير متغير  
 غير مختلف وبفضل العرف ليس فيه ان كان ليس على الاكثر

برهان

برهان بل ليس ما تمضيض بين البرهان والبدلي للخطا  
 وانما على ما شرعي ويكون قد مكثف في هذا الشك لا بد  
 بل لا بد ان يقول انما كان كل بيان انما يكون الوجود  
 من لا وجود و قد اعلى وجوب انما ان يكون الاستحقاق  
 فيكون ضروريا او غالبا غير لازم وهو الاكثر في فانه لا بيان  
 اسهل الوجود الا ليعتد ولا برهان على شيء كونه وجودا  
 اشاق لا يجرى الاستحقاق من لا كونه كذا في هذا الكلام  
 فتقول ان الامر المكنة بغير حال وجوده وبغير حال انما  
 تحت بار حال الوجود في المكنت على سبيل التوقع فاعلمت  
 الامر الكثرة في ذلك ليس انما عليها فان الوجود في الشيء  
 والارادة على اقله التي او مضاعف في من سلف ان المكنت  
 في الوجود ولا وجود فليس يقوم برهان او دليل على اطره  
 الا قدام مرجح لذلك الطرف يخرج اياه من المكنت  
 فانه هو النظر من جهة اعتبار الوجود وانما من جهة اعتبار  
 نفس الامكان فعلى جميع اصنافه برهان على الحسن الاكثري  
 على المتبادي وعلى الاتساق المتكفي اعني البرهان الذي انه يمكن  
 ان ضروري الوجود ولا ضروري البرهان الذي ينذر وجود  
 اولا وجوده الا ان يكون شيئا افضل وكلها هلنا في  
 الاكثري الوجود فانه قد انزل الى الاكثري الوجود الصالح انزلنا

فصل في الوجود

بين

العدم

العدم





القياس انما هو قياس من جهة ما شئ به ان كانت له من جهة ما شئ  
بالعرض فاذ كان كل شئ يقيس ان يكون القياسات المتجهة  
للمصادقات من جهة واحدة ولا خلافات من جهة  
فاذ كان كل شئ كانت مبادي القياسات التي خرجت اليها  
فان القياسات تلك تارة ليست مستقيمة في الشئ فان الالاف  
قد كذب معاشل قولنا ان الدنيا هي هو كبر والمساوي هو  
اصغر والبقية فان شئها غير مضادة كذب معا ولا يصدق  
مثل قول القائل ان العدل اقوى وقوله ان العدل ليس كذا  
الالاف من نفس وقوله الالاف ان ثمر فان به في قوله  
المتقابلة وان لم يكن مضادة او متقابلة بالفعل فليس ان  
الشيء الذي تارة هي مختلفة مثل به في الواقع فان القياسات  
تجب ان يكون واحدة باعيانها وذلك ان المبادي  
خاصة بالاجناس المبرسومة لكل علم يكون من موضوعاتها  
من عوارضها التي تارة مثل قولنا في الهندسة ان كل خط  
اما منقطع به وانه اعم وقولنا في العدد ان كل عدد اما اول  
واما مركب وبين به في الحقيقة لا مصاديق فيها لان الكمية  
كل بعد النقطة والعددية كلها بعد الوحدة ولا يمكن بينها  
مصاديق البتة ولو كانت مصاديقها لكانت على احدى  
وجهه اذ ان يكون احد الجانبين اعم من الآخر كقولنا كل ح

قدم  
علم

انهم  
كلها

الجزء

وكل شئ على ان تحت تب واذ كان كل شئ  
الجانب تحت الآخر ووقد كان تحت الطب تحت الآخر  
وقد كان تحت كذا يكون الامر على ما اوضحنا قبل انما في  
الاجناس ولو كانت اذ كانت الاجناس العلوم المتشابهة  
بعضها تحت بعض انما في الاجناس التي ليس بعضها تحت  
بعض فلا يمكن ذلك فيها واعني بالاجناس الموصوفة انما  
ان يكون مبدءا داخل في الوسط فيكون ح اما مشركا  
لجانب فيكون احدهما مبدءا والآخر نحو او غير مشركا  
اعني الموضوع بل في جنبه فيكون ايضا احد العلم تحت الآخر  
فيكون السمة من المبدء على نحو واحد ما قبل او العلم كالمشقة  
التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ان يشترك في المبدء  
الحاصلة السمة لا على ان يدخل احد منها في الوسط ولا فوق  
ولا تحت ولا خارجا موضوعا او محولا واما المبادي العائمة  
مثل قولنا ان كل شئ اما ان يصدق عليه سالبته فقد قلنا ان  
به المبادي مصاديق في بيان احوال جميع الموجودات  
التي بعضها كم وبعضها كيف وبعضها شئ فقلنا من جهة هو  
مبدء العلم الناظر في الوجود من جهة ما موجودا كذا يوجه  
العلوم بالقوة ولا يوجد البتة بالفعل مصاديق كبرى ولا يسكن  
الا وقد اخرجت محضه موضوع ذلك العلم ونور رتبة

لقد وضعت هذه المبادي في

لقد وضعت

تختلف

موجب ولا يصدق عليه

نظام

على ما قد جمع ذلك فيما سبق فانه لا يكون في العلوم  
 شئ كالتفصيل بل بالقوة والشأن المطلوب في العلوم  
 وان كانت يريد على المقدمات على النحو للعلوم في ترتيب  
 القيس فليس زيادة ومرة خارجة عن سببه محظوظ  
 ليس شئ على تلك المقدمات باعيا لها وليس ملحق  
 بغير ذلك القدر من الكثرة وادخل من جانب او  
 في الوسط لم يزد وانه شئ اعتد على سبب ذلك فان  
 كان سببه المقدمات مع الشئ في السبب فليس يكون  
 القوم من المبادئ منها صالحة لان شئ منها لا بد من شئ  
 خارجة من هذه فان جميع المقدمات التي في علم لا يخرج  
 منها الا المسببة لتلك المقدمات فبعضها التي هي المبادئ  
 بعد ان ان شئ منها مسائل علوم اخرى غير مناسبة اليك  
 العلم وكيف الشئ المطلوب في العلوم غير مشابهة بالقوة  
 والحد والحق للمبادئ مشابهة فان والاصول الموضوع  
 لكل منها شئ مشابهة والاشتباه يمكن ان يبارك فيها  
 وبين عوارضا وان كانت في دورها محصورة فقد لا  
 يتباين بالقوة من جهة ان بعض المحولات يكون ضرورية  
 مستقرة في الشئ وادخل بعضها كمنه يحصل عتبات من شأنها  
 ذلك ان الشئ المتساوي السابق من حاله ان يزداد

ان علم الشئ

المبادئ

التي

التي هي القوة متساوية وان فروعها موجودة في نفس العلم  
 انما هي شئ في شئ او يقع منه في ايرها كمنه ان شئ في  
 سببه هي كمنه او كمنه في جوارها فامور ليست محضها بالوجود  
 فيه والكانت فيه امور غير مشابهة بالفعل بل هي كمنه  
 من جهة منسبات كمنه بغير هذا العقل فيها فاشكال المسائل  
 المتساوية مثلا المتساوية بعد المنة يعظم فيها ان يكون فنية  
 مسائل المنة ففصل عن مسائل خارجة لا يتعلق بها كيف  
 بل ان سببها في العلوم المحلقة متساوية من جهة ان العلوم المحلقة  
 متساوية في هذا العلم بالطلان من جهة ان كل واحد منها في  
 شئ منها في كل علم يكون مبدءا او في علم النفس وهذا معلوم  
 فان مساوي العلوم التعليلية وهي محدودة في المصادر  
 تتميز بالفعل في هذين امرين اما لا يصح لبعض البعض كيف  
 لكل علم بل ولا مبدءا علم وادخل بعض بل مسائل ذلك العلم  
 كيف مسائل علوم اخرى ولا اليه او استغناء  
 التحصيل كمنه من جهة ان المقدمات التي لا واسطتها  
 علم وميزة فان لم يكن بميزة يميز في الرأى في وجهها  
 مشبه كمنه في الشئ بل كان كل خاصية يشبه او شئ في  
 ومع ذلك فليس يمكن ان يقول ان مبادئ العلوم  
 احدا لا يشترك فيها السبب ولا في كل شئ منها فان

صلى الله عليه وسلم



فما سئل ان بعض العلوم يشترك في المبادئ وان كانت  
خاصة ومنها ما تفرق فبعض الحق ان المبادئ مناسبة في  
الجنس اي الموضوع ولكن هذا لا يكون فان العلوم التي لا  
تساوي في الموضوع فان مبادئ خاصة باجناسها لا  
تساوي ايضا في الموضوع والذي يجب ان يعتقد فيه ان  
الحق والقضا والعقل هو ان المبادئ هي حق وحيث ان  
مبادئ منها البرهان اي المقدمات الاولي في العلوم  
مبادئ فيها البرهان وهي اجنس العلوم اي موضوعها  
ولا يتعلق بها ما يرجع معها اديا ديا كالواحد يوجد في  
فما قسم الا قول يجوز ان يكون فيها مبادئ خاصة مثل  
كل شي انما ان يصدق عليه الايجاب او السلب وقول  
الاشياء المادية شي واحد متاوية واما العلم اليقيني  
فلا يجوز ان يكون خاصة او شي سبيلان في الجنس وان  
من المبادئ التي بعني المقدمات فما هو خاص ومختص  
كما علم فلا يشترك فيها الا علمان احد فوق الآخر ويكون  
لا حد لها اول وثاني ثانيا ولما كانت الموضوعات في  
العلمية اما جنس الموضوع للمتناهات واول من موضوعها  
لهذا يجوز ان يكون الصغريات من المبادئ المشتركة  
من الوجوه بل ان كان ولا بد فالكبريات على النحو الذي

قوله

بلا

يجوز ان يشترك في مبادئ في حال العلم والظن ونسبتهما  
في بعض العلوم والظن والظن والظن والظن والظن  
الكلية من العلوم ان منها علم شي ومنها ظن به وان الاشياء  
فيها من جهة الثبوت والعلق والاشياء وان كانت تحت اركانها  
وان فيها موضوع متاوية ومساوية وليس كل علم يحتمل  
تقاسم بل ان العلم التقديري ولا كل علم مع كل علم بل ان  
نواحيه في جنس الذي واما ما سواه من الظن فيجب ان  
تقاسم كل علم والعلوم التقديري هو ان يعتقد في الشيء  
وعقده انه لا يمكن ان لا يكون كذا وعقده انه قد يوجد حيث  
لا يمكن زواله فانه ان كان فينا جنس لم يمكن زواله  
ان لم يكن متاوية فلا يصح غير ممكن الزوال الا ان  
الحق الا وسط الا على اوجه على انما لا يعني العلم منها الكليات  
والعلمية تحالفه جناسات من الاعتقاد وعقده في الشيء  
هو كذا ضرورة انه كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان لا يكون  
لكن يكون به الاعتقاد بعينه ممكن الزوال لانه لم يقع من  
حيث لا يمكن الزوال وعقده في الشيء انه كذا مع عدم  
عقده او ان الفعل في الفترة فاحظر بالبال وعقده وهو  
ممكن ان لا يكون كذا وعقده في ذلك الشيء ليس كذا  
وذا اجل مضاد العلم لا يشك كذا كذا كذا ان لا يكون

وليس

والتي هي منه هو الخفاء انه لا

منه

كذا انما ان يعتقد في الوجود كذا الذي ليس بشئ ان لا  
 كذا وفي الوجود كذا انك شئ ان لا يكون كذا انك  
 باحوال مستحسنة ولاولها  
 فافهم هذا انك شئ كذا  
 والوجود كذا انك شئ كذا  
 كذا انك شئ كذا  
 انك شئ ان لا يكون ان كذا لا كذا جازي في نفسه  
 الوجود قد غلب او جازي في وقت آخر فقد انزع عن العلم  
 ليس غلظا ولكنه ان وقع قواي وجبه كان ايضا باالشي  
 على ما هو به وان كان على اذيري فكيف انه موجود ويحيط  
 بالبال انه عسى ان لا يكون موجودا عند ما يفرضه موجود  
 كذا ان يكون عتقا وجوده حين يقيده موجودا كذا فافهم  
 التصديق المطلق الذي ليس في كذا كذا كذا  
 بسيط اذ لا بد في نفس من كذا كذا العلم موضوعه هو القوي  
 انما على الوجود كذا العلم ايضا بالشرط والنقص من موضوعه  
 الاسرار كذا التغير التي لا يثبت فيكون حال الامر كذا  
 الى الوجود حال الذي في يجب اليقاس الى التقه وتكتم  
 الفطن المركب باطل المركب واقعا ايضا في الامور القوية  
 والاعتقاد كذا ليس كذا كذا كذا ان لا يثبت  
 الفطن فيكون شئ كذا كذا كذا كذا كذا كذا

الفن

الظن احد الاقسام التي المبرج ومثل ان موجودا لا  
يكون ان لا يكون موجودا مع جوار استحالة هذا  
فان هذا حقيقة ليس علميا والثاني الذي تنهيه الظن  
الصواب والكرت بل السبب والشرط في كونه في شيء  
واحد وهو انه في الشيء ان لا يكون ان حقيقة الشيء  
لا يكون كونه وانك لان الاول منها اذا كان جازا استحالة  
فليس محتملا في جوار ان حقيقة من به فقد اسكن ان لا يكون شيء  
اما بعد اذ غير هذا على العقد الاخر الذي منه واما استحالة  
العقد الاخر الذي به وهو المتيقن بالحق حال العقد الثاني الكبر  
بالعقد الاول يتبين بل عقد صاحب العقل الاول لا يمكن  
كان حقيقة ان لا يكون ان لا يكون ما اعتقد كونه وهذا الاعتقاد  
يعني ان لا يكون ما اعتقد كونه وهذا الاعتقاد يمكن ان لا يكون  
ما اعتقد كونه واما العقد الثالث فان الاعتقاد كونه كونه  
سعد بقوله او ينقض وكل واحد من قسم الظن قد كتب بوجه  
توقع الظن كما ان العلم قد كتب بوجه توقع الظن كما  
ان العلم قد كتب بوجه توقع العلم ناسيا لكل وسط  
غير ضروري لهوام الكبرية وهو على محض علم قد علم على امر  
وجب والعلم بالذات في الحقيقة في حقيقة العقد وفي المبدأ  
العلم اولى به وكذا ان توقع لان في هذا الشيء علم

المركب الثالث الذي يسمى الفولاني  
المركب الرابع

الحمد لله



فمن يجهل العلم الكلي يمكن ان يكون يقع لزمه العلم الكلي  
 ذلك العلم يتدرج حتى يثبت اليه وان يقع في ذلك العلم  
 المسماة بالمقدمات فيخرج الى ذلك العلم الذي هو  
 يشر لها يكون الاول يرى في تلك المقدمات والحقا  
 في هذا وما يرى انما لا يتغير عما هي عليه وانما هذا الذي يكون اليه  
 فيها صادق الا انه حال عن الراي اليه او يجوز لغيره ان  
 يحال يجوز ان يستحيل يكون الاول يعلم ان الشيء موجود  
 يعلم لم هو موجود وهذا الذي يظن انه موجود ويطعن انه  
 لم هو موجود وان لم يكن ذلك بتوسطات فيظن انه  
 فقط ولا يظن لم هو موجود على الاحوال كلها فليس العلم  
 شيئا واحدا وان كان قد يقع في شيئين واحد فظن  
 وعلم حقا وان ظن صادق وظن كاذب معا العلم  
 فانما لا يجتمعان لان قولنا العلم يعنى اعتقادنا بشي  
 حقا وهو انه متحقق القول عما هو عليه وليس ان يقارنه او  
 عليه عتقادنا وصدقنا انما هو قولنا العلم يعنى اعتقادنا  
 بالفضل او القوة العرفية او البعثة وهو ان الشيء غير  
 جازم القول مما عليه وحال ان يجتمع في الشيء الواحد  
 الواحد في وقت واحد يستحيل ان يكونه عما هو عليه وحال  
 تحوله معا ويجتمع فيه راي ان يجوز زواله وراي ان

فانما هو من العلم  
 كما هو في العلم  
 واحد على علم

زواله واما العلم القاطن والكل ذب كيف يجتمعان في  
 بان واحد فان العلم الذي يظنه وهو كاذب  
 العلم المقابل الذي له هو فيه صادق انما ويا لم يكن  
 بل سكت في الامرين وانما بالفتن الى الصادق  
 الكاذب غير مطمئن اولى الى الكاذب بقى الصادق  
 غير مطمئن انما يشي الراجح بمشاكلات قد يظن كمنه  
 وغير ممكن تارة فاذا شاول الراي كونه غير ممكن شاولا  
 علم وادان وقع الراي عليه من الجهة الثانية فهو ظن يكون  
 انما يشي الراجح من جهة ظن وعلم والان بين مثلا في العلم  
 ان العلم غير مشترك لا يقطع ويصدق وذلك يرى ان  
 العلم مشترك لا يمكن ان يكون العلمان كذا واحد في  
 واما الكلام في الذين والصادق والغصم والعلم والكل  
 وليك ان يكون اكثر اولى علوم اخرى ومن الطبقات والحقا  
 الا انما علمنا انما هو العلم الذي قوة النفس البهية المستعدة  
 لاكتساب العلم ودالاته والعلم جوده يتناول هذه القوة  
 نحو تصور ما يرد عليها من غير ما والذين جوده حركة لهذه القوة  
 الى ان يحصل العلم الا وسط من تقارنهما مثل ان يرى الانسان  
 من القدر انما انما انما من جاذبه الذي هي الشمس على كذا  
 فيقتضيه ذنبه بحدسه اوسطا وهو ان سبب صورة الشمس

انما هو

وانه انما تارة حس من هذه القوة يقع في زمان قصير يحصل <sup>والقوة</sup> <sup>مدر</sup>  
 حركة ومن الان ان الحالب دى للمطالب يرجع منها الى  
 المطالب الصانع فكلما كانت فيه رغبة في فعل او رغبة  
 بغير رغبة فيكون ما مقتوه او المكنة خروج نفس الانسان  
 الى ما لا يمكن له في حدى العلم والعمل فاما في جانب العلم فان  
 يكون مقتوه الموجودات كما هي ومقتوه بالاعتقاد كما هي  
 واما في جانب العلم فان يكون مقتوه عند الملقى الذي بين  
 العادة ودرجاتي حكمه لا يستلزم النفس الى مقتوه من جهة العلم  
 بالاعتقالات النظرية والعينية وان المقتوه خلق **الفصل الرابع**  
 من العلم الحائس من الملقى دى يستلزم على عشرة <sup>العلم</sup>  
 المطالب **ب** في ان الله لا يحب مبغض ولا تسبح  
 في ان الله لا يعرض ايضا بالعتبة والاستعداد واما كماله  
 في انه لا يواب وفي مسندته بعض البراهين مع الله و  
 بعض البراهين على الله وذلك في مشاكره اجزاء الله و اجزائه  
 بعض البراهين كعبية الحال في وسط المدة و ووسط  
 اصناف العلم في تفصيل دخول اصناف العلم في الله  
 والبراهين التي في التوفيق على مشاكره ما بين البراهين الطرق  
 و من الاشارة الى ان الكتاب الحكيم هو بطريق التركيب  
 في ان طريق العترة فخر الله في التوحيد وكيفيته ذلك و

من جهة العلم

في

يفضل

وتفصيل طريق التركيب ما فيه من قوة الوقوع في تفصيل الاسم  
 الحائس **ج** في الاشياء بعينه العقل الى الاجزاء وتمام العلم  
 في تبيين العلم المسكت وغير المسكت وتحقيق الحال في  
 في تحقيق ما اورد به العلم ان قول في معنى كوشية العلم  
 واما في ذلك فليس كما في بعض الانصاح في في غاية الكلام في  
 البرهان في المطالب المطالب والمعلومات بالمطلبية  
 فان الاشياء التي يطلب العلم بها اذا علم على العلم والمطالب  
 كان كماله ان يكون بالاي ذلك والكيف وغير ذلك فانها  
 بحسب حيث شئت في هذا الموضع اربعة اشياء وامن في اول  
 احدها على وجه الشئ اي على العلاقات والاشياء التي يوجد الشئ  
 اي على الاطلاق والاشياء التي يوجد الشئ شيئا مشددا به  
 يطلب مركبا من اجزاء غير متجزئة وكل واحد من مطالب العلم  
 يتبع مطلب العلم ويستلزم كماله طلب الماد او ما سطر الله  
 فمن التوابع لطلب العلم ان يطلب العلم ان يطلب العلم الى  
 طلبه الوجه او لا يقتضى والافرى ان يكون العلم المتين  
 للعلم الملقى شرطا استثنائيا وعلة في الشرط او ما سطر الله  
 فالافرى ان يكون العقولية حصة الموسط واما مطلب ما في تبيين العلم  
 البسيط من يطلب العلم متعاطيا فانها اذا علم ان الشئ في حيز  
 طلب ذلك الشئ الموجود فقد علم ان مطلب ما الذي يحجب

فصل

ابرو موضوعها علم الله في العلم  
 رجوعه الى الله تعالى على  
 لان حيزه من علمه علمه



فدوم طلب من قبل كونه متيق من حيث هو يطلب  
 الاسم فاذا اعطى ثم اعطى مطلب الالهي في المثال  
 مطلب بالحجب الذات وتبع المطلب المركب من مطلبين  
 على وجه من الوجوه حتى يكون كانه يطلب بالذات لا كانه يطلب  
 وذلك لان الموضوع في المطلوب بالذات المركب  
 ان يكون معطى التوبة المبنية او لا ثم في كل علم يطلب عليه  
 والتمس له بالعلمية فاذا طلب وجود العارض له او لا وجوده  
 بالذات المركب بالاعتبار الى ذلك يعرض انما يطلب  
 العارض بالذات السبب بالاعتبار الى نفسه وذلك لان  
 البراهين انما يبحث عن الاعراض التي تميز الموضوع عات  
 تلك الاعراض الى وجه الذي في تلك الموضوعات  
 فان منع ان يكون لها وجود في تلك الاعراض مما في  
 فان وجوده في شي منها ثبت اثباتا في الموجودات  
 البحث عن شيئا لا يوجد شيئا بوجه من الوجوه عن غير مطلق  
 كالحجج عن شيئا المشبه المتساوي الاضلاع الذي المعلوم  
 على خط طر فاه مركزا في بين وقد وصلنا ايضا بالقاطع كجوه  
 عن طريقه في نفس في ذلك يعلم ان له مكان وجوده  
 صحيح اليقين يثبت استحي ان يطلب له المائمه وان يعطى  
 الذات وقبل ذلك لا يكون استحي طلبها او اعطى

الموضوع في المثال

الطلب

الحجب الاسم المركب الذات فانه من غير ما في نفسه  
 ووضح بحث الحجب الذات لونه العوارض هو الذات  
 وان كان لا يقع ان يكون ما قد اريد في جواب الحجب الاسم  
 قبل الاشكال لعل في ذاته طلب بالحجب الذات فانه منع  
 ح مع التصالح البنية واما الاله الا وسط فهو العلة وتبع في طلبها  
 بعد الال على وجهين احدهما بالقوة والآخرة بالفعل اما بالقوة فلان  
 طالب العلم في مثل هذا انما يطلب علمه فيكون في نفسه  
 طلب العلم في طلب بالقوة بل هناك حذر وسط مثل مسائل  
 بل في تصنيفه فانه يطلب من شي يوجب العلم بان  
 التوسيف فاذا اعطى العلم وتبين في طلبه انما لم كان  
 التوسيف فاذا اعطى العلم وتبين في طلبه انما لم كان  
 يكتف ولما قلت ان التوسيف فانه يطلب اما على وجه  
 في انه يكتسب وهو الاله الا وسط كيف كان او ما على وجه  
 في انه يكتسب وهو الاله الا وسط الذي هو قوله الامر في نفس  
 معنى الطلبين جميعا ان الاله الا وسط الذي اعطيت بالقوة  
 اوله موجوده من حيث منتهى ان الامر الحق هو كذا يجب ان  
 يعطيه الان بالفعل وتقول ما هو الان يكون البحث عن  
 شيئا مما هو الاله الا وسط بالقوة يكون طلبه منها انما هو  
 طلب لم بالاعتبار الى الشئ ويكتسب بالفعل طلب بالاعتبار الى

الا وسط ويكون بالقوة أو بالاطلاق لا وسط بالعقل  
 لا بد من ان كان محمولا نقول المعلوم الاول الموجود بالاطلاق  
 به الموجود شيئا ما استجابا لوجوده بالوجود او عضا فترتبه  
 او عضا خارجا ثم نقول المعلوم الاول على الموجود على الاطلاق  
 الشئ المطلوب بالثبوت موجود مثل قولنا بل الشئ موجود ولا  
 فضا انما هي حيث عن وجوده نفس الموضوع واما بل الشئ  
 كذا وبل الاوسط بالثبوت فانه انما هي حيث عن وجوده  
 ما اولا حتى واما هو الموجود شيئا ما فخذ بان من هذا النوع  
 بالقوة ترجع الى كل الشئ والى الشئ وان طلب كذا  
 ما عن بالثبوت لانه بالقوة بمعنى باللا وسط ولكن من الممكن  
 من فطن ان يثبت البراهين شيى بوجوبه العلم  
 الا وهو بحث الما بالقوة ولا بحث الما اولا بوجوبه العلم  
 وقد تى هذا الى ان يثبت ان الا وسط في البراهين هي الحدود  
 كل ذلك اوسط فانه ليس كل بحث مما هو موجود الا وسط الشئ  
 ليس البحث مما هو الا وسط هو البحث عن بالية احد الطرفين الا  
 حتى يكون البراهين بهما اولا كل ما هو موضوعه فهو احد الطرفين  
 فصل او مادة او صورة فان العمل الموضوع لا مورد في افعاله  
 ولا هي بوجوبه بعض الوجوب لا صورة ولا مادة وكثيرا  
 من الا وسط في البراهين باليس مادة ولا صورة ولا

والموجود  
 والموجود شيئا ما

بل كذا سببا بوجوبه الشئ في شئ فان الجنس المستطاع  
 وجود الجنس الا على النوع الا فاعل في كل عمل على الطبع  
 وان لم يكن على ان ذلك الشئ نوع الجنس المستطاع  
 العقول ليس في هذا المالك ولا صورة ولا مادة ولا اقليم  
 بوجوبه اياها غير علمه علمت او لم تعلم وكثير من المعلوم  
 هي علمه لكثير من المعلوم وهي خارجة عنها ليس بجنس الا  
 فصل ولا مادة فان كون الشئ بحث يكون خطا لانه  
 عنه على صفته كذا بوجوبه كون رذايه مساوية لثبوت  
 من غير ان يكون خطا بلك الصفه حسا ولا مفهوما ولا على  
 كون رذايه مساوية لثبوتها من غير ان يكون خطا بلك  
 الصفه حسا ولا مفهوما ولا مادة ولا صورة لذلك كثير من  
 الا وسط البراهين ليست حدودا ولا على او فطن في  
 جوده الشئ بل على ما عليه موضوعه وكذا العلم قيام الارض  
 في الوسط للكون وكذا انما هي السائر فانه لا يحصل  
 وسط في اثباته اياها فثبته وان كان قد يجوز ان يكون  
 به العمل الموضوع فصول من جهة على افعاله او فصول لكل  
 بل كل الفصول العمولة منها كما ان القدر دم لا يلقى انه سديد  
 صديق ولا يلقى ان الحمى عفونة وليست افعاله او فصول  
 هي فصول الفصول بل افعاله فصول خاصة فصول فان العمل الوجود

الخاصة بطلان



ولم يفتقد الى شئ من مساوي الاصل على السطر فيشخ الخ لم يفتقد  
 السادة فيما قد ينشأ من هذا فيحتاج الى اوساط اخرى  
 ومصرورية اذا عطيناها واحدا من مساوي شئ من مساوي ان يكون  
 قد عرفت حد السادى واما السطى قبل ذلك فانه اذا لم يكن  
 الرخايف التي يردون بها التويز باسم البرهان في الشئ  
 الذي من الحد لا غير كثير من هؤلاء يدعي خللا كما انه انما يبرهان  
 على وجود الحد لا غير كثير من هؤلاء يدعي خللا كما انه انما يبرهان  
 الذي يغيب وجوده الاكبر للاصغر ولا يكون الاكبر الا هو فلا  
 غير حجة يكون بين ان غير الحد وبين ان الحد غير مناسبي  
 بعينه وقته وهو انه لا يكون في الحقيقة اثبات الاكبر حجة له او لا  
 بتوسط الحد والرسم بالقوة او بالفعل فانه لم يكن حد شئ  
 من غير حجة لا شئ فيسبب وجوبه وما لم يكن مسلوبا فيسبب  
 كنهه ليس ذلك على انه هو الحد الا وسط الكا في الذي لا حجة له  
 غيره فانه حق قيل في مثلهم ان حد الاتفاق هو كون التفرع  
 نسبة حدية كذا اذا اذ ارجع هذا اوسط اشع ان التفرع  
 يكون الشئ الذي هو موصوفه متفقه بالاتفاق هو موصوفه  
 كنهه ليس كنهه ان كنهه هذا الشرط او انه لا يكون  
 الا كنهه هذا الشرط فانه لو كان موصوفه ان هذه التفرع موجود  
 لها هذا الحد كنهه ان كنهه في انهما موجود لهما الاتفاق

مقدمة ١

بما لا يكون  
 والحد من مساوي  
 والحد من مساوي  
 والحد من مساوي

مقدمة ٢

ولكن في اكثر الاشياء كل على امره كما يشاء على امره و...  
 بتوسط الحد بل يحتاج الى توسطه امور اخرى تبادى بينها  
 الى شئ وجوه الحد قبل ما و... الى شئ الحد التي يدل عليها  
 الحد و... ولكن التوسط يكون امور اخرى الحد و...  
 ترى برهاننا نقطه وسط في حقيقه ثم ان شئ من الحد و...  
 ولو كان البرهان هو هذا نقطه وسط في حقيقه اعني الذي  
 الحد كان مجردا على شئ الى على ما وجود الاكبر لا صغر ف...  
 وجوده ونفس الحد لا يكون في واما اول شئ في الاكبر  
 ككث ان جعلوا الاوسط حد الا صغر و... ككث  
 في شئهم وكث ان ان ان هذا لا يكون بالحقيقه و...  
 انما يكون بحسب الظنون انقضت وبالحقيقه عليه ان  
 يدركون ككث من على ككث من ككث من ككث من ككث من  
 يجب ان يصف دلائل هذه الاقوال بالحقه وترجع الى  
 ترتيب التبع الاول ولان العلل التي تليها للقياسه و...  
 لانها مقومه لثبات الشئ وهي و... في البرهان لانا  
 بينا ان اليقين انما يكون بعد شئنا فالبحث عن لم يبحث  
 بوجه ما كما بعد الوجه الذي ذكرناه اولاد و...  
 الحد الاوسط حد الحد الاكبر كان بين الوجود والعدم  
 قد برهننا ان اولنا على حسب و... والحد الاوسط

بما هو

الذي

الذي هو القدر القوي ايراد في قول الشئ قدرة و...  
 في ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من  
 الشئ و... ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من  
 قدرة الشئ مع قدرة الشئ لان بينهما سببه حد قدرة الشئ  
 فيما بالقياسه او بالفعل شئ الحد من ككث من ككث من ككث من  
 الذي في النعم لان الاتفاق ايتلاف هو يتبين من ككث من  
 سببه حد قدرة الشئ في ككث من ككث من ككث من ككث من  
 وفعله في البرهان والحد من ككث من ككث من ككث من ككث من  
 ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من  
 حده ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من  
 شئنا بطلان او ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من  
 ذلك الوجه نظن انما نطلب الى بالقياسه فاذن ككث من ككث من  
 هو الشئ في طلب ما وقع من ذلك وليس انما اعطينا  
 قد اعطينا حد وان كان قد يتوهم ما سلف من ككث من ككث من  
 طلب النعم و... طلب البرهان وطلب لما هو طلب الحد  
 والحد قد نقول ان على شئ واحد من جهة واحدة واما انما  
 حد وليس ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من  
 الحد و... ليس ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من  
 برهان المبرهن اعطى حد الحد و... فان البرهان اعطى

و... ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من  
 و... ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من  
 و... ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من

لقد

ان

و... ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من  
 و... ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من  
 و... ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من ككث من



الشيء عرضاً وتباً على ما افصح مراراً والحق يعطى من الله انما كانت  
 والعرض الذي فيه ورضي حاشي نفي نفي ان ما يعطيه البرهان  
 جبر عينه ما يعطيه الله تعالى ان البرهان انما يعطى انما كانت  
 روياء مساوية لها ميثاق ذلك المعنى خارج عن هذه الشك  
 يعطى البرهان البتة لا هذه الموضع ولا الله هذا القول بل  
 او يثبت من شيىء وادراك استمررت لم تجد البرهان انما كانت  
 محمولاً وتباً وعرضاً فانها نفس ما يعطيك من وجوه  
 بعطاك كونه ذاتياً وعرضياً فضلاً عن كونه ذاتياً  
 على ما افصح هذا عطفها بغيرها فاذ ذلك لا ما افصح عطفها بغيرها  
 شيىء على شيىء وما نسب شيىء من شيىء كونه ذاتياً وعرضياً  
 بهذا الحق هو عطف البرهان وان كان في بعض شيىء كثير من الموضع  
 ان ذلك الحق البرهان في المادة لكن ليس ذلك هو البرهان  
 المقدمات الواجب قبولها هو البرهان عليها وارجو ان  
 كلفا اعني الموضع ووجه دونه ولا برهان عليها لانها سبيل  
 قد ولا يبرهن ولو كان على شيىء برهان دانته معلوم الحق  
 شيىء غير البرهان وانه ليس على محذور مبرهن محذور ولا  
 كل مبرهن محذور ووجهه واذ كان الحق شيىء غير البرهان  
 فليس الذي يعطيه البرهان الا ما يقصده به من الحق كما هي  
 بالذات ان البرهان غير الحق كالتحسين البرهان بما هو برهان

ولم يقع على الحق والحق  
 مطلب البرهان

على سبيل المثال

يقصده

الذات

البرهان لا يحتاج الى برهان

بالذات شئ غير الذي يعينه والحق بما هو متب بالذات والحق  
 لكن البرهان لا يحتاج اليه بل كونه اوطد لا يحتاج اليه بل  
 يبرهن كنهه في ايجاب مقتورهما سادساً وثالثاً  
 ان لا يكون الا بالمقتور فستمر على ان ذلك المقتور  
 جهة البرهان بل المقتور هو الذي من جهة البرهان والحق  
 انما هو يوضع ومنعاً البرهان من كونها تالياً فيكون العرف  
 بالاضطرار والحق يعطى الا سور الله انما في جوهر الشئ اعجب متباً  
 له في الحق وفي الانعكاس عليه مع ذلك الاسور في شئها  
 المحذور والبرهان يعطى عوارض خارجة عن البتة والحق لا يعطى  
 وارجو ان قد تباليك حل بل تباليك يقية وشهد الله  
 ما البرهان يعطى المبرهن اجزاً بربانه لا تباليك يقية بل  
 على البرهان على الشئ انما يكون برهاناً على غيره ثانياً والحق  
 لا يكون لغيره ولا يكون منه اول وثاني وان كان قد الام  
 يحل على الحق ليس على انه قد افصح البرهان غير محذور  
 والحق في البرهان مثل الحق في البرهان على الثالث  
 لا ليس على احد على الاخر **بمعنى** في ان الله كونه  
 ببرهان ولا كونه يقول ان الله ليس سبباً في برهان كونه  
 اوسط على ان يكون المحذور قد اصغر في العباس والحق  
 اكبر ولو كان ذلك كما كتب لم يكن تبين حد الاوسط ولما

فقد نقلت عن بعض الحكماء  
 في قوله تعالى  
 لا يبرهن على  
 البرهان

فد  
 بر كان الاكبر سفل على الاكبر فيجب ان يكون  
 على الاوسط وان يكون الاوسط سفل على الاكبر  
 عليا والوسط لا يجر شي من الجوانب مفرقة او فصل جديرا  
 واما رسمه واما قد يسمي جميعه بما في هذا الموضع من التعليم  
 لساواها خالصا فانما هو من شي على اصله ان يكون  
 قد اوسط بين شيين وبين حد واما المائدة والعسل على  
 يصلح ان يكون حد اوسط فالك اذا قلت كرج  
 وكل شي كذا وكذا من طريق ما هو اي حد وكذا وكذا  
 ما هو لم من ذلك ان يكون حد المائدة او الفصل هو  
 حد النوع وسواء عريت بقولك كل شي كذا هو موصوف  
 تب او عريت كل شي من حيث هو ب فان الامر غير  
 مستقيم انما على سبيل الوجه الاول فانه يجوز ان يكون الا  
 التي من النوع محله شي يكون الامور التي من النوع محله شي  
 واحد او كثر يكون الامور التي من النوع محله شي واحد او كثر  
 كلها محله واما ذلك هو وحد حد واما على سبيل الوجه الثاني ذلك  
 لان لا يخلو ان كل شي من حيث هو وجب ان يكون هو  
 حد من حيث هو ب هو حد هو حد في الحد غير  
 حده وانه ان كان المائدة والعسل وان كانا لانا على  
 النوع وكل على النوع حده فانما يخلو الا من طريق انه قد للشي

فد

فان تحت ان يكون  
هو كذا وكذا

تحت ب

واحد او كثر  
كلها محله واما ذلك

وحدتها

تدما واحد واما قد لا يتصور ولكن من طريق انه موجود بالشي  
 فرق بين ان يكون هذا الشيء موجودا بالشي وبين ان يكون  
 حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصل وحد طبيعة احوال فيه حد  
 او الفصل فان لم يكن ان يكون الحد الاوسط فانه  
 او فصل بين هذا الوجه والوجه الثاني واما قول من ان  
 شغل في الاوسط اما ان لا يبعد الحد واما ان يكون الحد  
 ذلك لا يخلو ان تقول شيئا من الضحك واما ان يكون  
 فالتقريب وتحت في شي ان كل شي من حيث هو  
 ايت من غير زيادة بيان ان هذا وجه كونه محله  
 على موضوع الشيئ ليس معنى من حله على الحد الاوسط  
 يكون ذلك اوضح انه لا يخلو ان شيئا من شي  
 محله وقد بان من حال الفصل ان حل حد النوع كذا  
 كونه من حله على النوع ان كنت تترك اصولا  
 واما ان تقول كل ضحك من جهة ما هو ضحك او كل  
 ناطق من جهة ما هو ناطق والآخر كل شي يوضع للضحك  
 وكل شي يوضع للناطق ليس هو ذات الضحك  
 ذات الناطق وكذا الوجهين داخل في قول كل ضحك  
 كل ناطق ثم هذا الحد ليس حد الضحك من جهة ما هو ضحك  
 ذات الضحك ولا للناطق من جهة ما هو ناطق

م  
الامر ان يكون

على غير متفرق في فصله

م  
معدة رضة

ل  
الحد كذا

ك  
الحد كذا

ل  
الحد كذا

ل  
الحد كذا



بل شيئا ما تعرض له انه سخاك وميتوم بان يكون عليه  
 وهو الانسان فاذن ليس يصح ان يقال ما هو سخاك  
 فاطلق قيل عليه هذا المعنى على انه صدر ان معنى ان كل ما هو متوقع  
 للسخاك وميتوم حقيقة او للناطق فمذاقته وبعنى بذلك  
 الانسان فان كان فيها لم يتحج الى بيان الكبرى بل  
 الكبرى بالمعنى يتبين اذا كان ذلك فبما فقه بان ان  
 الحد الاوسط في العيىس الشيخ الى الله لا يكون خاصا  
 ملائضا للشيء بل ان كان ولا به فجنب ان يكون هذا  
 هو اما ان الحد الحقيقي للشيء لا يكون الا واحد فذلك لظهور  
 انه عرفنا بالحد الحقيقي ذاته مساو له ذات الشئ من وجهين  
 احدهما جهة الحقيقة على الاله كس والى من جهة سببها  
 بل كل معنى اتى له دخل في حقيقته حتى يساويه ويكون صورة  
 جهة معلومة مساوية للمصورة الموجودة ومعلوم ان مثل  
 هذا الحد لا يكون له ذات واحدة الا واحدة اولو كان له  
 هذا شئ على صفات ذاتية فانه من شئ الى الله تعالى  
 الى لما كان الاول حد مساويا لمعاني ذات الشئ على  
 ولا حدة حقيقة باطلا لكونه كثيرا اذ اذ حدة والمربى بحد  
 الشئ واقصر على عينه فصول كثيرة حتى اوجع النظر في  
 هذه وان كانت هناك معان ذاتية اخرى يحتاج اليها

كل من

ولما وشره

صا  
عرف

وانما

نحو

يتم الحد الحقيقي فكل هذا الحد متصور بان يكون لا شئ منه شأن  
 ان تلك ان يكون دور عين شاة وان فوى ان  
 جود ان لا يطق ما يت وبن النفس حد وحركت لذاته وايضا مبدأ الجود بها وان النفس  
 شجرة الا انعام به شبه ذلك فاذا جعل واحد من بين  
 الحين حد الاوسط والآخر حد الكبرى ان بالفا ما قيس بال  
 يبر من شئ ان حد ما كان الحد بالمعنى لا يكون حد  
 بل حد انا فقه وبما تامة وانما ان هذا الاوسط لا  
 من ان يكون على الاوسط حلا شتر فيه انه حدة والآخر  
 كس في حد عليه او يكون المل من احد ما حلا قط ولم يطل  
 حد على لما على حد ذات قبل مثل ان حد ب و حد ب  
 من وضع وضعه فحققت مقبلا من غير ميسر كان  
 في الحقيقة بعد انكشاف الجس ان لا يكون الا بعين ان  
 يكون ب حد صرح اذ لا حد في بعين آخر واما ان يكون  
 الحد ليس طريق الاشراج ليس لكن لا يجوز ان يكون  
 شاة ذلك معقولا فبما على عينه والا لا يتجلى  
 ثا شت يكون حد مساويا لمرال منه فبما من كل حد  
 فبما لا شئ حد ولا سانية اولو يجوز ان يكون الحد  
 وح هو اذ ان دور وقد بان ان ذلك شئ الى  
 اوساط لا اوساط لما يكون حد وغير مكية وانه خلاف

بارة نازم  
دم القلب

فما ج  
الحد

مكال







او غير حيوان بل جسم غير ذي نفس ثم انه يقع ان يكون  
 الكس والاذن اختاروا ثم يقول الحيوان اما مثل مكان العقل في اثناس الحرس  
 حارسه مثل انفسهم ثم يقول الحيوان لوجه الله احدنا انه لما قسم لم يعين احد الطرفين  
 اليه في ان يكون شرا من مصداقه وتساوا اليه ان جمع متفرقا منه قد يشك في غيره  
 الصبي في القول متفرقا عنه احدنا انه قد يكون ان لا يتجمع متفرقات طبيعة واحدة والله  
 محتمل وانما لا يكون له صفة ان يكون ان في باري ربينا من الثالث ان يكون  
 ان يقع المجمع لا على الترتيب المحم الذي يجب ان يراعى في  
 فيظهر من الفعل يجب ان يقدم وانما يجب ان يكون  
 وذلك اذا جتمعت عدة مفعول فلهذا وجوبه  
 البنا الوجه الثاني وهو الخطا في جميع المتفرقات وهذه الوجهة  
 في بعضها وتقع العتمة بالآيات وبالاوليات في التسمية  
 لما علمت اي على محيتم اليه شيئا انه هو لا محيتم  
 احسن من الاذنين وذلك لا يمكن فيس على الله لما عزمه  
 الثالث من الامثال من اشراج الجوز له انه جمع مفعول  
 على انه قد نال ليس كل حجة واثبات على الصواب في  
 قد فرغنا بعض شيئا من الواجب اذ هو على انه يصير اذ جاز  
 لا يقع في التسمية طرفة او تخطي الله اثبات الماشي خارج من الجوز  
 لان العتمة قد تقع فيها جميع ذلك فلا بان يدخل الضحك الخوض  
 الا لظن رادوا مشرب العتمة فيها فان كثرت ابانة وتوقعه

منه قد جاز في بعض العتمة وان تعد على العتمة الى احيائها  
 بان قسم قسم شمس فيش قسم او قسم اشج واحدة هو اليه  
 من الاف من جميع اشراج الجوز وتعد في العتمة الى احيائها  
 فيس بان جميع الخيرات مفعول جازية حتى حصل منها  
 ليشتي في كل كان كذا كذا فلهذا عمل شيئا عين على  
 المدة في بعض المدة ودم او كان حصل في في الوجه على كل  
 المداخلة الى كذا يده فان اخذ ذلك الجوز يكون في الحاجة الى  
 فيس بان يرفع سائر الاقسام بين من يرفع سائر الاقسام  
 ووسايرها في المداخلة فان الناطق اين لان ان اخذ  
 على الناطق من ان ليس غير ناطق والاشياء على الجوز  
 يكون احسن البشور ليس عليها او غنى منها واما في العتمة  
 على الناطق شيئا وذلك لان طلب ان الحيوان الناطق  
 المايت قد لانا ان وطلبنا ان الحيوان الناطق المايت  
 قول الفصل لان ان ال على هيتية غير محققين في الخفا والظهور  
**مفعول** فلو كانت نعرف ان الحيوان الناطق المايت قول  
 سوا لان ان ال على هيتية لما كانت نطلب حذ لان  
 البتة بل انما نطلب نيا القول المفضل الذي هو بهذه ال  
 فان كان كذا لان ان هذا لان لان كذا لان لان  
 قول بهذه الحال تسليم ما يحسن حذ او وسط هو مصداقه من وجه

فصل في مميزات قول مفضل  
 في المايت و ص  
 في المايت و ص  
 في المايت و ص

واحد ما في القول بهذه الصفة







الضد وهو في هذا المثال الجواب احتاج ان يثبت لا تحتمل كونه  
 بحد ذاته الضد وهو في هذا المثال شرف ان يصح في المصداق  
 الاول فاني جعل الدور الثالث ان يثبت ضد الحقيقة  
 اعترف من ضد الضد ان ضرب من مثل في الجاهل والمعتق  
 وكل بيان جالس اعرف وان لم يكن دورا ولا مصداقا  
 غير بيان والبرهان كسج وضع ان هذا الالف قد  
 حده بالضمه بهذا القانون فكيف يحده بالضمه ضدا  
 حده الضد المطلق والضمه المطلق الواقع على الطرفين  
 ليس لضمه ولا على ان يقول انكم قد زعمتم كذا الضد  
 من ضد الضد الاضري هذا الكتاب من هذا في كتاب  
 الجدل ضد الضد فيه هذا القانون حيث الحكم في اثبات  
 الحد وهو مطالب الجواب عن هذا ان وجهين احدهما  
 ان كتاب الجدل ليس في هذا على الاثبات بل على  
 الحقيقة ولكن على المكين انما يتبين الحكم بضمه  
 انما ان الرأي المشهور ونحن لا نضع ان يكون ضد الضد  
 يتسلم من الضم في مضمنا ام ان يكون ضد الضد  
 ضده في الحد ولا ينعى ان يكون ضد احد الضدين  
 الى المشهور والى النافع اعترف من ضد الضد ان لا يكون  
 انما ضد بما هو معروف المشهور لا بما هو حقيقي المعرفه عند القدر

البرهان وتبين كما خفي بضمه ولكن اشهر مثل كثير من  
 التي هي خفية في نفسها بالاعتس الى الفصل الذي في  
 ولكن بالاعتس الى الشرح هي بضمه بضمها او مقبوله التي  
 ان الحد المطلق في كتاب الجدل هو الحد بضمه فان  
 وبجبه نون الحقيقة فلا يجب ان يحرر في الاحكام  
 بضمه الحد والمعتق وقد ان الحد لا يصطلا وبكاستقراء  
 يتبين هذا الكتاب من ان الاستقراء الحقيقي هو من البرهان  
 البرهان وهذه لاحد وولما على ما وصحنه والثاني ان  
 استقراء منها قول على ضده فان ذلك القول انما  
 على انضاد لكل واحد من الاشخاص فيقول الى ان يكتفي  
 كما ان اوجه حكم في البرهان نقل الى الكلي او على انضاد  
 النوع الى اشخاص ولا يمكن ان يكون ضد الكل واحد من  
 البرهان فانه يعرض من ذلك محال ان احدهما ان  
 لكل واحد منها ضد بضمه كان لا يشك في الاخر وكان  
 لا يمكن ان ينقل الى النوع كذا وينقل اليه ضد وكثير من  
 والثاني ان الحد الخاص بكل واحد لو كان لما كان من  
 انه بضمه المسمى بضمه في كل العوارض التي هي  
 كل حده منها شخصا واحدا كما علم في باب عوارض  
 غير واخت في ما هو شئ في بطلان فنقسم وادركنا

الاستقراء وبقى انما يتقرب على انه قد يتصور  
 وليس شي من الاشخاص يدل لوجود معنى فيه على انه قد يتصور  
 الا ان ينفرد نوعه او لا ويعرف المذلة فيكون الاستقراء  
 باطلا وذلك لانه لا يمكن ان يقال لما كان هذا  
 نوع هذا الشخص وهذا النوع هذا الشخص الثالث فهو قد يتصور  
 لان هذا النوع قد عرف او اعرف انه قد يتصور الشخص الاول  
 قيل في ذلك ان كتاب الله بالبرهان والاباقت ولا  
 يستقر من البرهان فيكون له معنى في نفسه فانه لا  
 يسئل الا ان يعرف بالمشيئة اليه الا يصح ثم معنى  
 بالشيء وهو المذلة الحقيقي لا يجوز ان يكون المذلة وجودا  
 والمعدوم والذات قد يكون له قول وال معنى الاسم  
 والاخذ على ما يشترك الاسم ومن ثمة ان المذلة لا يتصور  
 فان يبنى به القول الذي عجب الاسم من حيث لا يتصور  
 او يعنى المذلة الحقيقي فان معنى شرح الاسم قد كلف على ذاته  
 ليس يحتاج ان يبين المذلة او يبين البرهان على انه قد يتصور  
 بهذا الاسم معنى في القول وان عني به المذلة الحقيقي  
 حيث هو حقيقة فذلك يتقضى ان شيئا قد يتصور  
 موجودا في نفسه انما ان يكون المذلة لا شيء اليه في وجود  
 الشيء وانما يعلم وجوده من وجه آخر او يكون المذلة

يشير الى وجوده فان كان المذلة يشير الى وجوده في نفسه وجودا  
 او لا فيلزم ان يكون قد عرف المذلة لا في ذاته بل في حيث هو  
 حقه حقيقي بل في حيث هو شرح الاسم من حيث عرف  
 الشيء الذي هو المذلة بال معنى باسم شي الذي هو وجوده  
 فاما لم يعنى معنى اسم كلف فهم وجوده فان كان وجوده في ذاته  
 بنفسه يكون صيرره شرح الاسم في ذاته بنفسه وان كان  
 في غيره فيكون البرهان الذي يبين وجوده في غيره شرح  
 فيكون الذي كان من قبل شرح الاسم قد صار الآن  
 لما كان مع ان الشيء موجودا من جهة ان ذلك برهان  
 بل هو برهان على وجوده بالذات وعلى حقه بالعرض فانه قد  
 لا يمنع وقوعه في المذلة ولا في الخلاف واما ان كان المذلة  
 فانه يشير الى الوجود حتى يكون عطا المذلة ليس ينشأ  
 من حيث هو حقيقة هو حقيقة الوجود ومان الوجود  
 فيكون من حيث الشيء فانه على وجوده معاني حيث  
 حقه فانه انما يتقرب على صورته في مية المذلة  
 والموجود كما علمت ليس منها فليس المذلة جنسا ولا فصلا  
 فكل لازم المذلة لا يعطيه في يعطى الاجسام العنصر في  
 بل البرهان يعطيه لان البرهان هو معنى اللذات التي  
 ليست ذاتها في المذلة فان البرهان يعطى المذلة يعطى











سبب العمل الصوريه واحده بحقه صوريه للوجود  
 بعض اجزاءه على بعض اذا كان الحد بالجله صوريه للوجود  
 وكل جزء منه موقعا لا ينفصل عما يكون البرهان معية الوجود  
 كان فيه جزءا لم يزل وجوده مستمرا على نحو ما قلنا فشكل في  
 مثل ذلك اجزاء الحد وواجب بعض الابدان كقياسه الي  
 في ترتيب الحد وواجب ترتيب اصناف العمل واما  
 فيفصلا في القاصه التي اياها نعرف ان نعرف الحد الثاني  
 واما الحد الثاني فنفس الحد الاول الذي هو سبب الوجود  
 واما ان قص الذي هو سبب الوجود في حقيقه ذلك الذي  
 هو حقيقه سبب الوجود واما الذي هو سبب الوجود في حقيقه  
 وضعه في حقيقه في ارتقاءه في حقيقه لما هو قول  
 شرح للاسم ونفهم المعنى الذي هو موقوف بالذات في  
 ذلك الاسم لا بالعرض ولا يدل على وجوده ولا على عدم  
 وجوده اللهم الا ان يتبين ان يكون معنى الاسم موجودا  
 الوجود فيكون حقيقه ولا ينفصل عن سبب الوجود ولا  
 لا ينفصل عنه ما يشرح الاسم ليس بذات وان كان  
 لا يكون حقيقه ذات الا في حقيقه اسم فان اخذ في الوجود  
 على ان يشرح الاسم لثبوت في وجوده معنى الاسم في حقيقه  
 بان سبب معنى الاسم لو كان موجودا فهو بالعرض فقط

سبب

للمعنى مثل ذكره المثلث قبل ثبوت وجود المثلث فان ذلك  
 يورده وانما لا ينفصل عن سبب الوجود لان سبب الوجود  
 بل هو موجود المعنى ومع ذلك لا ينفصل عن سبب الوجود  
 يعطى سبب المثلث وهو الاضلاع المثلث فيكون سبب الوجود  
 يعطى سبب الوجود لان المثلث موجودا كانت سبب الوجود  
 لا ينفصل عن سبب الوجود لان المثلث موجودا كانت سبب الوجود  
 بالقياس الى ذلك لان ذلك هو سبب الوجود وسطا وسطا للحد  
 واعطاه للحد في حقيقه ما يشرح سبب الوجود في حقيقه  
 على الوجود واما الحد الموقوف على الاسم اذا لم ينفصل  
 معنى الوجود في الذات كان اتحاد اجزائه شيئا  
 مستترا من وجوده واما ان كان سبب الذات كان اتحاد اجزائه  
 مستترا من وجوده وذلك لان العقل انما يكون وجودا  
 على احسن وجهين اولا انه متعلق بالاجزاء ولا ينفصل عن حقيقه  
 كما مضى من ذكره فيما سلف مثل حقيقه ذات او كتاب في  
 دره واما لان اجزائه في حقيقه شيئا واحدا في انفسه  
 على شيئا واحدا في الوجود واما الذي يكون سبب الاسم  
 في حقيقه ان يكون اتحاد اجزائه ما دام ليس مطايعا للوجود  
 اتحادا لا ينفصل الا ان ينفصل بالقياس الى حقيقه واحد  
 في انفسه الى هذا القسم والوجود في حقيقه قوم وكما مضى



مستند في جميع الحدود التي هي حدود معنى شرح الاسم فانه  
 كان المعنى محالاً لا لخيال وفي النفس التبع كيف يكون خيال  
 وجوده وان كان محالاً ولا لخيال في النفس ذو اجزاء لا يجمع  
 في الطبع كيف يكون ذلك الخيال واحد مثل شخص  
 يظهر فان كان هذا الخيال واحداً فعليه ان يكون واحداً  
 غير الجبر التي تكون بها الذب العقيد والميلات العجز وراحة  
 فان الواجب على وجوده كثيرة ونحن لا نذهب الى المعنى  
 في قولنا معنى واحد وشي واحد بل نشير الى اتحاد معنى وجودي  
 فذوانا اتحادا لكن بحسب البتة فنوضح الاجزاء باطبيعة لا  
 خيال او معنى او لوجود واحد باطبيعة واحدة عليه فذو اجزاء  
 مما يقال عليه الحد ويقال حد بوجه آخر لما يعطى فذو وجوده  
 المحدود او لحد بعيد في الزمان حد واسطه فيكون سبباً  
 للبدء فاذ اخذنا الحد من الميكال وهو الاصل في الوجود  
 ونضع الحد واجمع فيه شبهة معنى الحدود وهو المعنى  
 وكان في حقيقته التقيد وهو ذكر القيد فانه الله الاشياء  
 يمكن بعضها على بعض الا لما كان محدد ووجه ذلك التحديد  
 المحدود والحد مستويان كمال الحد هو محلي الحد الذي  
 عنه فقط ويوجب الحد وهو ايضا مساو للاول ولا يوجب  
 الامور الله مستوفى لان يكون منها برهان في كمال الحد

[illegible]

الشيخ أحمد بن محمد

1

الحمد لله

2

باعتبار و هو مشهوره الامامه و ابرارنت قوت بآن شایسته  
 الامامه و حق و مقبوله فاعتبرت مشهوره الامامه و اخوت  
 خلیان و م القلب و الحبس و ایمان مع الحد الذي هو مشهور البرهان  
 و قد یقین قوم ان الحد الذي هو مشهور البرهان یکنه لا یکنه من الحد  
 و الذي هو مشهور البرهان یکنه من الصورة و حسبوا ان  
 الارض الذي هو مبدأ الفاعل المكسوف هو على صورة  
 المكسوف و اما الحق الصوري هو على ما دلت و كما نعلم من جهة  
 فاده المكسوف ليس كك بل كمرن العمل المتوسط و ما دلت  
 البرهان من جهة و الضم الاول يحمل الحد الثاني المصحح من الحد  
 الذي هو مبدأ البرهان و الحد الذي هو مشهور البرهان كما ان  
 و یرکن الحد الذي هو مبدأ البرهان من جهة و افعی فم التعميم  
 بالحققة تستخرج ما ذكر و هو الزیاد فی الحقيقة المجدیه  
 الشام كما شرفت الی فی مواضع و بنیة الیحد قبل ان  
 یحیی الزیاد حد و هو لا عمل الكفاء و ذات لا سببا و حقا  
 بوجه و ليس غرضه ان مشی هو قد نمتها فلا یکنه ان مشی  
 مبدأ البرهان و مشی آخر هو مشهور برهان و لا یکنه یودی الى  
 حد هو مشهور برهان و لكن یکنه ان یکنه مبدأ البرهان لا سور مشه  
 خارج عن الحد فاما لم یعتقد بالقتیم الاول الشیء روح الام  
 لا وجود لمعناه حد الا انه بالحقیقه ليس حد الشیء حتی شیء

وكل مشهور الامام

جواب

مبدأ البرهان

بش

بش وجود الشیء بقیت الحد و الحقیقه فانه مشهور البرهان  
 یکنه قبل دلاله الاسم الا انه قد صرح و لا یکنه من الحد  
 حد و الاشياء البسیطة من قبل دلاله الاسم و قد صرح  
 حد و ان الحد لا یرکنه فی حده انما لا یکنه انما الاشياء  
 محصورة و دلاله الاسم و یرکنه بالیحد و یکنه دلاله الاسم و یکنه  
 حتی الاشياء التي یرکنها بالعرض كما لا یکنه و الالف لا یکنه  
 و یکنه و کيف كان فانه یکنه منها و هو ما یکنه و کيف  
 یکنه و بالحقیقه القسم الاول الیها مشهور من الحد و یکنه  
 شانه ان یکنه فی البرهان و یکنه و و کيف كان وجه الکبر  
 الشیء عرف من وجود الکبر و الا کبر لا صغر حد و انما یکنه و کيف  
 الشیء حد و اصله یکنه الیحد من الشیء الاول و و کيف  
 الکبر حد و انما یکنه الحد الا صغر الشیء من طوره لا صغر حد  
 حد الحد الا صغر على سبیل الشیء الاول و ان كان حد  
 الحد الکبر من حد الا صغر الحد من سبب الحد الکبر من حد  
 حقیق حد الحد لا یکنه و کيف الشیء لا یکنه الا ان یکنه  
 القصرة و و کيف ان سبب الحد الکبر من حد الحد الا صغر  
 انما یکنه من الحد الا صغر حد و کيف الشیء الاول و ان  
 ان یکنه القصرة و و کيف ان سبب الحد الکبر من حد  
 الحد الا صغر من حد الا صغر حد و کيف الشیء الاول و ان



بمقتضى ان ان يحذف المخصوصه و يثبت اليه شي من الاشياء  
 في الاستعمال غنا و ملاه في غنا و لا يشترط ان يكون الاول لفظ  
 و افضل على غنا خاص لثانيه و انما ثبت ان اخرج كل لفظ  
 منو او عدي طلب شي لشي و طلبه لفظه انما هو ذلك طلب  
 اشي لشي و طلب حده انما هو ان يكون من ياخذ ان كذا  
 موجودا لشي فزيد ان بين ان موجودا لشي فزيد  
 على لفظ الاول و ذلك الوجه ان لا يخلو في شي الا شي  
 حده و ان شي الا على حده و لكنه انما يكون امثال هذه حيث  
 على قوم كبر اذا ذكر العلم الاصغر و حده لم يخبرهم معناه و اذا  
 ذكر ان وسطه كان هذا الاصغر ثم ذكر الاكبر فمعناه الاول  
 الاصغر و مقتوده ثم فليعلم الاكبر حده ان ان وسطه  
 في التفسير بل لان الموضوع لم يكن معنوا فكيف كان  
 يحكم كل شي على قل فمصدق بالحكم بصدق يكون الاول  
 انما يقع في التقدير بالذات و انما في التفسير في اللفظ  
 و ذلك ان كان لفظ المحمول فانه لو كان الموضوع معنوا  
 و المحمول معنوا كل مجزئ لما يرجع الى ان شرط اللفظ حده  
 او وسطه فانه ان كان لفظا لم يأت على اللفظ فانه يكون في اللفظ  
 المحذوره ان لم يكن اللفظ في اللفظ لم ينفذ و شرط اللفظ  
 فان كان احدهما و لكن الاصغر معنوا لان حيث حده

و وسطه و هو لا يشترط حده فلا يكون الا مشتملا  
 من حيث هو حده و انما يكون ذلك مثل حال من يقتضيه  
 اللفظ ان لا من حده بل من حيث انه حده كشي  
 القامه ثم يرتبط الحيوان انما على حده على التميز  
 على الحيوان انما على حده و انما تميزه وجوده على التميز  
 المنتصب القامه فان كان البين حده جعل لفظ اللفظ  
 موجودا كونه حده كشي المنتصب القامه يكون حده لا اللفظ  
 انما يكون حده جعل اللفظ انما تميز الحيوان اللفظ  
 فصار حده الحيوان انما على حده و انما تميزه المنتصب  
 القامه لانه كما عرفت في غير هذا المكان  
 فانما انما تميزت الشي من حيث ما هو حده  
 منتصب القامه لانه ان هذا الاسم حده انه  
 حده كشي المنتصب القامه و لا حده في الاسم  
 فانه لا يكون ان وسطه و الا اصغر و لا الاكبر  
 انما ان لم يجعل الفضا كشي المنتصب القامه لانه  
 الاسم بل يعني هو لفظ شي آخر ليس يعرض  
 لانه علم منه انه حده كشي المنتصب القامه  
 كان مجهول له انه حيوان فلفظ فلا يكون هذا  
 معلوما انه مجهول عليه حتى يعلم ان الا وسطه مجهول

احد

وسط

فيهم التبرم على الاصفوان كان ظاهرا ان هذه الذات  
هي الحيوان الناطق فلم يكن مجهولا ما يشتهر و اذا  
لم يكن مجهولا ما يشتهر عاد الى الوجه الاول فكان  
الطلب للثلاث والحيوان الناطق واحدا  
وان كان معلوما انه موجود لذلك الذات مجرولا  
انه حده فيكون اول الالات لم يتوسط الطعن حيث هو  
وثانيا انه لا يكون بمعنى تلك الذات ما نفي نحن  
بالثلاث وذلك لانه يجوز ان يكون المعاني  
يعني بالاسم يجب ان يعني به ولكنه يغفل او يخرج  
الحقيقة ولا يثبت له واما نحن اذا عرفنا معنى  
عليه وجوده له وفضل بين حديه لم يجعل ان حده  
واذا وضع الاسم ووضع الحد ولم يثبت له  
ان حده لم يجره ذلك الجري فليس من غفل ما يذمه  
عن تحديده بل من تضيقه ويكون مراده بالاسم لا  
ذلك الحد بل شيئا اخر ما يتصوره او يغفل عنه لونه  
لكن معناه غير هذه الحد او يكون ذلك الالات في  
الصواب ولا يتحقق اليه ذلك الكلام في الجوانب  
التي لا يكون لها كانت البرهان الحقيقة كلها والحدود بعضها  
انما نفي بالعلل فوجب ان يثبت كم العلة فنقول ان العلة

الاجابة بالصورة التي هي حقيقة وجوده في نفسه والاشياء  
اد الاشياء التي يحتاج ان يكون اول ما موجوده فانه صورة  
وجوده او حاشية بالفعل حصل هو وجوده في ذاته والثالث  
لكنه هو الفاعل الرابع الشيء الذي لا يخلو جمع بين ما هو  
وصورة وهو الهام وكيفية الصبح ان يوضع حد وداسط  
ذلك هو على الشيء في شيء فهو واسطة بينهما مثلا اذا قلنا ان  
الوقت في نصف الدائرة مساوية لجميع الزوايا والثلثين  
يحتاج ان نحن خطها والقطر هما معا دلان على انهما حتى ان كان  
الخطان متساويين كان فيهما نصف دائرة وكل واحد في  
النصف دائرة ونصف دائرة في الزوايا متساوية معا وليكن  
فيها دائرة فزاد في نصف الدائرة دائرة فمكون الله اسطر  
هو الحد الذي لا يجره دائرة وهذا هو الصورة للفاضة وكل  
يحتاج في اشكال هذه الاشياء ولا يتعذر ان كونها دائرة في  
كونها مساوية للزاوية التي يجب ان لا يراعى في الاشياء  
التي هي في اشكال وضع في الحد الاسطر على صورتها والاطراف  
فيها هو البرهان على الشكل الرابع من اوله فليس به قد يوضع  
الفاضة في كل جواب سوال السائل ان اهل ارضية لم  
اهل بلد كذا فيقول لهم انما جازوا لان اولئك ليسوا اهل ارضية  
فما عطف به الجواب السبب الفاعل هو مبدأ الحركة وقد يوضع

كلمة  
عن خبر القطر





قد يكون بعدة في الزمان وكما انما قدم بالغاية وانما المادة في  
 كثير من الامور الطبيعية فيها الضرورة بالضرورة يوجد بوجوه  
 المعلوم والغاية لا محالة فالضرورة لا يمنع الغاية فان كثيرا من  
 الامور الطبيعية يكون بالضرورة والغاية معا مثل ان الماء  
 التي خلقت منها الانسان الطول كونه عريضة او ضيقة  
 تمام الاستعداد في ضرورة ضرورة ومع ذلك فان  
 خاتمة غرضها تمام غاية وهو قطع الطعام والمشي الذي يرب  
 المعلوم الاول لهذا هو انه او شئ فقول لم ينفذ ضرورة الشئ اخرج  
 الجارح الذي اوسع ان كان بعد فكل ان يحاسب من جانب  
 الضرورة العفوية فيقال للطف الاجزاء ويمكن ان يحاسب  
 من جانب الضرورة العقل الهامية فيقال للملافة فيه ويرتق  
 وكذا او شئ فقول لم يحدث الصوت في الحاسب يحاسب  
 تارة فيقال لضرورة الالطفاء ويحاسب تارة رقيق لمتينة  
 اصحاب الدماوية كما يقول في غوريس في امثاله وليست في  
 الضرورة ضرورة فسر بل ضرورة طبع وفي كثير من المواد  
 لا يفرق عند حصول الاستعداد ان يحصل تمام لان تمام تلك  
 المادة يحصل بحركة من حركته وحركته لا يقع في زمان وفي  
 آخره ما يشي الى الصورة وكانت في الامور الصاعقة كما  
 لا يلزم فيها وجود الصورة ايضا لوجه الضرورة لان العفوة

الضرورة

في كل موضع لا يساق الى الصورة الا بعدة فان كانت  
 العقل الغاية غرضت ومن خارج فربما وروست في الحضور بما  
 لم يرد وان كانت العقل يتصور بوجوده في جوه الشئ كما  
 انها يفعل الشئ بالذات لا بالوقت بل يتصور لم يكن للمادة  
 فعلها انما حدث الاستعداد والامر والوقت والامر ان  
 قيل العقل التي هي سبب حركته ليس يحسب من وضعه مع وضع  
 القابل وضع المعلوم فان جميع القوى الطبيعية واللايت  
 المتفعلة وجب للفعل والعوى الصاعقة والارادية واليت  
 وبه شبه ذلك ليس يحسب من اجتماعها مع القوة العفوة  
 فعله فيقال وبه العقل وان كانت قد نجا لطا ضرورية  
 فهي يفعل الغاية لا بالانفاق واعلم انه كذا وضع المعلوم في  
 فعله وضعت الاسباب كلها لكن الغاية ربما كانت من  
 حيث هي في الايمان كما مضى مع وجود العرش علم  
 ان السبب انما لم يكن سببا بذاته وطلعا ولكن انما يصير  
 سببا لشيء وطبقا له او كان بعيدا فادوية وحده في جوا  
 لم يكن الشئ لا يكون ادوية سبب ويكون متبقي للمركب  
 حتى يبلغ الغاية في ذكر الشر وطريقه لانه سببا في  
 مبلغ السبب الغريب واعلم ان كثيرا من العقل التي وجود  
 في وقتها لا يفيها في ان يكون عللا تقرر بها شئ اخر

بشيء

ر منها كبر ووضوح وضع  
القابل وضع المعلوم

بالضرورة

للمطلب



ان يكون العقل بالقوة فيها قوة بالفعل مشاككون قوة الله  
 لا فيكون مبرومة فان ذلك ليس اذ لا يكون اذ لا يكون  
 ان الفعل الاقويون من المبرومة العزيزية للانسان فين  
 سن في القوة ان البرهان انما يكون برهانا اما اذ اعطى العلم  
 القوية الخاصة التي بالذات و بافعال الله التي في العلم  
 يشتمل على مثل هذه العقل فياخذ على ما فيه فيبره فياخذها  
 مع ما شئنا ان كانت واقعية فانه قد قلنا فياخذها  
 ان الغرض في التقدير ليس هو التميز بالذات الساتية  
 المحررة في المتكاملة بل المساوية له في المعنى حتى لا يكون شئ  
 من انما الذاتية المحررة والاذنية لقوة الله و يشتمل عليه فان  
 اقل شئ من ذلك اقتضاه على التميز فاذل على ما فيه  
 لان ما فيه ليست بعض مقوماته وبعض ذاتياته بل هو  
 اجزاء جمع معانيه الذاتية فمن عرف بعضها ولم يعرف  
 بعضها فما عرف ذاته بالتمام والعرض في التميز انما كان  
 في النفس صورته هو ذاتية لما فيه الشئ كما لهما في التميز  
 لا يكون الشئ واحد جدا ان كل ما لا يكون شئ واما ان  
 كان ذلك وكان في الجدة واست ما انما فيه الى جمع  
 العقل ذاتية وجب ان نوحه كلها في هذه الان هذه  
 العقل يجب ان يكون في جهة قصوره لا في جهة ضعفه لان هذه

مركلة

العقل على الشئ لا محالة ووجوده ذلك الشئ بعينه وجوده  
 بهما يحصل يحصل فيكون اسأل في العقل المحض للذات  
 فياخذ وجوده يحصل يحصل ووجوده شئ غير محض محضه  
 حتى يحصل يحصل ويكون ذلك الامر محضه بما في ذلك الامر  
 والعقل في قوة تلك صورت من طهارة النار ففقدت خبر من  
 طهارة النار ففقدت ان كان ذلك كذا اما شئ الله واما المحررة  
 من العقل المحض فانت تحت الرأية الذاتية بالصورة فقط  
 فيقول لها وية لاخرى في جهة خطها القاييم على ما يتقدم  
 حتى العيب الباطن على فيقول هي يتوب بقية لقوة الضمير و  
 تحت الماتر الذاتية فتقول الماتر حقيقة ليس بها ربيع وية العقل  
 فتقول هي يتوب فيقول في الانف ورتبها جئت للجمع في  
 واحد فقلت ان التيف اذ صناعته او صلاح صناعته  
 من جهة مطلقا ولى معرض محدد والاطراف يقطع بها  
 الحيوان في القائل فتقول لك الله والسلحاح عين وتكون  
 الصانع على حصول من سدا الحركت وتكون من جهة فنعلم  
 للمرضية وتكون مطلقا ولى معرض محدد وفصل من القوة  
 وتكون يقطع به اعطاه الحيوان فصل من الغاية والقابل  
 ان يقول ان المدي عرف جبر الشئ وذا في كيفية يونانية  
 الاسباب الخارجية عنه والارباب انما لا ينفذ في جهة

تجمع

نفسه

الشي اسباب لان جوهر متعلق بملك الاسباب  
فانما قولنا انما يتلوه في جوهره فان كان من الاسباب  
المترتبة على الشيء ما هو كذا فلا يمكن ان يعرف ما به الحال  
جوهريه او غير كاسباب بل يجب ان يقول الحق وتعلم  
ان هذا الشيء من جهة ما يتلوه جزءا قوامه وما ليس خارجا  
منه يتلوه من جهة ما يتلوه سائر العلل حتى يتصور ما يتلوه كذا هو  
موجود ويحقق بذلك ما يتلوه في الموجود فيتميز  
فيقع لملك الماهية حصول به فاما اذا اراد النظر الى غير  
الماهية غير المتلوه في وجوده وان كان لا يلها  
من لزوم نوع من الوجود اياها في جهة اية ما يتلوه  
من حيث هو متلوه وليس يتلوه الماهية الى العلل المترتبة  
سبعا الى القواحق والقواحق المترتبة والمترتبة فذلك  
يتلوه وجوده بالذات من وجود الماهية فليس من الاشياء  
يحد لاسم حيث وذا تها بل من حيث لها عرض من ال  
عروض ولا حق من القواحق يشبهه من النسبة ما كان  
ذلك الاتحق والنسبة يتلوه الفايه فلم يكن الا ان يذكر  
الفايه كاللبر في جهة اخرتهم وفي جهة الملاءة وزجها كذا يتلوه  
الفاعل كذا حرق فانه ليس سبعا لشرق اجزاء الشيء و  
تتولد كيف كان بل ان يكون من حرارة ثم تعال ان

او يعرف

فرضه

والله اعلم بالصواب

بملا

يقول ما بالقوى لا بالذات فاعلموا اني امور خارجة عنها  
هي من غير القواحق لها فضل في ذلك فاعلموا ان  
ذلك لا يمكن ان يوضع في شرح اسم القوي على وجه  
ويكون ان يوضع على وجهه فانه اذا وضع القول المعروف  
بوجهه فليس له الى امور خارجة يتلوه كيف كانت كان  
واذا دل على ان جوهر ملك القوة وذا تها ان يكون  
يعلم رخصها فكل كذا لا كان هذا لان الله يعطي تعريفه  
الشي وذا تها ولا ذات القوة الا التي من شأنها القواحق  
عندنا فكل كذا لا بالذات بل بالذات في القواحق والذات  
الاخلاق للقوة التي تعلقها وفعال وادخال متبعها الامور  
بها لا تها لان الذي من قوة واحدة كذا تها فكل كذا  
الاستعداد والصفات والبطا والبطا والملاءة وغير ذلك  
نسبها الى مثل الفعل الاول الذي على الوجه المذكور  
مثل الفعل الاول الذي اتي لا يدخل في جهة بل في رخصها  
فان خبريات الصفات التي ليست بالقوة عليها  
بل على الصفات المطلقة فان التلوه اليها يد على الرسم  
ولا يمكن ان يدق ان جوهر الشيء هو كذا فليس ملك  
الامر وان الواحد غير واحد بالذات فليس له  
ان يقول لنا فلم لا يكون كون الاشياء كذا

او كاسباب

فانما هو كذا

ما دخل فيه

المراد



جوابه بقوة الصلح وصلح له ذلك في حقه فيقول  
 هذا كذب فليس هو الانسان وصورة الناطقة في هذا  
 قوة الصلح بذاته او لا بالعرض بل بقية بناتج  
 ما فيه قوة الصلح وايضا قوة بقاء وقوة جعل وغير ذلك  
 وليس الاستعداد الورود منها او فعله او وليا له  
 القوة الناطقة واعلم ان العلة اجزاء للحدود ولا يحل في  
 الحد وبمثل التقطع الذاتية والصورة منها فكلما  
 حال وذلك انها كل اذا اخذت مع المادة وذلك  
 اذا اخذت مجردة كالنطق للناطق واعلم انه اذا كان  
 سببا فاعل وموضوع وصورة في الامر الطبيعي والامور  
 الصناعية والامور النفسية كانت هناك غاية لاجلها  
 الفعل ليس يجب ان يكون حيث يكون هناك سببا او سببا  
 هناك سببا غاي على النحو الذي يشي الى الحركة كما يجب  
 ذلك في المعاني الهندسة بحيث ان يقبل انها ليست  
 لغاية ما على هذه التقدير ان كانت هناك غاية فعلية  
 اخرى واما اذا كان السبب الفاعل انشاعا والسبب  
 المادي انشاعا فلا يجب ان يكون ذلك لاجل شيء  
 بالذات بل العرض وانه امر الخش والافاق مثل  
 ان انما يشي طلب غير في غير على كثر فاشي هناك

بعضی

وہم کہ لاہور میں تاتاریاں آجائے گی  
 کا کہنا ہے کہ کنگز کے لئے  
 لاہور میں تاتاریاں آجائے گی  
 لاہور میں تاتاریاں آجائے گی

بیجی

سبب من وجه الوجود الكثرة ولكن بالعرض لا بالذات العشر  
على الكثرة غاية المسمى من وجه ولكن بالعرض لا بالذات ذاتا  
الذاتية ماهي على الدوام والذات لا تفي ان تتجنب من الازا  
ما كان بالعرض من الغائيات ما كان بالاثاق فلهذا  
محدودهم لا برون واذ كان المعلول ما كان غائية فلهذا  
فجب ان تقع في البرهان على ان كذا كان ما كان من الغا  
في الازا الذي يريد ان يكون ما كان من العلل يريد ان يكون  
وجه في الاشياء التي ظاهرا يكون عللا بالفضل فاما اذا كان  
بعض العلل حايو وجه ذاتا وليس غايه بالفضل فلا يمكن ان  
يبدل من حيث لا يرضع امثال ذلك محدودا  
وسمى من وجه كذا كبري ولك في الكليات مثل ليس في  
كان ذات الازا موجودا وجب ان يكون الازا  
موجودا وليس الازا كانت النقطه موجوده وجب ان يكون  
الجزئين موجودا وليس اذ كان الازا ملط موجودا وجب ان  
يكون التقف موجودا بل الازا هو بالفضل فجب ان يكون  
على معلولا تتناول معلولا عليها على سبيل الاستدلال  
ان التقف موجوده فالي يخط موجوده وان التقف قد  
كان فالي يخط قد كان ان التقف يريد ان يكون فالي يخط  
يريد ان يكون ولك في الازا والابن بالفضل فلهذا يكون

من العبد المذنب والمذنب المذنب  
والكاتب المذنب





محبوب  
 قيل من المطر لأن السحاب به دور كاشف ونيزل قطر لكل  
 واحد من هذه الامور على وسعها واحدة واحدة  
 وليس معاً ولكن ليس العلة والمعلول فيها واحدة بالذات  
 بل بالزوج فليس الاستدلال الذي كان عنه المطر والاستدلال الذي  
 كان عنه ذلك المطر فاما في الاستدلال الواحد وكل السحاب  
 الذي كان عن السحاب هو الجار الذي كان عن السحاب  
 وعلى هذا القيس فاذ اعتبر نوع المعنى كان البرهان  
 دليلاً واذ اعتبر الشخص لم يكن البرهان دليلاً والبرهان  
 هنا ليس على النوع بل على شي معين من النوع فاولى  
 الذي بين به هو عينه الذي بين فليس هناك علة للتحقق  
 فوثر وان اوجده ورا هذا وقد كنا قلنا ان البرهان انما  
 ضرورية وانما الامور كثيرة فالامور الضرورية لا يفتقر الى  
 ان الوجوب في برهانها ان يوسط العلة الضرورية  
 الاكثرى فاعلم ان وسط في برهان يكون علة اكثر من ان  
 ذكر من الكثرة في الاكثر فليقل ما يخل عنه وكيف جازية  
 ذوقه وكل من يكون كذا فانه يثبت له على الاكثرية  
 اعطى به البرهان علة لوجوده والمراد من اكثرية لان  
 الامر اكثر من شي الى سبعة الاشارة **الفصل**  
 في الاستدلال الى ان السحاب المطر

بطريق

يعبر عن السحاب بقول انما وقفا الى ما وقفا اليه السحاب  
 بسبب ذكر العلل لا سيما ان مشابهة العلة والبرهان حتى  
 فيكون لا يثبت ليرج منه العلة وقد حققنا انه لا يربط على  
 العلة بوجه ولا العلة بمتب السحاب لان السحاب  
 يمكن ان يكتب العلة فتقول انما العلة الى العلة است  
 التي لا يفتقر من قبال العلة ووسودا كان العلة بوجه  
 وكان العلة ودم نوعاً فانه الامور التي هي العلة  
 هي اعم منها وليس يخرج من علة الاول مثلاً عن السحاب  
 والكيف وسائر ذلك او الجنب الى قوسب السحاب  
 كغيره كالعلة والعلة فانه من جميع ذلك لا هو ولا غيره  
 مبدئياً وبوجهاً جعاً حتى يحصل منها شيئاً سلباً وإيجاباً  
 في الانعكاس وان كان كل واحد اكثر منه في العلة  
 وسواء في العلة وفي المعنى حتى لا يفتقر من العلة  
 ليست متعقبة فانه ان ارادنا ان نعلم النوع والاشياء  
 تحتها بل بغير انما كل محمول معلوم لما يتبعه من ذي  
 على الكيف واولى معاً فان ارادنا ان نتجاوز الى العلة  
 الجنب لم يقتصر على الجولات الكلية الا وثيقة على انما  
 ذلك فانه ما هو دلي له وليس له دليلاً فانه  
 فانه يثبت من علة الجنب فانه اذا سقطت من علة النوع

مسألة  
 رابعة  
 حجة

وهو من المحركات بدني هذا الجنس مثله اذا ارتدنا الى  
 التمسك لما اخذ المرحوم ولا بد من خروج من جنسها وهو العدد  
 بل ما اخذ ما لا يحتمل جنسها وان كان كذلك ان كان له وجه  
 اخذنا في الحد كل ما هو اول من الذي است ووجدت  
 ان الاول في ذلك لا يوجب لخصه فان الجنس او الفعل  
 او قول المتن في فائدة العدد فان التمسك به وما اخذ القوم  
 الا ان التمسك به في هذا الاول والا اول له معنيان فانه  
 لا يبين جملته صديها ان يكون العدد غير مركب من  
 البنية والآخر ان يكون العدد لا يقدح في وجهه اول  
 جهة الله في العدد من عدد وليس اول من جهة انه لم يركب  
 عدد من ذلك لا من مركب من عشرة واثنين وانما  
 التمسك في اوله من الطرفين جميعا فالعدد محمول اول عليه  
 غيره والعدد محمول اول عليه وعلى غيره وسبقه والا اول محمول  
 فيكون عليه وعلى غيره وهو الاثنان ولا يوجد محمول من جنس  
 اول كل عليه الا انه فيكون جملته من جنس التمسك من  
 جميعا اعني في المعاكسة وفي الماتية معا ويجب ان  
 ان لا يناقض في التمسك ولا يقال لنا ان العدد ليس  
 نوعا من العدد بل هو من الاعراض اللازمة لا نوع  
 الذي يمتد لها فان المناقضة في التمسك ولا يقال لنا

الافضل

بجانبه

ان

ان الغرض ليس نوعا من العدد بل هو من الاعراض اللازمة  
 لانواع العدد والتمسك لها فان المناقضة في التمسك لا فائدة  
 فيها وهو من جنس القول في هذا القول التمسك  
 لا يلق على جنسه ولا يلق على شيء غير التمسك كما هو تحت جنس  
 يحتمل محله وهو انما يثبت له المحمول عليه قيدا في المحمول  
 ثم يجب ان يفهم من الجنس هنا ان المحمول العام لما هو  
 في مية الشيء والموضوع لما هو في مية معا فاذا اراد ان  
 يحتمل الجنس الذي هو المحمول يجب ان يمتنع من صفات  
 الجزديات التوضيحية لانه هو اولية فيكون ذلك جنسا  
 فصلا ولا يكون ان احل في حد الجنس فان الفصل  
 من الجنس والجنس نفسه لا يكون داخل في حد نفسه بل انما يدخل  
 في حد ما ليس جنسا وهو مضمنا في مثل ان يكون قد هذا التمسك  
 فانه في حد الحيوان الناطق فان من هذا السيل لا يصلح  
 تحريم الجنس لانه اذا ضمت لخاصة نوع نوع بدني  
 اسم الجنس مثلا اذا ضمت الناطق من هذا الطير غير  
 ناطق من حد ما ليس جنسا من الحيوان بقى الطير ان  
 قد يكون الباقي اسم الجنس اسم الجنس ليس بحد  
 ان يطلب جميع الطير انما يحل عليه داخل في جهة  
 اولية او غير اولية فيخرج الله من النوع ووجهه معا

منه

انما



بالسواء أو تخرج من تحت كلك من النسخة ومنه بعدة معادلات  
 يخرج ذلك كذا جعل مثال هذا في التعليم الأول ان  
 الخط المستقيم بخط الدائرة وخط القطع المنحني بخط  
 الرزوية مثال الثانية فان اتصال كل خط بخط اما على  
 واما على الانحناء والاستقامة واما على رزوية فيكون الخط  
 المستقيم بوجه لا يطول ولا عرض الخط الذي يعرض في  
 حين تقطع كل رزوية على معادلتها كذا انما هو العوض طول  
 عرض كمين ان يوضع فيه نقط كل الخطوط المستقيمة التي تخرج  
 اليها منه يكون مساوية والمخرب على رزوية طول ما يترك  
 بخط بسيط وغير نقط بالقطر فيصل اليه خزانة ما في  
 خاصية كل واحد من هذه التي باقية مشتركة وكان هذا  
 العوض هو رزوية طول ما عرض ثم قيل فارجع الى العقدة التي  
 يقال عليها وانظر في لوزية الخاصية تلك العقدة او لا  
 فان لوزية المركبات مستقيمة من لوزية البسيط فاما  
 بعض المعنيين فيقول ان معناه ان يكون الشئ كما كان  
 قلت كم طول ما عرض وان كان كيف كذا ان قلت  
 كيف تحرك المستقيم بما مرشفت كذا كذا ثم انما  
 يقول ان معنى هذا كذا يقول في لغة العرب طول ما عرض  
 وفي لغة اليونانية لا يستعملون لفظة ما الدالة على الامتداد

يتبع

مقام

الكلد

التي في لوزية ان في الاشياء الاخرى فيستعملون باللفظ  
 الاسم المقولة العالية فاذروا وان يقولوا بسيط ما قالوا لكم  
 بسيط اقولون ما قالوا كيف لون واولا انهم منازعين في  
 هذا الباب لا ينهم ارباب تلك القسمة وان كان القائل ان  
 يقول ما الحاجة في تحديد الخط بعد ان بان ان طول كذا  
 الى ان يقال ما هذا طول ما عرض حتى يحتاج ان يرجع  
 بطريق من ذلك ما الحاجة الى ذكر اللوزية كذا بسيط ان  
 البسيط هو كذا ان كان العرض ما يتولد ذلك القيد ان  
 ان يكون معنى الكلام المقول الاول هو ان يكون ان يوضع  
 الفضول كلها الى جهة في الجنب الاعلى الى جهة ودرجته  
 كمين ان يحدد مواضع الانواع العشرة فيبقى خمسة  
 ثم مركب ذلك الجنب من جنس هو متعاضد حتى ينفك  
 ويخلف المركب منها ويوضع ما بقي من المواضع كذا  
 حتى يفيض الى اعلى الاجناس الذي ليس له بالخطية فيكون  
 معنى هذه اللوزية هي الفضول العشرة لما فوق الذي هو  
 يفرز بالمقابل والفضول العالية التي لا جنس العالية  
 لا جنس العالية فانه يشير الى هذا المعنى بعد ذكره ان  
 معناه في هذا الباب ويمكن ان يكون معنى اللوزية هو العرض  
 الذي هو واما هذا الى ان الخط كيف يتوصل به الى اللوزية وغيره

الى

مقام

الكلد

وان نزلت بان يطلب لوانهم اجزاء حتى لا يجتمع  
 العائقة ويجب ان يدرك بطلانها من الانوار  
 الى الاجسام ان يؤخذ من الحركات المتعاقبة  
 لا يسير بعضها مضطربا في بعض موقعا له وان كان طارئا  
 ومبشريا في غير شيا منها حدثا وعزل الى وقت  
 الطاعة اليه شانه اذا اخذ الانسان والعرض على اية  
 اول نوع ههنا اي من مركب المادة واحدة لها طلق  
 والحس المحرك بالارادة والحيوان والعقدي  
 التام والمولد في النفس والطقول والعرض المحقق والجسم  
 والجوهر يحدف من طبعه في الحيوان اول الان الحس  
 والمحرك بالارادة مشغول في الحيوان وكل جمع  
 تلك العائقة مضطرب فيه ويحدف الجسم ايضا لان الطول واليقين  
 والعرض متضرب فيه ثم يجمع على الترتيب فتقول الانسان  
 وطول وعرض يحدف في نفس مولده متعاقبة حواسه تحركه  
 بالارادة ما طلقه وما خد في حد العرض التحرك بدل  
 الناطق فيه الصالح والناطق خافعين باليقين وكما ورد  
 في تلك المركب فطلب اسما من جملة المركب ان وجد  
 كما توجد الحيوان منها فتدعي ان يتركب مع الفصل في  
 اسم النوع فيق ان الانسان حيوان ناطق والعرض

والعقدي

ان

حيوان صاقل وان لم يوجد لمرابعة المركب اسم طلب لما هو  
 اعلى من ذلك واعلم فيؤخذ ذلك مثلا بطور النظر في  
 الحقيقة اسم وهو الجسم فيؤخذ ذلك فيق جسم فيق  
 ناطق فتدعي ان الانسان وعلى هذا العنصر للعنصر فان اريد  
 ان يشغل الى حد النفس فيجب ان يتركب الفصل لما تقرر  
 جميع ذلك المركب لا نوع مفصل فيه حد الجسم فعلى ذلك  
 الوجه يجب ان يطلب حد الاجسام الاخرى للنفس المحرك  
 فيظهر ما هو المركب لهما ما هو طاق في كل جنس وطلب الاسم  
 ويظهر ذلك الاسم الى الاسم الفصل الخاص فيكون حد  
 ذلك الجسم في كل الى اعلى الاجسام وانما طلب هذا القدر  
 المحجب لا سقاطا للصفات لغيرها وحفظها مع ذلك الى  
 وقت آخر لانا ان احد ما مثل الحيوان وضمنا اليه فصل  
 الانسان وفصل النفس وعلما حيوان ناطق وحيوان  
 صاقل ثم قدما الفصلين لم يكن ان ناطق الحيوان باق  
 لانه لم يبق الاسم الحيوان فقط وايضا فان اخذنا الحيوان  
 والنفس فتدعي ان الاسم في الحد مرتين مرة متعاقبة  
 ومرة متعاقبة ذلك قد قنا الحيوان من جملة الحركات وايضا  
 اذا لم يطلب اسم مثل لفظ الحيوان او مثل لفظ الانسان  
 اخرى بعد هذه ولم يعده كسواد جميع الحركات سر ذلك

والفقه



قد اطلبنا الله واحد قد يطلب غير الا يجب شهد بان النفس  
 في المطالبه الى احد هذه المعاني كلها وحذف النفس لبعده  
 منها وحسب علم وفي رده نمره اخرى فاذا فعلت قد افقدت  
 سركت الحذف ولا يجب ان يظن بالعلم الاول انه يقتصر  
 في الكتاب الله على طريق انما من سفل لا قفلا لما سبق  
 من الاوصاف كيف كان كانه لا يرى الا طريقه ركب  
 فسطح بل يغيب اللواتك مراعاة الجنس ومراعات الحركات  
 الا وانيه والا وانيه لا وانيه وذلك ايضا يعبر فيه الى  
 القسمة احياها ومراعاة الترتيب وليس غير ما فعله على الوجه  
 الذي صوره وجه التسامع في ان طريق القسمة فاقه ايضا في  
 التحديد وكيفية ذلك وتفصيل طريقه الركب وما فيها من  
 تلك الوقوع في تفصيل الاسم الشرك وتقول ان القسمة  
 وان كان لا يقدر على الله في ما فقه في الحذف وود ذلك لان  
 القسمة وان كانت انما يوفد منها اجزاء الله اقضاء بال  
 لزوما في فقه في التحديد من وجوه ثلثة احدها ان القسمة يدل  
 على هو اعلم وما هو حق فيسطر منه فله البتة ترتيب اجزاء  
 الله فيجعل الا في اوله الاخر ايا فيقال مثلا في تحديد الان  
 حيوان ذور حيلين لا ذور حيلين حيوان اسن الا قيل في  
 رجليين فقد قيل فيه الحيوان فاذا قيل الحيوان بعد ذلك فهو

فصل

الكيفية

الاسم  
 فان معنى الامر في قوله  
 لان قوله ذور حيلين  
 اسن

تكرار

تكرار وسو ترتيب واما اذ قيل حيوان اوله فلم يقل ذور  
 رجليين لا بالفعل ولا بالقوة التي في اليا المصنعات فاذا قيل  
 ذور رجليين بعد الحيوان لم يكن غلط والثاني ان القسمة يلائم  
 على ان تقرر في فصل مع جنس فقه فيجعل جنبا لما تحت فيجوز  
 ترتيب الفصول على التدرج حتى تكون ما يجمع من الفصول  
 انما يجمع على تواليها فلا يذهب منها شي في الوسط فاذا  
 اريد ان سركت الله من الانواع الى الجنس لم يغير من  
 نوع الى جنس البعد بل الجنس الذي يليه والثالث انها اذا  
 ادققت على الوجه كانت يشغل على الفصول الله  
 كلها فلا يبقى شي من التبعات في مية الشئ الا وتبين  
 فيه فيكون قد اعطينا الفصول على تواليها طولا وعرضا بما  
 ولوهضا فانه يمكن ان ينقسم الجنس بعين ليس احد تحت  
 الاخر مثل الجنس ذي النفس الى المتحرك بالا رادة وغير  
 المتحرك بالا رادة نمره والاطال المسك وغير المسك  
 فيجب ان يراعى في اني القسمة عرضا كما روي في طولها  
 يفتقر فصل من فصول فيقسم الى فصول ذاتية منه فقه  
 او متوافية والله فقه مثل المائت وغير المائت والتم  
 وغير الناطق والسوافية مثل المسك وغير المسك والمتحرك  
 بالا رادة وغير المتحرك بها فالتعاون في مراعاة الوجه

والثالث حتى يحصل منه متغير ان يكون القيمة بالانتماء  
 المتومات للأنواع وان يكون ما هو عين مثلاً انما يجب  
 ان يقيم الحيوان اولاً الى الظاهر والسير والبرهان كما  
 ثم يقيم الماشي الى ذوى الرجلين وكثيره الا رباع الظاهر الى  
 متصل الجناح والفضل الجناح فان اعمل له اذ يقيم  
 اولاً الى متصل الجناح يستقل الجناح ويستقل الجناح كما  
 الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو ذى رجلين  
 جهة ما هو طائر وكلك ان قسم الحيوان الى كثيره لا يصل  
 وذوى الرجلين فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من  
 جهة ما هو ماشي يجب ان يظهر طوله ان الجنس هل  
 يحتاج الى ان يفرض له طبيعة رتبة على طبيعة الطبيعة حتى  
 يقبل هذه القصة او يحتاج بل هذه القيمة لا اولاً فقدم القصة  
 انما يكون اولاً ولا يؤخر القيمة التي ليست اولاً فاداً  
 تمتت قسمه اذ لا يجمع المقدم والفضل ثم قسمه  
 اذ لا يجمع حيث اخرى وكلك الى ان يقي شي الى ما  
 يقيم الا بالعدد ثم يختص بطريق القيمة معدلات النوع  
 وتقسماً للمركب به اذ قسمه شيان رتبة قسمه اولاً ثم  
 ان يجمع جهتك وشكره هل يوجد له قسمه اخرى اذ لا يفر  
 هذه القيمة فان وجدت قسمه اذ لا يفر حتى يستند في القيمة

القيمة هي التي  
 لا يفر حتى يستند في القيمة

فتم

تتم

علا وعرضاً ويستند في جميع المحولات ويجب ان يكون الفصل  
 المقسمة ذاتية وقد بنا كيفية ذلك في الفن الاول ثم  
 قيل في القسم الاول المقسم فظهر فيه تقيمه ولا طاق في تقيمه  
 الى ان يعلم كل شي على ما ظن بعضهم ان قال اذا قسم المقسم  
 قسمه اذ يجب ان يضع الانواع الاخير وكلكها بالفضل  
 واذا وجد الحد ذاته تماماً وجب ان يذكر كل فضل للحد  
 فلا يسيل مع كل واحد من الاشياء بالفضل اذ لا يعلم  
 فضل خاص بل الى الحد وان لا يخالف الشيء فهو يمينه  
 وما ليس هو يمينه فهو مخالف وان واثق في النوع  
 مستقر على الاطلاق بل مستقر على الانسان والمخالفات  
 الشبهة هي لانهاية ويحتاج كل الى فضل عن كل شي بالفضل  
 ان يكون المخالفات النوعية عند كلك ذلك القيمة الضعيفة  
 فيخرج ان يعرف فرق الشيء عن كل نوع وعن كلك  
 تحت النوع وان كلك فروق لانهاية لا بهرماً كلكها  
 فاجب ان هذا باطل انما اولاً فلانه ليس كل ما يشبه  
 ان يكون الشيء مخالفاً لآخر بالذات والحد فان القصة  
 العرضية لا يوجب خلافاً في الجوهر والحد والاشياء  
 المشبهة في النوع الذي له الحد يختلف بالعرضيات  
 بل ان كان ما يحده النوع بذلك الاختلاف في العرض

يفطر في



و در این وقت که به اضافه و الاضافه تحت الزم و الزام  
تحت و اما تا میانه آن اوقات که در الفصول متعاقبه مثل الطبق  
و غیره الناطق و نظرها المجد و دانه فی اری النطقین تقع منها  
نوعی مثلاً فی الناطق مثلاً بعداً عن کل نوع تحت غیره النطق  
لا شکر ان الانواع التي تحت غیره الناطق فی انها غیر مطلقه  
و لا يحتاج ان یقتصر عن المور و حده و العکس و حده  
و العکس حده و لا یكون ایضاً علی المجد و تحت النطق  
مضاده فانه لیس یکن ان یقع فیها متون لانه اذا  
بینه فی جنس المجد و لیس یکن ان یقع فیها ما یزید  
و ناطق تحت غیره الناطق فو تحت الناطق مضاده  
لا مضاده فاذ الناطق مضاده لا مثلاً و مساویه لیه یحتاج  
ان یطلب فصل له عن کل واحد من الانواع و یجب ان  
فی جنس القیمه انما تحت فی التحدید اغراض مثله احد بان  
چیزی ان یكون القیمه و اخص فی المیتة اعمی ان یكون مقبول  
و اتمیه لانواع و یحوز ان یستعان فی هذا الباب فی الموضه  
المذكوره فی کتاب الطب الباطنیه حیث یکرر موضع  
هل الشیء جنس او فاعل او لیس و یوجه من ذلك ما  
لیس بیننا من المهورات الساجده و شمسها انما بالموضه  
انفی مثل علی ان الشیء عرض غیر مقوم لما یتم الشیء لیس یحوز

علی

ان یكون القیمه مقبول بوضیته و الفرض انما ان یستعان  
الترتیب فاما هو فی ترتیب القیمه الاول یحوز فی ترتیب  
الاول لا یحوز الا ان اوله و الاخص ثانیاً فان ت و یحوز  
فی العدم و الحضور قدیم ما هو شبه الماده و امره به  
الغایه و ان لم یحوز فی هذا ملک ان تقدم انما شئت یحوز  
انما شئت و الثالث ان لا یزال یحوز تحت مخرج الشیء  
المحدود و ان کان نوعاً مستطفاً و یشیء الی آخره القیمه التي  
بالذات الذي لیس بعد الا القیمه بالعرضیات ان  
سکت ترید تحدید الانواع الاخیره ثم قبل انک اذا حوزت  
بالقیمه اوبی و حوز کان جمیع المحولات الذاتیه فی ما یحوز  
الشکات منها المشابهات فی انواع کثیره و غیره  
بنوع نوع لحد طبعی و ربه اولاً ثم اودعه بالقبول فان  
وقع لیک شیء مقول علی کثیرین و طلبت المحولات لک  
التي لو احده واحد من الکثیرین ثم حده و کتب الطبع  
رخصت ما یحوز واحد واحد فلم یبق شیء من الشیء  
فاما ان الاستمک و ان کانت الاشیا لیس تحتها  
مثال ذلک اذا اردت ان یحد کبر النفس فقلت یحوز  
یفعل فی البرک ان یفعل الموصوفین من الاسمان  
کبر النفس و طلبت محمولاً تم حده کبر النفس فوجدت ا

ایضا

ایضا

ایضا

انما هي من المثل والخطوس الشجاع وليس كل واحد منهم  
 كبر النفس ووجدت انية في نفس الصالح وسقراط  
 الفيلسوف يوضح ان كبر النفس فطنت الارادة لم يوجد  
 واحد منهم في الطهارة والى جهة واحدة انما هي في انفسهم  
 انهم في الازمنة قد وقع القيم عليهم كما لم يغير  
 والآخر في شدة الطلب الشار من وقوع القيم عليه في الطبقة  
 الثانية نجد انهم في ورده على غير عظيم فلم يعيا به سبب  
 من الخبث والآخر ورده على غير عظيم لم يعيا به لان ورده  
 عليه كان سبب الخبث فاذا حدثت خواص واحدا  
 من الفرق الاولي وجدتهم قد بقي لهم شيء مشترك وهو قوة  
 الاحتمال في وقوع القيم فاذا حدثت خواص واحد واحد في الفرق  
 الثانية بقي لهم شيء مشترك وهو قوة المبالاة بتبريع الخبث  
 فاذا كان كبر النفس يقال على تلك الفرقية واحد وعلى  
 الفرقية واحد وذلك الله هو ما بقي في كل فرقة بعد  
 العوارض الغير الذاتية لكبر النفس التي يخبث وانما اذا تمت  
 الى الفرق الاولي والفرقة الثانية قد خفت خاصة في الفرق  
 وخاصة تلك الفرق لم يبق شيء مشترك فقد علمت ان  
 ليس بينا بقية الفرقين ولا معنى واحد ابل اسما فقط  
 يكتف في مثل هذه ان يعني في التركيب بل مقطوع

انفسهم  
 اليهم  
 انفسهم

اليهم

يعود

الحل

الحل ويحيا لا يستخفاف بالخبث والامتناع لا في غير  
 كبر النفس كبر النفس كبر لها وانما يكون الله الواحد  
 البرهان الواحد الحق واحد الاشارة الى ان الخبث في  
 جهة الصفة من حيث ان الخبث كبره من حيث جهة الحق  
 في شدة العيان لا على شدة من جهة العيان لا على شدة  
 العيان في شدة العيان الكيفية الازمنة بمعنى واحد على غير  
 دراهما او ازيد انما في الحقيقة من الكليات في من  
 شي يقع فيه واجزا اياها الى الغلط وهو مشترك  
 الا كما ان الخبث فاذا امتدنا من المعرفات والبراهين  
 من طريق المعنى الى الكليات على نحو ما في كبر النفس  
 انما الواقع في شدة كبره لان كبر النفس مشترك  
 في الكليات اكثر مما كان الغرض المقصود في الكليات  
 عليه ليس من دواعي يكون مظهر للتصديق انما تلك  
 يجب ان يكون الحوض القدي من الله والمصداق عليه  
 الحمد هو ان يكون مظهر للقدور الحق وان يكون في غاية  
 الوضوح في هذا الوضع قد يشتهر الاسم المشترك  
 هذا الحل فاذا اخذت من البراهين الواجبة فاذا  
 قيل كون شبه يكون وشكل شبه مثل فان ان كان

اليهم

نفسهم

الخبث

فلا

والله اعلم



أمكن ان يعطى ديفين انه معنى واحد وحده صدق اذ هو  
 العوارض الذميمة بالقيمة وبها من اسب القيمة واما اذا  
 اتى من جانب الشكل واللون فنظر الى شكله في شكله  
 اذ هو من جنس واحد وكان ذلك شكلا يساوي في زواياه و  
 شكله في زواياه سبب اسما على الشاظر ثم نظري  
 لون شي يكون لكان ذلك شكلا يساوي لوانا كان  
 باللون الا في الحاشية مشاركة يكون الفعلا منها  
 واذا اختلفت الحاشيتين من الشبهين لم يمتشي شريك  
 بل من وقوع الغلط من اتفاق الاسم وكذا حال الماء  
 في الصلابة والحرارة في السيل كالزوجة جبين ان الاستا  
 في التحية بد من الانواع ثم ركبها بعض الى بعض لظهور الحاشية  
 افضل اقرب الى الاحتياط المسألة الثامن في  
الاشعاع القيمة الكل الى الاجزاء وتمام الكلام في كونه  
 العمل المعك وغير المعك ويحق الحال فيه قال ليس  
 ان يقتصر على الاشياء الاسود التي ترقع في الحدود و  
 الميس من القيمة التي للكل الى الجزيئ مثل تشرع الجوز  
 وان است الى اجزاءه الاولى كالغلا الا بزيته ثم  
 الثانية كالغلا الكليط ثم الثالثة كالغلاط وكذا  
 الى اجزاء الاجزاء وليس ينبغي ان يقتصر على ذلك

المسألة

نتيجة

من التمام الى الاجزاء

تقطعت ان يتاقل اذا كثر شت الاجزاء والجزئيات واما  
 الذي يترتب كل واحد وكل فئة من الجولات والحوارض  
 الى الاجزاء يترتب الى الجزئيات واعلم ان كل شيطان  
 القيمة ان الحيوان تحت الجرم تحت ذوى النفس وكل  
 شيطان من الشرح ان الحيوان مركب من جود سمكت  
 ومن جود سبال وكل شيطان لوزم الجزئيات  
 الاجزاء مثل ان كل حيوان اصله من وان كان حيوان  
 طائر منفصل الجراح بعض من فصل الجراح لا ينض وان كل  
 نبي حيوان ذوى قرن فاسنان على فخذ الاعلى وعلما  
 ذلك فان الماودة ياسب في قرنه وكل حيوان ذوى  
 قرنه كركش لانه لا يحية المنفع بحيث ان يكون لغذاء  
 من وصوله الى جوفه الباطن منضم وكل سكتا رية لها  
 وشال نه المستبطات وعلما فاشه في اعطاء الليم  
 ان لم يكن كل وكذا اعطاء علة لم فانه اذا كثر  
 حصل الشرح والتجربة مع ان الاشياء يوجد بشي  
 جود وقرنين ودور رجل ولكن لانه دور رجل اذ  
 قد لا يوجد له رجل اخر ولكن لانه دور رجل  
 ذوى قرن مثل الثور والارومي والمانغ فركش  
 قيل ان لم لهذا الحيوان كركش فاشه لانه الحيوان كركش

كله

استغننا من معاني الاجزاء والجزئيات

التي

من المصنفات

فقدنا لان له قرن او ان قيل لما لم يمس كركش ثقلنا  
 لانه ليس له قرن كان هذا انما هو دونه في جواب العلم  
 وان لم يكن فيه عطاء القدر القريب ولكن بحيث ان قيل  
 ان اي معنى لم يرمى الى معنى بالذات حتى لا يتجمل لازالما  
 هو شخص منه او علم منه وربما كان المعنى المشترك وجوده  
 من طريق التماسك بين ان الطرفين للصفات المشتركة  
 فكيف والعلم لا يثبت في وقت قد سئل كثيرا عن مسئلة  
 على اختلاف سمها في الوحدة وذلك لكون المبدأ  
 شيئا واحدا بالشيء مثل اعتبار الماء في السراة والقر  
 من الزاوية واحد في الطبقة في الحقيقة ان جميع ذلك قد  
 لكون السبب في جميع ممراته المبدأ وعندها يكون جانب  
 المقاطع والكبرياء والخط سبب شيئا واحدا وهو المبدأ الكون  
 فيجب امثال ما هو فيه او كون المبدأ لا يمتد واحد الى  
 مثل الصد او كونه في قرح فان المتوسط فيها واحد بين  
 والجميع الكائنات المحسوس لكون ذلك الكائنات صوت  
 ونه الكائنات لكون وقد يخفف مسائل مشتركة في جانب  
 واحد فلا يكون بالحققة مسئلة واحدة على اي لينة اقرب  
 لذلك البعد ولكن في الطبقة كغيره الا وساطة مرتبة بعضها  
 بعض مثلا او سئل فقول لم صار النيل عند الحاقه شبهة

في المبدأ  
 في بيان

لكونه

لان بينهما في تلك  
 المتوسطات بين  
 واحدة

بينا

سئلنا فيقال لان الشدة عند الحاق شبهة بحال شبهة  
 تحت مسئلة فيقال سئلنا اخرى ولم صار الشدة عند الحاق  
 بحال شبهة فيقال لان القسمة تخص صورة الذي بينا  
 فيجزم السمين الكاين منه عوضا لم يكون هذا ايضا  
 لكان الجواب لان الشمس هو الذي يفيد والقوة  
 محاذية بجانبه الاعلى الذي لا يمتد فيه للمسايل كلها  
 سبب واحد وهو الاتساع الا انها محاذية في القرب والبعد  
 فيست مسئلة واحدة قيل ويمكن ان يقال سئلنا فيقال  
 اذا كان من الحد وهو الوسط التي توضع على الكبريات  
 ما بين وها مثل برتق الارض بين القمر والشمس كدور  
 القمر ومثل كون الورق عريضا لا تشاره فانه سببا  
 لا تشار وان كان بعيدا والقرب هو سبب مشترك  
 الزلزلة المسكونة وهو ايضا مساو ويمكن ان يكون القامع  
 ايضا كما بين العلول البقية فيصير شيئا واحدا ان شيئا  
 قلنا ان القمر اكبر من الشمس فقلت الارض منه وبين  
 الشمس ان شيئا جدا في هذه الفقه وهو في هذا المثال العجز  
 حيثما ان فيه لا تجمعه على حكمنا لونه بحد لينة السعة وشمس  
 في المثال غير خيلاج ان فيه الشيء فيقارنه ايضا في  
 الاول فانه يعمل الدورة الثالث انه ليس في احد الطرفين

البيان



اعرف من هذه الفقه الاخر على موثقه في الجواهر والحقائق  
ونحن بيان باليسر اعرف وان لم يكن دورا ولا دور  
فليس بيان والرايع انما في الفقه ان به الاثبات  
منه ما له منه القانون وكيف تجب ليس منه وكيف  
بجه الفقه المطلق والفقه المطلق الواقع على الفقه ليس له  
منه وكيف بجه الفقه المطلق والقابل ان يقول انتم قد رستم  
اكتساب هذه الفقه من هذه الفقه الاخرى في به الكتاب  
وهذا في كتاب الجدل انه يستعمل به القانون حيث  
لكن في اثبات الجواهر والباطل انما بجه من به من جبه  
احدها ان كتاب الجدل ليس يدل فيه على اثباته بطال  
الحقيق ولكن على الكائن انما من العلم المقدمه وانما في  
المشهور ونحن لا نضع ان يكون احدهما في الفقهين يشتمل  
على يزعم انهم ان يكون من الاخر منه به الجواهر ولا ينج  
ان يكون من هذه الفقهين بالقياس الى المشهور الى الله  
اعرف من هذه الفقه الاخرى يكون انما منه به هو عرف  
في المشهور انما هو حقيق المرفوع عند العقل الصحيح واما كان  
خفيضا منقضا ولكن يشهد مثل كثير من المقدمات التي هي خفيه  
في نفسها بالقياس الى العقل النظري الصحيح ولكن بالقياس  
الى الشرع هي خفيه منقضا او مقبولا والاثبات ان الله المطلوب

في كتاب الجدل هو المذهب بحسب قانون الشرع الا بجه قانون  
الحقيقه فاما بجه ان يجري في الاحكام الحقيقه جري الله والحقيقه  
وتقول ايضا انه لا يصحطه والاستقراء قد بين بذلك  
من ان الاستقراء الحقيق هو من البرديات الحقيقه وانه  
لا احد له ليعا على ما مضى والثاني ان يستعمل منها قول على  
انه فان ذلك القول انما ان يؤخذ على انه الحق بجه  
من الاشخاص مثل انه فان ذلك القول انما ان يؤخذ  
على انه فان ذلك القول انما ان يؤخذ لكل كما اورد وجه  
الحكم في البرديات مثل على الحق او على انه لا ينفى الاشخاص  
ولا يمكن ان يكون من الحق واحده من البرديات فافهم  
من ذلك علان احدهما انه لو كان لكل واحده منها حقيقه  
كان لا يشك فيه الاخر وكان لا يمكن ان يخل الى التفرع  
او يخل اليه واحده وكثيره شاعله والاثبات ان الله الحاضر لكل  
لو كان لما كان من الاسرار التي هي الحق شركت فيها للكون  
التي هي ان ينج من هذه شخصيا واحدا كما علم في اي فوجي  
والعوا من غير دانه في ما هو الشيء فقه بطال ان قسم واحده  
من به الاستقراء وبقى انما انما يستعمل على انه لا ينج  
وليس شيء من الاشخاص يدل بوجه معنى فيه على انه لا ينج  
الاشخاص وليس شيء من الاشخاص يدل بوجه معنى فيه على

الوجود مطلقا وهو محمول وجوده على شيء ومنه وكلمها لوزن حقه  
 عن المصلحة فلا البرهان يطلب ما هو داخل في الحد لان ذلك  
 خارج عن جوهر الشيء ولذلك كانت كان اهل العلوم كلها يعرفون  
 سور اهل البرهان ويميزون ما هو اعطاء الحد واما ما  
 ويعتصرون الحد واما مضاهيا ويميزون ما هو البرهان بالان  
 ولولمعرفة البرهان بالان ما هو اذا اخطو حد البت في الحقيقة  
 لم يقيدوا على كونه وجوده على شيء بل لم يقيدوا به احد بالحقيقة  
 او ليعلم للاسم فليما يثبتوا ان الشئ له وجودا بالكل  
 الا قدل من كتابهم في الاستقصات صرح ما كان لفظ  
 للاسم عند ابتداء التعليم حد اما بالحقيقة فما اظهر بان  
 حد الحقيق ميان لما هو العكس وكذلك القول المع  
 لمية الاسم الا الذي ليس بحد وهو اظهر وذلك لان  
 ان في الاسم معنى بحد او كذا في ذلك لان يكون ان يذرع  
 فيه او يخاف من كذا لا يذرع في الاسم واما ان في حد البت  
 حد بحد او كذا لان يكون ان يذرع ويخاف من حد الامر في  
 ولو كان كل قول يطلب منه اسم مطابقة يكون لها الاسم  
 يدل على تلك المطابقة والقول يدل على يحصل ليدل على الاسم  
 حد المكان بخاطبا ما وكلا من حد واما في لفظ المركب  
 بل يقط في سبغها م او بر او عا او متن او حجب او

او امر او نهي او غير ذلك الا ويكن ان يرفع اسم من  
 به لا يكون جمع ذلك حد واما يكون العقيدة الطوية  
 شئ شرا او ليس المستحق لاسم حد الا لا يكون ان يسمى  
 باسم واحد كما سمي بعد اترى او سجد او نعم يكون حد  
 يحصل عليه فحين اذن العكس لا يثبت حد واما لا يكون  
 قياسا ولا دلالة على شيء واحد بعينه لانه لا يثبت  
 على ما دخل في ما هو الاستقراء ايضا انما هو اثبات  
 بنية سطحه او مركبة وحكمه حكم العكس والبرهان والاسيل  
 الى اثبات الحقيقة اما انه لا يكون ان يبرهن على الحقيقة  
 واما الان فما نقول انه قد يثبت ان يكون بعض البرهان  
 في حد بعض الحد واما بالعكس نقول كما لا نطلب  
 الشيء الا بعد ان نضع كل شيء كذا لا نعرف ما الشيء  
 الا بعد ان نعرف كل شيء ثم معرفة كل الشيء لا يحصل  
 ان على سبيل الغرض بان لا يكون الحد الا وسط فله لوجوده  
 ان فله لوجوده الشيء ويكون عارض عرنا لانه قد يحل  
 وذلك اذا عرضنا الشيء من قيس بحد او وسط بحد  
 وجوده فهذا الطريق هو الطريق الذي يروي الى معرفة  
 حقيقة الطريق الاول لا يثبتنا البت في الكتاب ما هو في  
 اقا الحد واما في الطريق فانه لما كان يدل فيه على



وجود الشيء القدر التي هي ذاتية فلا يبعد ان يكون ما يقينا  
وجوده شيئا لا يبعد ان يكون المطلق وهو وجود القدر  
الذاتية وهو ما يفر من جهة لا يبعد ان يشبه مع مراعاة  
الشرايط المذكورة على جهة مثل هذا كما ان مع التوفيق  
على الهيئة يشتر الى الهيئة فلك مع التوفيق على الهيئة  
يشتر الى الهيئة وخصوصا وقد سلف منا ان ان  
الهيئة الهيئة والهيئة الهيئة مثل ذلك وشال في ان  
على ان التوفيق فعال ان القدر قد يقع قبل الشمس  
وراء الشمس الارض واذا وقع ذلك التوفيق اذ قال  
ما يجري مجرى هذا الكلام فان كسوف القمر مثبت به فانه  
ايضا لم يثبت ويثبت ان كسوفه وهو زوال ضوء  
شمس الارض مثبت به وخصوصا اذ استقصى هذا الباب  
حتى خد الى القدر القوية التي هي الصورة والكسوف بعد  
العلل الفاعلة له فاذا وجدت تلك الاوساط كلها  
اللازم كان حدا ما شل قولنا ان القمر يمكن ان يقع قبل  
الشمس المعينه اياه الضوء على القطر وكل ما وقع ذلك  
فان الارض تشرق من ضوء الشمس وكل شيء يكون كذا  
فانه لا يضيء بعد ان كان يعني ذلك ان كان كذلك فهو كسوف  
فالقمر كسوفه فاذا احدثت هذه الاوساط وابتدئ

اقربها الى المكسوف وهو ان لا يضيء بعد ان يضيء بحيث  
فيه بالعكس من ترتيبها كما قد كسوف واما ما ذكرنا  
لان كسوف القمر هو ان لا يضيء القمر بعد ان كان يضيء  
يسير الارض من ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر فانه  
هو الذي التام كسوف واكتب من هذا البرهان ان التام على  
الكسوف الاول وذلك لانه الاول كما ناقض اخره  
برهان ناقض وحق الشك يعرض في هذا يقال كان  
في البرهان لا يتضح ولا يقوم الامر بغيره مع كسوف  
فلا يكون البرهان قد فاداه ليقول ان الشيء معروضه  
بالفعل يعرف معروضه بقوة قديمة من الفعل يكون عنده  
ويخرج فيها الى تتيه فالبرهان يدل على الله على الشيء  
عن الفعل واما الله فان لم يكن الله الله كان يعرف  
ان القمر يصير من الشمس ففعل عنه اذا سمع هذا الخط ومن  
بهذا الامور ان يثبت الى ان يثبت له الاشغال الى ترتيبها  
واما ان لم يكن البرهان مؤلفا بالعلل بل كان قياسا من  
العوارض والتوازن فيقول مثل ان القمر قد لا يقع لها على  
في الاستقبال فهي كسوف فالتوفيق في بعض خطا مثل  
بها حجة بل يجب ان يعطى القدر بعينها اما القدر الحقيقة عند قوم  
فالتر وعنده قوم الغالب القدر وعنده قوم الغالب القدر

وعند قوم طغوة بعثت فانه وكل ان قال قال  
ان قائل ان السحاب قد يطغى فيه النار فاذا طغى  
فيه النار حدث صوت الرعد فانه يمكن ان يخرج  
من هذا البرهان صدق الرعد واما كل شيء لا عقل له فلا ريب  
عنه ولا شبهة باليقين له الا على الوجه الذي يجب ان شافى  
وشد كرس حصل علمنا في اقول الكتاب ثم لا يجب  
كل من في هذا الفصل ان يلقن كحاطق بعض الناس  
ان كل برهان بعد فانه يدل على الحق فان العلم الاول  
لم يثبت انه قد يكون من هذا الضيف ما يدل على الحق  
لان كل كلف ولا يضمنه كان حقا فانه اذا كان العلم  
لوعا بعد الاكبر كان القياس برهانا وما خذ من عقله  
الشبه وصدنا لا بعد الاكبر فخرجوا مع ذلك لم يثبت منه  
صد وقد فرغنا نحن عن ذلك في شبه ان يكون في حيز  
يكون الشيء الذي هو الال وسط عقله فانه لا اكبر من عقله  
وقد تلمح معا واما انظر المستقيم ليقوم ان البراهين التي  
من حدود وسطى هي على معك على الحد والكمي في  
وعلى الضمري فامرنا على واما من غيرهم فله الغاية  
والنظر وفعل من كلام العلم الاول لم يصدق حتى لا  
لاستقصا اسبغبر اليه خرجت وسين ان

العلم

العلم قد يكون احض من المعلومات في كثير من الاشياء ولا  
يخفى عليها الا انما يشغل ههنا بما هو عرضنا فنقول ان العلم  
الاول دل على ان البراهين ذوات العلم يعطى بوجهها  
فيها على الحد ورويك في الاشياء التي هي عارضة  
الشيء وفي شيى العلم من بسبب العلم لما خذ في الحد  
واما ما لا عقل له في وجوده وانه مطلقا لشيى لانه غير عارض  
في شيى او عارض اول ما عقله من جنسه مبادى العلوم فانه  
قد يصدق به من غير قيس يعطى به اليه بل بهما وجهه  
ومع ذلك فقد كبرت لها قد و ايضا كبر من المتأخر  
في العلوم وضعا مثل الوحدة في علم العدد فلا يقبل بل  
على وجوده بل يوضع وضعا ورتما رفع فيه لكل مرجع الى اد  
استقرا واما ما عارضنا ليس من شدة التقدم ولكن ذلك  
لا يتغير تحديده فاذن ليس كل واحد انما يتوقع فيه ان  
اليمن من البرهان بل كثير اما يجد الشيء او لا فيض من قد البرهان  
على عوارضه وخصا من حدود البرهان الذاتية والحدود  
التي فيها شيى عقله وشيى اخر معلول مثل قولنا ان الرعد  
صوت تحدث في الغمام لظفر النار والصوت معلول  
بجرحه لاصح وصد هو الحد التام وانه ان كان طفوا لانه  
عنه فاعلية للصوت فيه وطفوا لانه علة والصوت معلول



فانصرفت على الترتيب على سبيل العلل القدرية والحدودية  
 على صورة الحدود وان بعض اجزائه على بعض وان كان  
 الحد بالحدية على صورة الحدود وان كان الحد بالحدية  
 البرهان من مقتضى القدر ان كان فيه جزء موجود وجزء  
 على نحو ما قلنا **الفصل** في شرح ما ذكره في  
 الحد وجزء بعض البراهين وكيفية الحال في توطيد الحد  
 وتوطيد اضاف العلل وتماثلها في المقاصد التي اياها  
 نفرد ان نعرف ما الحد التام والحد الناقص الذي هو  
 سبب الارتفاع وما الحد الناقص الذي هو شجرة برهان ومن  
 حسم ذلك ما الذي هو مقتضى كسب الذات وما الذي  
 هو مقتضى كسب الاسم وجمع به مقتضى اربعة تسميات  
 حد بوجه ما قلنا هو قول شرح الاسم ويعلم المعنى الذي هو  
 مقتضى الذات في ذلك الاسم لا بالعرض ولا بال  
 على وجوده ولا على سبب وجوده الا ان يمتنع ان يكون  
 معنى الاسم موجودا مع وجود الوجود فيكون فيه دلالة  
 ما بالعرض على سبب الوجود وذلك لا يمتنع جهة ما هو  
 الاسم ليس خدشات وان كان لا يكون خدشات  
 الا وهو شرح الاسم فان اذني الابداء على انه شرح  
 الشئ في وجود معنى الاسم ويعلم بيان سبب معنى الاسم

لو كان موجودا فهو بالعرض على مقتضى الشئ وذكره الشئ قبل  
 شئ بوجه الشئ فانه انما يورد ويؤخذ اذ لا على انه  
 شرح اسم ولا يري من امره ان هو موجود المعنى في  
 بوجه شرح اسم لانه من ان يعطى سبب الشئ وفي الصنع  
 الشئ يكون شئ لا يعطى اسما لانه فانه ان  
 صرح عن الشئ انه موجودا فثقل ذلك القول بالاعتبار  
 الى ذلك الا ان هذا مقتضى القدر واعطى له للحد  
 من جهة ما هو شرح اسم بالعرض ولكن دلالة على الوجود  
 هذا الحد المقول كسب الاسم انما هو في معنى الوجود  
 اتحاد اجزائه شيئا معتبرا من جهة اخرى وذلك لان العلل  
 انما يكون واحدة على احد من وجهين اما لانه مقتضى الاخر  
 الجامعة كما مضى ما ذكره فيما سلف من مقتضى ما اذكره في  
 دونه واللاذ اجزاء يعبر شيئا واحد في النفس والذات  
 يدل على شيئا واحد في الوجود والحد الذي يكون كسب الاسم  
 فحينئذ ان يكون اتحادا فانه ما دام ليس مطابقة لوجوده  
 اتحادا بالاربط الا ان يؤخذ بالاعتبار الى حياض واحد في  
 النفس والى هذا القسم والوجه فثبت قوم وكان غير عرفت  
 حسم الحد والحقى معنى شرح الاسم فانه اذا كان  
 المعنى محالا لا يخلو له في النفس التبع كيف يمكن خيال له

وحيثما كان محالا في الخيال في النفس فهو اجزاء لا  
تجتمع في القطع فكيف يكون ذلك الخيال واحد افعاله ان  
يكون واحدا. المجتبه غير المجتبه شي يكون لها اليتا العقلية  
الحالات الصعيقة واحدة فان الواحد يقال على وجه  
كثيرة ونحن لا نثبت الى هذا المعنى في قولنا معنى واحد  
وشي واحد بل نشير الى اتحاد جميع جواهرها واما  
الذين بحسب الذات فهو متحدة الاجزاء بالحقيقة لا بالخيال  
او بمعنى اولى وجود واحد بالحقيقة واحدة طبعته وهذا وجه  
كما يقال غير واحد يقال قد يوجد آخر لما يعطى على وجوده  
سحق المحرود والوقت يعينه في البرهان هذا اوسط يكون  
منه البرهان واذ اخذنا هذه الحجة وضع اليك كالمه ويطرح  
الى العلول وضع المحرود وجميع هذه شتى اعني المحرود  
وحده يعطى القه وكما ان المحرود والحقه تشاويان وكما  
الحق هو علول المحرود الذي يوجد فقط ويوجد طبع المحرود فهو  
ايضا متساو ولاولين وهذه الامور الثلثة موضوعه لان يكون  
منها برهان شح كمال المحرود وضع بعين الان الا ان  
وضع صدق البرهان بالعلم من وضع اجزاء المحرود الى  
ليكن الغنم هو الموضوع للمحرود والنشء وليكن هذا المحرود القيا  
هو القله هو طهور النار في الغنم ولكن كالمه هو حديث

البرهان

الصوت فنقول ان الغنم رطوبة تطفئت فيها نار تضي  
فيها صوت فاليتم حديث في صورة وكل صوت يحدث  
في الغنم فهو رعد فاليتم حديث فيه وهو قد صارت  
الامور الثلثة اجزاء برهانين مرتين اصغر حده وهو موضوع  
الامور الثلثة الغنم فكان غفوا النار اول مركز من هذه الثلثة  
ثم حدث الصوت وكان الصوت يثبت في شئ شح  
البرهان الاول وهو طهور النار لا يثبت بل هو مبد  
لا شح والمحرود هو الرعد هو آخره كورس هذه الثلثة في البرهان  
التي ذكرها كورس الشح الثانية فاذا ردت هذه الطرد  
الى آيف حتى عكست حدثت اول شئ الرعد ثم  
الصوت الحادث في الغنم ثم طهور النار فثبت ان الرعد  
صوت حادث في الغنم بطهور النار فيه قد اقلنا  
منه البرهان فصار آخره وكما كان شح البرهان فصار  
سبب المحرود وصار المحرود الذي كان محولا آخر الامر موضوعا  
لجميع ونظير هذا المحرود في هذا العوض انه مشوه الا ان  
ونظير كالمه غنيان وم القلب هو شح البرهان فاذا حدث  
حدث غنيان وم القلب وار وفيه بالعلم وهو مشوه  
الا انشام واذا برزت فثت فان شئ الا انشام على  
من اسى الكلام غلا وم قلبه فثبت مشوه الا انشام



وارتخت غليان وم القلب الطين ايماع الله الذي هو  
 شيخ البرهان وقد نمن قوم ان الله الذي هو شيخ البرهان  
 يكون لا تقسم المادة والذي هو مبداء البرهان يكون من  
 الصورة وحسب ان توسط الارض الذي الذي هو  
 الغا على الكسوف هو على صورة الكسوف وان الحق الفوق  
 عوادية وكانها من جهة مادة الكسوف وليس كذلك  
 العلل المتوسطة ومبادئ البرهان من كل نوع والعلم الذي  
 يجعل الله التام المجمع من الله الذي هو مبداء البرهان الذي  
 الذي هو شيخ البرهان فياسم الانقسام ويرتبط الله الذي  
 هو مبداء البرهان فيفساد على فهم المتعلم وهو الحقيقة فيتم  
 خارج ما ذكرنا وهو الرابع في الحقيقة بعد الله التام كما  
 اليه في موانع بشرية بعد يقابل في انما يجعل هذا المبدأ  
 على لها وذوات لا اسباب لوجودها بوجه وليس  
 قد ما التام شي هو على معقول فلا يكون هناك شي هو  
 مبداء البرهان وشي آخر هو شيخ برهان وكل مبداء  
 يؤدي الى حد هو شيخ برهان ولكن يجوز ان يكون مبداء  
 برهان لا مبداء عارضة خارجة عن الله فاذ لم يتبين  
 ان قول الخارج لكسب لا وجود لغناه حد الله حقيقة  
 ليس هذا شي حتى ثبت وجود الشيء بعينه الله وحده

مشتقان شيخ البرهان يكون قيل والله الاسم الاله قد صعد  
 ولا يسب ان يجعل حد والاشياء البسط من قيل والله  
 الاسم الاله قد صعدا ترحه في العلم الا ان شيطة في مبداءها  
 لا يكون ايضا الاشياء محصورة والله الاسم  
 المعاني ويجعل والله الاسم ان من ذلك وحتى الاشياء  
 التي يرتبها بالعرض لا يرضى الالف الانفس ويجوز ذلك  
 وكيف كان فانه يكون قسما او نوعا تحت ذلك فلا يكون الحقيقة  
 القسمة الاولى اليها قد عرفت ان من الله وهو ما يشبه  
 ان ينسب البرهان ويناسبه واذا كان وجود الاكبر شي آخر  
 من وجود الاكبر لا يصغر حد او يافضل شي حد الله ويكن القدر  
 من الكبر الاكبر واذا كان الاكبر عارضا او تابعية لحد الاكبر  
 على سبيل الشكل الاول ان كان شي في الله الاكبر عن الله الاكبر  
 انما من سلب الاكبر وحفظنا المبدأ فلا يكون ذلك بالشكل الثاني  
 غير ان يحرف الصورة واذا كان سلب الله الاكبر عارضا  
 الله الاكبر فلهذا من سلبه عن الله الاكبر فلهذا ذلك بالشكل  
 الاول لا غير الا ان يحرف الصورة ورواها من سلب الله  
 الاكبر ولهذا ينبغي ان الشكل الثاني في الاستعمال عين  
 لا تدل على انه ليس وان كان الاول اولى وانقل فلما  
 خاص لاشياء وان ثبت ان الوجود لك بالصدق في مبداء

على الشيء لشيء وسطية التام وكذا على الشيء وسطية التام  
 له وكان من يافته ان كذا هو وجوده الشيء ويزيد ان يبين انه  
 موجود لشيء فهو مصداق الوسط الاول وذلك الوجه الاول  
 فليس وضع الشيء الا وضع حده ولا على الشيء الا على حده ولكن  
 اشكاله انما يكون قيسا على قوم بله اذا ذكر لهم الاصغر  
 وحده لم يخبرهم بمصداق واذا ذكر الوسط وكان قد لا يصغر  
 ثم ذكر الكبر فهو ايا لا وسط الاصغر وقصوره ثم قبلوا على الكبر  
 على لان الا وسط في التصديق بل كان الموضوع لم يكن مفعولا  
 كيف كان يسمي كل شيء عليه فقام مفعول في محله فانه يكون  
 الا وسط انما يقع في المقصور بالذات واما في التصديق  
 فاعرض ذلك ان كان الحد للشيء فانه لو كان الموضوع  
 مقصورا والمجمل مفعولا كل حده لما رجع الى ان توسط الحد  
 اوسط فانه ان كان المجمل مفعولا على الحد فانه يكون مفعولا على الحد  
 وان لم يكن على الحد فانه لم يقع توسط الحد فان كان الحد  
 الاصغر مثله مفعولا لاس حيث حده ووسط حده وهو  
 لا يشترط حده فلا يكون الا شفاخ بتوسط الحد من حيث هو  
 انضم الى كون ذلك مثل ان من مقصور الانسان  
 من حده بل من حيث انه ضحك مشب القامة ثم  
 توسط الحيوان الناطق فيحد على التميز على الحيوان الناطق

وآما وسط لير من وجوده على الضحك المشب القامة  
 كان البر من عليه يجعل لفظ الانسان موضوعا لموضوع  
 مشب القامة فيكون حده لا الحيوان الناطق فيكون  
 قد جعل الانسان اسما لغير الحيوان الناطق فصاح  
 الحيوان الناطق لازما وسميا للضحك المشب القامة  
 فيكون حده لانه الكفاية في غيره هذا المكان فانك  
 اذا سمعت شيئا من حيث ما هو ضحك مشب القامة  
 انما كان هذا الاسم حده انه ضحك مشب القامة فلا  
 مناقشة في الاسماء فانه لا يكون الا وسط حده الا تصغر  
 انما ان لم يجعل الضحك المشب القامة شيئا فلما ان القر  
 توسطت الارض بينه وبين الشمس فقد اكتمت اليه  
 به الشجرة عريضة الورق فيشعر ورقها وبه الشجرة اشر  
 ورقها فهي عريضة الورق وبه اوسط فيقال في جوابه  
 هذا البيان فيها ليس دور ولا وجه البيان فيها واحدا  
 ان البيان ليس فيها دور اذ ذلك لانه ان يكون  
 الامران مجولين فيكون ذلك هو الدور ولا ملام  
 في شبه وان سبق التوسط الى الذين نعرف بحاجتهم  
 اثبت بتوسط الكسوف لم يكن دورا الا ان نحاول  
 اثبات التوسط من الكسوف والذي ثبت

مفهوم

مفهوم

مفهوم

مفهوم

استنبط



التوسط كان الكسوف محجولا وان كان سبق الكسوف  
 الى الحس ثم اثبت بتوسط التوسط لم يكن دورا لان  
 محجول نظرا فانه زاه واما ان كسوف مايل على نحو  
 آخر فلا ذلك بعينه بل على كسوف آخر لا الكسوف الاول  
 بعينه فليس هناك كما علمت ودوامه وانما يكون اليان  
 في هذه الاشياء ادور كان مثل الكسوف محجولا و  
 بالتوسط هو محجول انما اثبت بالكسوف بعد هذا ان  
 التوسط يعطى برهان الا لكسوف والكسوف يعطى  
 فليس ان للتوسط الا يرمى ان التوسط على كسوف  
 فيؤخذ الكسوف في حقه فليس الكسوف على التوسط فليس  
 كونه في حقه ولقول انما قد يرمى على شدة واحدة بتوسط  
 من با حشدة فمارة من الغايط فمارة من التوسط  
 فمارة من الغايط فمارة من الغايط فمارة من الغايط  
 الا ان يجب ان يكون بيان الغايط فمارة من الغايط  
 للموت وهي الطريقة الغريبة للطريقة التي يتقربها  
 الحجة فمارة من حجة الغايط المادية بان على موضوعه بان  
 في موضوعه لا في موضوعه ذلك على سبيل العمل وذلك لانه  
 اذا كان الشيء مائة غير مائة بالضرورة ذلك لانه  
 ما كان على فاعلمه يرم غشا تلك الية بالضرورة

نصلي

في هذا الكسوف على نحو  
ما علمت

۴۸۱

ماده

۱۰۰

الله

ايضا هناك تفرقا فاعلم ان من هنا ملك الوجود هو الذي  
 فو انش ان يكون توسط المادة صلا لا شلح وجود العينة و  
 لك توسط الفاعل و لك توسطها مع بعض كنه اذ توسط  
 ايها كان و بعدة بعض في القوة توسط الاخر لان المادة لا يخلج  
 الى الفعل الا بالفاعل و الفاعل لا يذوات المادة لا يفعل الا  
 في مادة يكون توسطها هو مجموعها جميعا اما بالقوة و اما  
 بالفعل فيكون كان مجموع ذلك هو القوة الموجبة للشيء وان  
 كان قيا على مجموعها مثله اذ اقلت ان التوسط  
 الارض فقد غطيت السبب الفاعل للكسوف و من السبب  
 القابل من الكسوف اذ التوسط انما يصير تابا لا يقصو يكون عام  
 التوسط بل هو الامر من سبب وهو فعل الفاعل و قبوله و هو غاية  
 القابل وان غطيت القدر في فيه قبول القمر و جعلت في  
 و هو من سبب القابل فلا يتم ذلك الا ان يقصو الى سبب  
 على وضع ما فيكون قد ضمنت السبب الفاعل و القابل ايضا  
 ان غطيت الغاية في امر فقد ضمنت الفاعل و القابل ايضا  
 فبه و الا لم يجب المعاول و لولا قبول الاستمرار لما كان التوسط  
 للكسوف و لولا مكان المتاثر القابل لا يقصو من السبب  
 لما كانت الكرية قبله لكان التحوين القبول فم به الحجة  
 القوة الموجبة للشيء مشيا و احد هو صحيح الجدل و اما

في القصة

الضمير

بأنه والاعمال

الفصل

الطبعة

المنشأة

يجب ان يعطى فاعل دونه فاعل او دون مخرج الطبيعة  
او يعطى فاعل فقط بالفعل والفاعل فقط والفاعل فقط  
ان تمام فاعل باطل بل يجب ان يعلم من حال اعطاء الاله  
الكثرة عدو او وسطى انها يكون في قوة علة واحدة في الحقيقة  
لان اعطاء الملم يشبه الى مجموعها لا يمكن انما هو حجب فقط يطق  
بسبب هذا الفعل انه لا يجوز ان توسط في مطلوب جلاله  
سبب واحد وليس كذلك على الاطلاق بل على النحو الذي  
ينا وتدين ايضا ان العلي يجب لانه ان يكون سبب  
المعلول سبب عليه وهذا الوجود واجب الاله في الوجود الواحد  
واياه في العلم الاول وذلك الوجه الواحد ان يكون  
الاله وسطا علة لا يكون مطلقا ويكون طبعه في ما يتبعها معلول الطبيعة  
مقينة يكون حيث كانت يكون معلول له اي اذا كان الاله  
المعلول عليه واحدة فاما الوجه الاخرى فلا يجب فيها ذلك  
فان الطبيعة الواحدة كالرعد يكون سببا لكثرة افعاله  
وبعض منها مثل ريح في سحاب وطفو نار في النار والاشياء  
طبيعة واحدة قد يكون لها سبب كثره مثل صوت  
الحمار ومثل تربة والماء منفسه وكذلك الحرارة التي تخرج  
من القلب في الاعضاء التي هي التي قد يكون لها سبب واحد  
اشتغال روح او عتوثة غلط او اشتغال عضو في فاعله

الاجابة

به الاسباب جعلت عدو او وسطى اشبه المعلول الذي  
احض منه وليس فاعل ان يقول ان سخونة الروح كثره  
التي كثر بل هي ما فلا يصلح ان يوضع علة للعكس الشرح  
والله ليس كذلك لان الجول في الكبرى ليس هو ايضا  
التي كثر بل هي ما فاما اذا قلنا ان الانسان حيوان لم يعرف ان  
الانسان كل حيوان بل حيوانا ما يعطى في اثبات الطبيعة  
لان اثبات اي حيوانية كانت وليس كفي في اثبات  
الحيوانية بل في اثبات ان يلب اي حيوانية كانت  
بل الحيوانية على الاطلاق ولكن فان الالف المتوسط  
كل نوع منها سبب لوجوده في النوع الذي دونه  
والاشياء من تحتها يجب ان يشترط ان العلوي ان  
يكون مساوية وانما في البرهان حتى اذا كان الاله  
احض من الاله لم يكن يراد بل يجب ان يعلم ان الاله  
بعضها على في الطبيعة وتلك مساوية لانه كانت مادة  
او فاعله وبعضها يكون احض من طبيعة الشيء وربما  
كانت اتم فالاحض لا يدخل في الطبيعة لان طبيعة الشيء  
وهي كانت اتم لا يتضمن من جهة ما هو هو حتى في  
وهو وتلك الطبيعة على وجوده الكسب السبب من ان  
الشيءية غير متوقفة في الوجود على وجوده بسبب

سليم

الاجابة

الاجابة





لزوجتها الطبيعية الماسكة فاشتت فيكون الاشياء  
 هو الاكبر المعلوم وجو الرطوبة هو سبب والقلة وعرض  
 الورق وهو الذي له القلة اولا وليس الاشياء معلول  
 جود الرطوبة لذاته ولكن يجب وجوده في موضوع فاق  
 معلول له مطلقا وما كان مثل ان يكون حكما ما معلولا شيئا  
 كثيرة ولكن ليس لها اول بل معنى جميعها كلها وهي قلة له في  
 وجوده في موضوع فخط في وجوده مطلقا في مثل هذا  
 يكون القلة اقل في حد الحكم المساوي لها وذلك ان  
 العلل منها يجب ان لا يكون اخص من المعلول فانما بالخير  
 المعلول ليس لطبيعة الاكبر المعلول على الاطلاق بل على  
 في موضوع كما ان جنسا من قبل تلك الموضوعات يكون  
 لا تحتمل الا نوع وقد فرضنا ههنا ان القلة ليست في  
 موضوع بل لا مرجع فان مثل هذه القلة لا تخلق في القلة  
 سببا ابرئان والا وسط في مثل هذا الموضوع هو الذي يكون  
 منعك لاني كل موضوع فعلى ان يجب ان يفهم قول المعلم  
 الاول ولا يجب ان ايضا في مثل هذا المثال مرجع  
 انما القلة الرطوبة ليست قلة لذات الاشياء بل هي  
 وانما القلة لها مشار هو القلة الصفة وانما الاشياء  
 للرطوبة انما كان فهو قلة لعدم القلة الداخلية  
 الواضحة

وهو الاكبر

يوجب

ما

موضوع

الطبيعي له

لها

الافضل

الافضل بالذات است ولا يشترط بالعرض بمعنى هو من  
 ثم قيل قلت شرعى بل يمكن ان لا يكون لشي واحد  
 من العوارض المطلوبة بالبرهان في الكل قلة واحدة وانما  
 في مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة لا في موضوع  
 ثم قيل ان القلة الطبيعية الدائمة لا يبرهن يمكن ان لا يكون قلة  
 سببا ابرئان كما وضحا وانما القلة القيس كالعلامة والعرض  
 الغريبة فهو يمكن فكيف ان يفهم انه يعني له القلة التي هي  
 في جميع الموضوعات وليس قلة خاصية بموضوع موضوع  
 وثقته يقول ان مثل هذا القلة يكون مساوية للمعلول  
 ان كان المع مشترك الاسم واحد شيئا واحد  
 لعلنا يبين اننا نوجه شيئا واحدا بالاشترك الاسم  
 حتى يكون مساويا له وان كان المعلول جنسا لمعلول  
 نوعية كانت القلة جنسية لعلل نوعية وان كان واحد  
 بالهيئة الى كثير كانت العوالم فجهة الا وسط في هذه  
 على طبيعة الاكبر فانه ان كان الاكبر متساويا يجب ان  
 يكون ما يوجهه هو قلة بالذات معنى تحتها متساويا  
 كانت القلة من حيث هي قلة معنى تحتها متساويا  
 ان يكون ما يجب انما نراه تحتها متساويا غير متساويا  
 استحياء بل عليه باسم واحد وان كان هذا القلة فان لم يكن

لغيره فليست

بما

بمعنى

الاسم

معنى



مختلفة في الالوان وسط ليس محصيا فان حضرت مسائل موزونة  
 مختلفة فيها مطلوب واحد والمطلوب المعنى عام لها فاشبه  
 ليست كثره بل واحد لوحدة المطلب فان الخصائص  
 المختلفة بعد تيزال وبقى القلة على المعنى العام في ذلك  
 الحكم بعينه مثل ما في النسبة يختص بالحد واما  
 حد او وسط اخر ويختص بالمباير وهناك حد او وسط اخر  
 وانما هو اولكم بما هو كم والحد الاوسط هو الشئ المشترك بين  
 الاوسطين الماخوذتين في العلمين المختلفين وهو الوسط  
 من النسبة المحل عليه وذلك ايضا اولكم لكنه عرض كما  
 للحد الاكبر والاصغر من ان خصصنا بجنس واحد  
 الاوسطين ان خصصنا وانما ان لم يكن البيان مثل  
 بيان ابدال النسبة الماخوذة في النسبة على وجه  
 الحساب وجعل مثل بيان الشبهة الماخوذة في  
 اللون على وجه وفي الشكل على وجه فليس يمكن ان يكون  
 الحد الاوسط في الشبهة المطلوبة في المسائل واحد  
 الا بالاسم ومختلفة في الحد في اللون هو شتر اك في  
 الجنس وفي الشكل هو الذي الرق اما واسباب الاختلاف  
 بينه ولو كانت الشبهة لا يشترك الاسم ولكن بالاسم  
 والاشفاق في النسبة لكان الحد الاوسط كذا يوجب

اولا

لان الشبهة فيها واحد بالاسم

في السائل التي مطلوباتها شبيهة بالنسبة مثل النسبة  
 والطبيعية القوة وغير ذلك فثبت بان من نه احالته  
 الحد الاوسط الى الحد الاكبر في مثل هذا الباب انشأ  
 الى الحد الاصغر فانه انما يكون ممكنا عليه اذا اخذ  
 الحد الاوسط والعله له اول مثل عرض الورق فاجل هو  
 الحد الاصغر فقبل كل شئ عرض الورق فاما ان اخذ  
 ما هو له ما ياجل حد الاصغر مثل شئ من الالف فثبت  
 الحد الاصغر الا اول لم يجب ان يحسب النسبة مثل  
 البتية والكرم فان اقار الورق عليها كذا ثم  
 اعني الكلي الفاضل عليه الزيد ومن قبل فاما ان تسمى  
 كليا يعني اخر دلنا عليه شاك ثم ما والمعلم الا اول  
 فاضح ما ذهب اليه من المنسب فقال انه يجوز  
 ان يكون على كثره وهي مع كثرتها اخف من المعلول  
 ويكون على شئ واحد ولكن في موضوعات مختلفة مثل  
 ان على طول العمر اما في الناس وودي الاربع  
 المرات واما في الطير فخص المراج ووشي اخر واما  
 لشي واحد في شئ واحد فلا يجوز ان يكون على شئ  
 اي العلل التي يعطى اليها على نحو ما قد في الصدور  
 وسائر الكسب انه اذا انحس على الموضع على طول

يكون

فيس



ثم كان المحل عليه نعم سبباً لا يفتقر على الموضوع مثلاً ان  
 في السحاب ان كان من برد ومن كشف الهواء  
 وسحاب آخر كان من بخار ومن كشف هو في  
 احد على كشف الهواء وهو البرد في الآخر كشف  
 البخار فاما بقية العقدة الخاصة بالسحاب الاول والليثام هو  
 الخاصية بالسحاب المنحل والليثام هو العقدة الخاصة بالسحاب  
 الثاني فالجواب ان الخاص بالاول هو الاقرب اليه  
 الاقرب اليه هو البخار وكشف الهواء وباطنه فان العمل للموضوعات الخاصة  
 ونظيره بالسحاب المنحل في العمل الخاصة والعقد للموضوع العام في العقدة العامة  
 هو الاقرب اليه ثم وقد عرفت معنى هذا الخاص العام في العمل والليثام في  
 كان بين الطرفين اوساط متساوية بعينها في العمل  
 للاصغر هو الاقرب اليه منها لانها على وجود العقدة  
 الثانية لها التي هي اقرب من المحل والعقد للأكبر  
 من الاقرب اليه ثم عرفت الفرق بين عقدة الشيعة وعقد الاكبر وعقد  
 فان الاول هو عقدة الشيعة فيما هو اقرب من الاصغر  
 فهو ادنى بالعلية للشيعة والثاني هو عقدة الاكبر وعقد  
 اعني عقدة الشيعة في هذا الموضوع على التصديق بها على  
 وجودها في نفسنا فمثل في خاتمة الكلام في البر  
 قد بينا من قبل ان العلم بما في البرهان يجب ان

يكون اكد من العلم بشايع البرهان فكذلك ان كانت  
 كل كلاً لها قوة واحدة واحدة كما وان فشيء آخر  
 ولقوة اخرى لا يخلو اما ان يكون موجودة فيها كالحق  
 ونحن نعلمها من ذلك الوقت فكيف يكون عندنا علم وكذا  
 لا يفتقر له حتى يستكمل وليس يحذر ان يكون عندنا علم برهان  
 لا يفتقر فكيف علم فتح من البرهان وان لنا تعلم ثم ثانياً  
 فتبين في اي وقت ثانياً وليس يجوز ان يعلم  
 ونحن نعلم ولثانياً بعد الاستكمال ثم تذكرنا بعد  
 اخرى عند الاستكمال فاذن الحق ان يكون ما يلي من  
 ما في البرهان اولاً ثم ثانياً فليعلمنا ونحفظها فكيف يحل  
 مجزول لا يغير برهان وان كان يبرهن من اجتناب الى سبب  
 قبل المبادئ الاولى في البحث فلا يسيل حل في البحث  
 الا ان يكون عندنا قوة من شأنها ان يعلم شيئا ما يعلم  
 ومما وثق اعوان يكون معونها على جهة المعونة في التعليم  
 الاول ذلك الاعوان قوى الحس الظاهر ومن وجه في  
 الحيوان كذا فان الحس الباطن الحافظ لما يوقه الحس الظاهر  
 علم الى النفس يعلم بوجد الكلى حيوان فربما لم يكن في بعض  
 ثابت مثل ما في الله وود الباب والعرض في  
 من غير ان يرمي منها مودته يبرز اليها كما في البرهان

علم

برهان

كنا علم

عقدهم

والحس الباطن موجود في

او اكد فان الحس الظاهر

وان ودر في الحيوان كعلم

معلم



فبقية  
 بالحق  
 ونفهم  
 ونجدها

الكاظم فيها عند ما اخذت من الحوشة طيلة ذلك  
 ما خذ ليقوا الذكر الكه شين احد ما صورة المحسوس  
 خلقه كخلق الذئب انصار بها وخلقته المحسوس  
 النش والما يخذ هذه الصورة ويخذ فيها في الحاشي  
 في مقدمه الدافع والى معنى المحسوس مثل سفاة الذئب  
 وموافقة الحش وهذه القسم لا يدركه الحش بالحق  
 من غيرته لما كالعقل لنا ويسمى وسما ويخلق في قوة اخرى  
 يشي نكراد في صورة الدافع وهذه القوة الباطنة  
 في الانسان اقوى وخاصة قوة الذكر والوهم والحش والهم  
 يكون ان ما يخزن في الصورة وفي الحاشية بالكرز ثم ان  
 القوة الباطنة للمعلوم الاولي فينا يطالع هذه الاوامر التي  
 في النش والخلق وتخرج عن كل صورة ما لها الحش  
 ويخرج ما بالذات فيخبر فيها اول شي يصور الباطن  
 ثم يركب تلك الباطن بعضها بعض بقوة وهي  
 شجرة ونفصل بعضها عن بعض فيخرج لها في تلك الحاشية  
 مركبات فما الحق ان كان منها ما يشي منها انما  
 ما تعلم ولا وسط حكيته وخبريته مثل ان الكل عظم من  
 الجزء في كثير منها يتغير في الترتيب والفضل من الحش  
 على سبيل التجربة وقد قلنا ما معنى التجربة فاذل يتبين

انما لا تعلم هذه المبادئ هو قد ايجها مبداء اربع لها هو  
 التصور فان المبادئ الاولي وان لم يكن لها مادي  
 من جهة التصديق فلهذا مبادئ من جهة التصور فيكون الحش  
 والحش والتوهم فاذا اكتب امكن ان يورد الحش  
 والمفصل فيها والمفصل منها صور والتصديق فيقصر  
 من حيث هي مركبة ومفصلة وبعد هذه التصور يعقبا  
 بالذات وهذه التصور اخذ مبادئها وكما ان الحش  
 تملك المحسوسات تشابه متكررة كذلك التجربة تملك  
 بل في الحقيقة تشابه فيكون بهذا الوجه ان  
 يفيض الكليات المصورة والكليات المصدق بها  
 فلا يزال يكون تشابه ما يوجد غير وجه العلم والتعلم  
 انما جعلنا ما قلنا لان بساطها لم يلح لنا ولم يخل بها لنا  
 فلما استفاد الواحد منها من الحش والتجسس بساطها  
 الحش المذكور ولان لئلا ليفها كان ذلك سبب تصديقنا  
 بها لانهما اذا كان متصلا بالفيض الالهي الذي لا يفيض  
 عنه المستعد والما يبر العاوم فيشاهد امان التجربة واما  
 بوسطه او كان نفس الباطن لا يفيض التصديق  
 فيكون الكليات من العلوم قد سبقها بسبب الحش والتوهم  
 الوسط والتجربة والاويل التيته منغها سبقها التصديق

وانما مبادئها من جهة التصور

مكررة

والحش

عدم الباطن



وهو الاول وقوته لم تعلم الا قول حال اجتماع صورته الكلية  
في النفس بحال اجتماع الصف في الحرب فانه انما  
يترتب في وقت واحد ففقدته اخبره وقت مع ثم يثبت  
وتتصل الا بفعل واحد واحد يعجزونهم الصف ثانيا فكل  
الصف فيظم قليلا قليلا ولكن العلم والصور الكلية العظمة  
ترتسم في النفس قليلا قليلا عن احد محوته اذا جعلت  
منها النفس الصورة الكلية ثم قدفها وذلك ايضا لا  
الذي ليس الجز في فقد تحسب بوجه الكلية فان الذي  
يحسب بقرط فقد يحسب بان ذلك ما يؤدبه فانه في  
الى النفس بقرط وانما الا ان ذلك ان يشبه في الصور  
الانسان صراح ثم ان العقل بقرطه ويصط عنه العوا  
فحالة الان في الجود الذي لا يفارق به بقرطه انما  
ولو كان ان الحس لم يكن ادراك الان بوجه الكلية  
الوهم فينا وفي الحيوان لا يميز بين اشخاص النوع الواحد  
والنوع الاخر ما لم يكن عقل ولا الحس ان يميز ذلك  
بل الوهم وان كان الوهم انما يميز شيئا والعقل يميز  
شيئا اخر وكلما اصطادت هذه القوة معني كيان  
فمنه الى آفود اصطادت بها معنى كيان آفود بها الماخذ  
الطبيعي ادراك الامور الا يشبهه بالماخذ الصناعي

مجلس شورای ملی

مجلس شورای ملی

مجلس شورای ملی

مجلس شورای ملی

الذي

الذي اليه يدور العلم الاول في اقتناص احد وهو ان كنه  
من دلائل شرف الرب قبل تدبير اي قوة من قوى  
به فاذ انقول ان النفس قوة علامه بها كمال المحل لا تظهر  
وقوة عاقله وقوة طافه وقوة مسطرة وقوة متوهمه فلا يفرق  
في القوة الباطنة قوة درك غير هذه ثم الطائفة والمسطرة والقوة  
لا يثبت بها ولا حكمها صادق ديا ما حتى يتقدم على قوة العلم  
ولا قوة العلم صاطح لهند الا كما ان مبداء البرهان كينيت  
بالبرهان فله مبداء العلم لا ينال بقوة العلم ولم يبق قوة  
يصح لهند الا العقل فله القوة هي قوة العقل النظر المحل  
فيها وهو الاستعداد والفطري الصحيح واما المبداء القبول العلم  
فهو العقل المبكك وتظهر فان كينيت النفس وهذه القوة العاقله  
انما يفعل فيها الاول اذا اعتدل مزاج الدماغ فتثبت القوة  
المعينة اعني الحيات الذكرو والوهم والعكرة فتمت آلات العقل  
واعلم ان النظر في الموضوع المعينة في الفن الذي في البطلان في  
في البرهان اذا تعقبت منه الموضوع البراءة ونحو مثل غيرها

ليس

الى ما هناك فاذا وضع موضع  
برئيه ولذا عليه الفن الحاك كبر  
كنا انفا وهو البرهان في  
دا او اطلعه رب العالمين

مجلس شورای ملی





قد فرغ من تجميع هذه النسخة الثمينة ثالث شهر رمضان المبارك ١١٠٢

على يد الفقير الحقير المحتاج  
مكشون محمد بن محمد الكاشي

م م م

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

ما قبل النسخة  
مكتبة  
مكتبة  
مكتبة  
مكتبة



مكتبة  
مكتبة  
مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة  
مكتبة  
مكتبة



